



جامعة آل البيت
Al al-Bayt University

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

مفهوم "الدبلوماسية" بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي"

"The Concept of "Diplomacy" between the Islamic Political
Thought and The Liberal Political Thought"

إعداد الطالب

ليث دخل الله البراهمه

الرقم الجامعي : ١٦٢٠٦٠٠٠٤٠

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
العلوم السياسية

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

٢٠١٧/٢٠١٨

تفويض

أذــــا ليث دخل الله البراهمه ، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي
للمكاتب أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات
النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: / / ٢٠١٨

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: ليث دخل الله البراهمه الرقم الجامعي: ١٦٢٠٦٠٠٠٤٠

التخصص: علوم سياسية الكلية: معهد بيت الحكمة

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها
السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً
بإعداد رسالتي بعنوان:

مفهوم "الدبلوماسية" بين الفكر السياسي الإسلامي
والفكر السياسي الليبرالي

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل
والإطارح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستتلة من
رسائل أو إطارح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها
في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة
فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار
منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد
صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة
كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: التاريخ: / /

الإهداء

اهدي جهدي هذا إلى والدي الحبيب الذي لم يتوانى لحظة واحد في تشجيعي عن
مواصلة درب العلماء والبحث والدراسة وكذلك إلى والدتي رمز الحب والحنان
والعطاء

والى إخواني وإخوتي شموع مضيئة في ملكة الليل
والى زوجتي وأبنائي الذين صبروا ووقفوا إلى جانبي
لهم مني جميعا كل محبة وتقدير واحترام

الباحث

ليث البراهمة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على المبعوث رحمة للعالمين
محمد النبي العربي الهاشمي الأمين وعلى اله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا ان أقدم عظيم شكري وخالص امتناني إلى أستاذي الفاضل
الدكتور عاهد مسلم المشاقبة الذي أشرف على رسالتي هذه ووقف إلى جانبي موقفا
مشرفا وجنبني أخطاء ما كنت لا تخلص منها لولا رعايته واهتمامه و كذلك شكري
وامتناني إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين كانت ملاحظاتهم عن على الرسالة أطيّب
الاثر والفائدة والى مدرس معهد الحكمة وجامعة آل البيت الذين عشنا معهم أفضل
أيامنا الدراسية .

قرار لجنة المناقشة

مفهوم الدبلوماسية بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

إعداد

ليث دخل الله البراهمه

إشراف

الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	الدكتور عاهد مسلم المشاقبة (مشرفاً ورئيساً)
	الدكتور عبد السلام سلامة الخوالدة.....(عضواً)
	الدكتور عبد الله راشد العراقان..... (عضواً)
	الدكتور محمد تركي بني سلامة (عضواً خارجياً)

قُدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ / ٢٠١٨م.

قائمة المحتويات

ب	تفويض
ج	إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها
د	الإهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قرار لجنة المناقشة
ز	قائمة المحتويات
ط	ملخص
ي	Abstract
١	المقدمة
٢	أولاً: أهمية الدراسة
٤	ثانياً: أهداف الدراسة
٤	ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
٥	رابعاً: محددات الدراسة
٥	خامساً : متغيرات الدراسة
٩	سادساً: منهجية الدراسة
١٥	سابعاً : الدراسات السابقة :
	الفصل الأول الفكرين السياسي الإسلامي والليبرالي (مراحل التطور ، المصادر،	
١٩	الركائز)
٢٠	المبحث الأول الفكر السياسي الإسلامي، (تطوره، مصادره، ركائزه)
٢١	المطلب الأول مراحل تطوير الفكر السياسي الإسلامي
٥٣	المطلب الثاني مصادر الفكر الإسلامي وركائزه

المبحث الثاني الفكر السياسي الليبرالي (المفهوم ، النشأة ، الاسس).....	٦٢
المطلب الأول مفهوم الفكر السياسي الليبرالي وطبيعته.....	٦٢
المطلب الثاني منابع الفكر السياسي الليبرالي.....	٧١
المبحث الثالث الدبلوماسية بين الفكر الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي.....	٨٧
المطلب الأول مبادئ الدبلوماسية في السياسي الإسلامي.....	٨٨
المطلب الثاني مبادئ الدبلوماسية في الفكر السياسي والليبرالي.....	٩٦
الفصل الثاني تطور الدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي ومقارنتها مع الفكر السياسي الليبرالي.....	١٠٦
المبحث الأول تطور الدبلوماسية في الفكر السياسي والفكر السياسي الليبرالي	١٠٧
المطلب الأول مفهوم الدبلوماسية في الفكر الإسلامي.....	١٠٨
المطلب الثاني ممارسة الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية.....	١١٨
المبحث الثاني مقارنة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي..	١٣١
المطلب الأول جوانب الاتفاق.....	١٣٢
المطلب الثاني جوانب الاختلاف.....	١٤٠
الخاتمة:.....	١٤٤
المصادر والمراجع.....	١٤٧
المراجع العربية.....	١٤٧
المراجع الأجنبية :.....	١٥٦

مفهوم الدبلوماسية بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

إعداد

ليث دخل الله البراهمه

إشراف الدكتور عاهد مسلم المشاقبة

ملخص

هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على مفهوم الدبلوماسية ، وكيف يتم تناولها في كل من الفكرين الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي ، وتوضيح مراحل تطور هذا المفهوم في الفكرين السياسي الإسلامي والليبرالي ، وما يختص بهما من خصائص ومرتكزات لدى الفكرين وأوجه الاختلاف والاتفاق بينهما . وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري وهو ما دور تأثير الفكر السياسي الإسلامي والليبرالي على الدبلوماسية وكيف تم تناولها من خلال المفهومين.

وفي سبيل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية تخدم الدراسة ؛ فقد استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، ومقرب الثقافة السياسية والمنهج المقارن ، إذ أن الباحث بين مفهوم كل منهج ورواده ومقوماته وكيفية توظيفه في الدراسة .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن الدبلوماسية الإسلامية هدفها خدمة المصالح العليا للدولة الإسلامية والدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية ، والانتصار لقضايا الأمة الإسلامية ومرجعية الدبلوماسية الإسلامية القرآن والسنة أما الدبلوماسية الليبرالية فإن هدفها خدمة المصلحة الفردية الذاتية على مستوى الدولة ، أما مصادرها الاجتهاد الفردي الحر.

"The Concept of "Diplomacy" between the Islamic Political Thought and The Liberal Political Thought"

Preparation

Laith Dakhl Allah Al-Brahmaah

Supervised by Dr: Aahid Muslim Almashaqba

Abstract

The aim of this thesis is to identify the concept of diplomacy and how it is addressed in both Islamic thought and liberal political thought, And to clarify the stages of development of this concept in the Islamic political and liberal thought, and the characteristics of the basics of the two thought and the areas of disagreement and agreement between them. The study answered the central question: What is the role of Islamic and liberal political thought on diplomacy and how it was dealt with through the two concepts?

In order to reach more realistic results, the researcher use the deductive approach and the political cultural approach as well as comprehensive approaches. the researcher explained the concept of each approaches and its pioneers and its components and how to employ it in the study. The study reached to the following results:

That Islamic diplomacy aims to serve the supreme interests of the Islamic state and defend the rights of Islamic peoples, And victory for the issues of the Islamic nation and the reference of Islamic diplomacy Quran and Sunnah And victory for the issues of the Islamic nation and the reference of Islamic diplomacy Quran and Sunnah, But the Liberal diplomacy aims to serve the individual self-interest at the state level, and its sources are free individual judgment.

المقدمة

أن لكل أمة فكراً خاصاً بها وهذا الفكر يشكل مجموعة من المبادئ والقيم والتراث والمعتقدات لهذه الأمة بالإضافة إلى ما دخل في هذا الفكر من روافد خارجية للأمم ثابتة ناتجة لاحتكاك هذه الأمم ببعضها البعض .

والفكر هو ذاتي وموضوعي وشخصي- بين المثالية والواقعية ، ويبحث في تشخيص ما هو قائم وكائن على أرض الواقع بناءً على مجموعة التطورات والأحداث لكل أمة ، ومنذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا يبحث المفكرين في شتى التيارات الفكرية وكان مفهوم الدبلوماسية وهذا يدل على أهمية هذا المفهوم في العلاقات بين الأفراد والجماعات والدول في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

إن مفهوم الدبلوماسية مفهوماً رافق البشرية منذ أن وجدت على وجه الأرض؛ إذ أنه يعتبر أساساً لديمومة حركة التعامل بين الأفراد والجماعات والدول، وعلى مر التاريخ المفكرين نراهم قد عرفوا هذا المفهوم على أساس أن الدبلوماسية هي الركيزة الأساسية للعلاقات بين البشر.

لقد أجهد المفكرون والفلاسفة لإيجاد معنى حقيقي لمفهوم الدبلوماسية فيما أتى لهم من خبرات ومصادر أمنيّة وإيديولوجية لإيضاح هذا المفهوم ومكوناته ومحتواه وما يحمل من أهميته.

ولذا فإن هذه الدراسة تحاول تأصيل مفهوم الدبلوماسية نظرياً وعملياً بين كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي وأصحاب كل فكر منهم .

ولذلك إن لكل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي طريقه يستطيع الإنسان من خلالها أن يلتمس هذا المفهوم في الحياة السياسية والاقتصادية وذلك من أجل تحقيق تنمية العلاقات بين البشر وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع .

تحاول هذه الدراسة أن تبين ما سبق ذكره وتقوم بالإجابة على سؤال الدراسة الرئيس المتعلق بمدى تأثير الدبلوماسية كمفهوم في الفكر السياسي ؟ مستخدماً مبدأ التكامل المنهجي حيث اعتمدت على استخدام المنهج الاستنباطي ومقترَب الثقافة السياسية والمنهج المقارن وغيره .

أولاً: أهمية الدراسة.

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين:

● (الأهمية العلمية) النظرية:

١) إرساء إطار مفاهيمي نظري لكل من الفكرين الإسلامي والليبرالي حول مفهوم الدبلوماسية.

(٢) التأصيل النظري التطبيقي لمفهوم الدبلوماسية في الفكرين الإسلامي والليبرالي.

(٣) توضيح نقاط التشابه والاختلاف بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي فيما يتعلق بمفهوم الدبلوماسية.

(٤) بيان مدى مساهمة هذه الدراسة في إثراء المكتبات في هذا المجال، وتوفير فرصة للمهتمين بشأن "الدبلوماسية للاطلاع على الوصف التحليلي والمقارنة التي تقوم بها الدراسة.

● الأهمية العملية (التطبيقية)

(٥) تكمن الأهمية العملية التطبيقية للدراسة من خلال التطبيق النظري والطرح لمفهوم "الدبلوماسية" التي تتجاوز المستوى النظري إلى المستوى العملي التطبيقي، وممارسة العملية على أرض الواقع، ولما للدبلوماسية من مستوى في ممارسة ما تشهده الدول من مرحلة والحاضر والمستقبل وما كان لهذه الممارسات من تأثير على الروابط والعلاقات الدولية سواء كانت على الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتي تركز على الخلفية التاريخية.

ثانياً: أهداف الدراسة.

• تهدف الدراسة إلى تحقيق كل من الغايات التالية :-

(١) التعرف على مفهوم الدبلوماسية وكيف تم تناولها في كل من الفكرين الإسلامي والليبرالي .

(٢) بيان مراحل تطوير هذا المفهوم في كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي .

(٣) بيان أوجه التشابه والاختلاف في مفهوم الدبلوماسية بين كل من الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي .

(٤) بيان الدور التي لعبته الدبلوماسية كلا من الفكرين الإسلامي والليبرالي في النظام الدولي.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.

• بناءً على موضوع الدراسة وأهميتها وأهدافها، تطرح هذه الدراسة الكثير من التساؤلات بحيث سوف يحاول الباحث الإجابة عنها، فلقد أمكن صياغة السؤال المحوري للدراسة على النحو الآتي:-

• ما مدى تأثير الفكرين الإسلامي والليبرالي على الدبلوماسية وكيف تم تناولها من خلال المفهومين ؟

ولقد تفرع عن السؤال المحوري أسئلة فرعية :

- ١) ما مدى تأثير الفكرين الإسلامي والليبرالي على الدبلوماسية الدولية؟
- ٢) ما نقاط التشابه بين مفهوم الدبلوماسية في الفكرين الإسلامي والليبرالي؟
- ٣) ما الدور الذي لعبته الدبلوماسية في الممارسة السياسية من خلال الفكرين الإسلامي والليبرالي؟

رابعاً: محددات الدراسة

لقد اقتصرَت هذه الدراسة على بحث مفهوم الدبلوماسية بين الفكرين الإسلامي والليبرالي تأثير الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي مفهوم الدبلوماسية ، وكيف تم تناول هذا المفهوم في كلا الفكرين ونظراً لعمق الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي . ولبلورة القضية بصورة أوضح فلقد تم اختيار ابن خلدون في الفكر السياسي الإسلامي لبيان رؤيته لمفهوم الدبلوماسية و ارسطوا في الفكر السياسي الليبرالي لبيان نظرتهم لمفهوم الدبلوماسية).

خامساً : متغيرات الدراسة

- المتغير المستقل : الدبلوماسية
- المتغير التابع الأول : الفكر السياسي الإسلامي.
- المتغير التابع الثاني : الفكر السياسي الليبرالي

الدبلوماسية :

- هي : مصطلح يعود إلى العصر- اليوناني ومأخوذة من الكلمة (Diploma). وهي تدلّ الدبلوماسية على الوثائق والمعاهدات التي تبرم بين جهتين، وفي العصر- الحالي انتشرت الدبلوماسية كجزء من العلاقات الدولية التي تربط الدول معاً، وتشمل كافة الالتزامات المتبادلة بين كلّ دولتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي، لتصبح الدبلوماسية جزءاً مهماً من السياسات الدولية، وأساساً من أساسات التعامل بين شعوب العالم، وطريقة للتواصل والتفاعل يستخدمها مجموعة من الأشخاص أثناء القيام بعمل ما.

التعريف الاجرائي :

- مجموعة من المبادئ والمثل السياسية الدولية لتبيان طريقة وأسلوب التعامل بني الدول ، وأسلوب للتواصل على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.
- والدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي هي مجموعة المبادئ والمثل التي تستند إلى القرآن والسنة في التعامل مع الدول الأخرى، تشمل هذه المبادئ والمثل الأساليب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

الفكر السياسي الإسلامي:

التعريف (الاصطلاحى) : مصطلح الفكر الإسلامى فقد جاءت هنالك تعريفات منها انها من المصطلحات الحديثة وهو يعنى كل ما أنتجه فكر المسلمين منذ مبعث الرسول ((صلى الله عليه وسلم)) إلى هذا اليوم فى المعارف الكونية العامة المتصلة بالله سبحانه وتعالى والعالم والإنسان، والذي يعبر عن اجتهادات العقل الإنسانى لتفسير تلك المعارف العامة فى إطار المبادئ عقيدة وشريعة وسلوكا (عبد الحميد، ١٩٩٦:٤١)

وعرفها ايضا انه الحصيلىة من الموضوعات التي تخاطب العقل البشرى فيما يمس عاملنا الواقعى الموم سوم بعالم الشهادة ويدفع إلى التأمل والملاحظات والنظر فيما يتعلق بقايا العقيدة والعبادة والقيم والنزعات والأخلاقىات فى الإسلام.

بالرجوع إلى مصطلح الفكر الإسلامى من حيث المجالات فنجد أنه ينقسم إلى قسمين ، القسم الأول : وفيه مجال الفكر الإسلامى واسعاً بينما القسم الثانى نجد فيه مجال الفكر الإسلامى ضيقاً . فالمجال الواسع للفكر الإسلامى يشمل جميع إنتاج فكر المسلمين من بعثة النبى (صلى الله عليه وسلم) إلى يومنا هذا ، أما الضيف فهو الذى يشمل جوانب معينة وهو الفلسفة الإسلامىة وعلم الكلام والتصوف وأصول الفقه وغير ذلك مما يدخل فى التراث الإسلامى (عقيل، ٢٠٠٤: ١١-١٢)

التعريف (الإجرائي) : هو الفكر السياسي الذي يكون مصدره المفكرين الإسلاميين بغض النظر عن طائفيتهم التي توحد أفكارهم من خلال كتاباتهم على مر العصور الإسلامية وأنواع الدول الإسلامية منذ ظهور الديانة الإسلامية.

الفكر السياسي الليبرالي:

التعريف (الاصطلاحي) : لم يتفق منظرو الليبرالية والمنظرين على تعريف يحدد معناه بوضوح، كمفهوم علمي له ضوابط وحدود خاصة، لكنهم اتفقوا على وصفها ب"الحرية المطلقة، فرأى دونالد سترومبج" :إن كلمة الليبرالية مصطلح عريض ، وغامض، ولا يزال إلى هذا يومنا على حالة من الغموض والإبهام.وفي ما يلي عرض لبعض التعريفات التي وردت ببعض الموسوعات وفي كتابات المفكرين:

وعرف الفكر السياسي الليبرالي بأنه "(مذهب ينادي بالحرية المطلقة في الميدانين الاقتصادي والسياسي)، ففي الميدان السياسي وعلى النطاق الفردي يؤكد على القبول بفكر الغير وأفعاله ولو كانت متعارضة مع المذهب بشرط المعاملة بالمثل. (الصاوي، ٢٠١١: ٢٠٠)

في حين يعرفه الفيلسوف السويسري جان جاك روسو " بأنه الحرية الحقيقية في إن نطبق القوانين التي شرعناها نحن لأنفسنا ، ويعرفه أيضا جون ستيوارت مل "بأنه إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطرق التي يرونها، طالما لا يحاولون حرمان الغير من مصالحهم أو لا يعوقون جهودهم لتحقيق تلك المصالح، فكل فرد يعد أصلح رقيب على ثروته الخاصة، سواء أكانت هذه الثروة جسمانية أم فكرية (أم روحية)". (الصاوي، ٢٠١١: ٢٤)

التعريف (الإجرائي) : هو فكر سياسي تواجد بالمجتمعات الغربية لتجديد العقل الغربي و وترسيخ مفهوم المواطنة، حيث هدف إلى احترام حقوق وحرريات البشر، حيث كان مصدره البشر، وغايته البشر، وتم فصله عن الديانة أو العقيدة.

سادسا: منهجية الدراسة

استناداً إلى طبيعة الموضوع ومشكلته البحثية التي تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلاتها، فضلاً عن الأهداف والفروض التي سيتم اختبارها، فقد تم استخدام المناهج الآتية:

• المنهج المقارن.

• المنهج الاستنباطي التأملي.

• مقرب الثقافة السياسية.

وفيما يأتي شرح موجز لهذه المناهج:

• المنهج المقارن:

أصحاب هذا المنهج (رواده) : كلا من كارل ماركس K.marxx، ماكس

فيبر M.weber، ميشلز v. michels، وبنديكس Bendix، الذين أسهموا في إيجاد

هذا المنهج واستخدامه.

مفهوم المنهج المقارن : هو الأسلوب الذي يساعد الباحث على فهم النص الدراسي من خلال الاعتماد على وضع مجموعة من المقارنات التي تُبين نقاط الاتفاق، ونقاط الاختلاف الواردة. ولقد تم استخدام هذا المنهج لان الدراسة قد أخذت على عاتقها اجراء مقارنة بين فكرين من خلال مفهوم السيادة

● خطوات المنهج المقارن:

- تحديد موضوع المقارنة: هي الخطوة الأولى من خطوات المنهج المقارن، والتي تعتمد على الباحث، في التعرف على الموضوع المنهجي الذي سيقوم بإعداد المقارنة حوله، والتي تعتمد على أخذ عينة محددة من أجل تطبيق المقارنة عليها، وبرز رواد هذا المنهج كان أرسطو .
- وضع متغيرات المقارنة: هو عبارة عن صياغة مجموعة من المتغيرات التي تحتوي على نقاط تشابه، وتختلف معاً وتعتمد على صياغة علاقات افتراضية بينها مما يساهم في دراستها بوضوح .
- تفسير بيانات موضوع المقارنة: هي المرحلة التي تعتمد على فهم الباحث، للبيانات التي استعان بها في تطبيق المقارنة، ويساعده ذلك في الوصول إلى الخطوة النهائية في تطبيق المقارنة. الحصول على نتائج المقارنة: هي خلاصة أو مجموعة من النتائج التي يحصل عليها الباحث، أو الطالب بعد تطبيق المقارنة، والتي يستخدمها في نشر مقارنته، أو دراستها في حال استخدمت في مجالٍ دراسي.

• كيفية توظيف المنهج : يفيد هذا المنهج حيث يتم استخدامه في نطاق واسع في الدراسات السياسية التي تتراوح بين السلوك السياسي الفردي ، وأمط الشخصية ، والاتجاهات والدوافع الى الثقافة السياسية ودراسات الطابع القومي ، ودراسة المؤسسات السياسية والنظم السياسية ، والفكر السياسي ، سواء أكان في مجتمع واحد عبر مراحل تطوره ، أو في مجتمعات مختلفة.

• منهج الثقافة السياسية:

• أصحاب هذا المنهج (رواده) : كلا من ادوارد شلز وتلكوت برسونز ، وجابريل الموند ، ولوشيان باي ، وسيدني فيريا الذين أسهموا في إيجاد هذا المقرب واستخدامه

-مفهوم المنهج : الثقافة السياسية هي ببساطة الجانب السياسي من الثقافة ، وبهذا المعنى فهي تمثل جزءاً من الثقافة العامة للمجتمع تحمل ذات خصائصها وتوثر فيها وتتأثر بها، انه الجزء المتعلق بالحياة السياسية وبعلاقة الحاكم والمحكوم (القصبي، ٢٠١٤: ١١١) واهم رواد هذا المنهج "جبريال الموند" و"سيدني فيريا". "عناصر الثقافة السياسية تتمثل بـ :

(بوسقيعة، ٢٠١٥: ١١٤-١١٥)

(١) القيم : وهي تصورات إدراكية واضحة مميزة للفرد أو الشخصية أو لجماعتها، وعن طريقها يتم الاختيار بين البدائل، وهي تقود سلوك الفرد للتعبير بطريقة شرعية عن الفعل الاجتماعي.

فضلا عن هذا التعريف أورد علماء الاجتماع سمات أساسية للقيم من أهمها:

(٢) إن القيم تمثل الإطار المرجعي للضبط الاجتماعي في المجتمع.

(٣) أنها تحدد سلوك الأفراد وردود أفعالهم المتوقعة.

(٤) أنها تحدد التأثير الملائم للمواقف المشترك لإفراد المجتمع.

(٥) إن القيم الموجودة لدى الإنسان نتاج للثقافة والنظم المجتمعية بتفاعلها مع شخصية الفرد.

(٦) المعايير :وهي قواعد للسلوك العادي وعناصر أساسية لتحديد الأدوار الاجتماعية لأنها تضع التوقعات والمجال الذي يمارس فيه دورة وهي تعكس المجتمع الأساسية.

(٧) المواقف :وهي اتجاهات الشخص نحو المؤسسات أو الأشياء تعبيرا تفضيلات أو تقييم ذلك الشخص.

(٨) الاتجاهات :يشير الاتجاه إلى تنظيم لعدد من المعتقدات حول موضوع معين،وهي عادة ترتبط بموقف محدد أو موضوع بالذات ولهذا تجد عددها كبير جدا مقارنة بالقيم التي يقل عددها.

• المنهج الاستنباطي :

• أصحاب هذا المنهج) رواده : (يعتبر فلاسفة اليونان هم أول من أسهم في إيجاد هذا المنهج ، ويعتبر أرسطو وتلاميذه هم الذين شجعوا على إتباع هذا المنهج من خلال الجدول المنطقي بالتفكير من العام إلى الخاص (الضامن، ٢٠٠٧ : ٢٧)

• الاستنباط : وهو الاستدلال الذي ينتقل من الكل إلى الجزء أو من العام إلى الخاص .والاستنباط يبدأ أو يستند إلى مسلمات أو نظريات ثم يستنبط منها ما ينطبق على الجزء المبحوث ومن هنا نرى أن ما يصدق على الكل يصدق على الجزء .

• الاستقراء : هو عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية .وبسبب الانتقادات الموجهة إلى أسلوب الاستنباط والاستقراء حول مدى دقتهما استلزم الأمر المزج بين الأسلوبين للوصول إلى العلم والمعرفة الدقيقة.

• أما عن خطوات المنهج تتمثل في أربع خطوات هي(خشيم، ٢٠٠٢ : ١٠٠-١٠١)

(١) الملاحظة المشاهدة، أو الرصد والتتبع لتصور الظاهرة موضوع البحث.

٢) وضع الفروض لتفسير الظاهرة؛ بحيث يتجاوز الباحث مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير، وبيان الروابط بين الظاهرة وغيرها، ويضع من الفروض ما يمكن أن يكون تفسيراً لهذه الظاهرة أو ذلك الحدث، ويقوم الباحث

٣) بتصفية هذه الفروض واستبعاد ما لا يصلح منها حتى لا يبقى لديه إلا فرض واحد يصلح تفسيراً للظاهرة، وهو ما يُعرف عند المسلمين بتنقيح المناط أو دليل السبر والتقسيم، وقد سماه فرنسيس بيكون بمنهج الحذف والاستبعاد.

٤) التجريد؛ حيث يقوم الباحث باختبار صحة الفرض الذي ترجح لديه من حيث تلازمه مع الظاهرة أو الحديث في كل الأحوال وجوداً بوجوده وعدمًا بغيابه، وهو ما يُعرف بالدوران عند الأصوليين .

- تقنين النتائج الجزئية، بحيث تُجمع هذه النتائج الجزئية المتناثرة ويصاغ منها قانون كلي تبنى عليه المعارف، وهكذا يصبح العلم الحسي-الجزئي أساساً للحكم العقلي الكلي؛ لأن القضايا الحسية لا تكون إلا جزئية ولا سبيل إلى صدق القضية الكلية في مجال الطبيعيات إلا من خلال التجريب للجزئيات المحسنة المشاهدة مثل قوانين الجاذبية، والنسبية، والطفو وغيرها.
- كيفية توظيف المنهج : تأتي أهمية توظيف المنهج من خلال انه متعلق بالعلوم في العلوم النظرية والأدبية والإنسانية والدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

سابعاً : الدراسات السابقة :

١- دراسة الموفي، احمد محمد (٢٠٠٧)، بعنوان : " النظام الحكم في الإسلام :

السياسة الشرعية .

هدفت هذه الدراسة إلى تناول السياسة الشرعية من ناحية الدولة وعناصرها مستشهدا بالصحيفة الأولى التي شكلت السلوك الديني السياسي للدولة الإسلامية في التعامل مع الداخل والخارج ومن ابرز ما تناولته هذه الدراسة، طرق اختيار الرئيس أو الإمام وعزله في القانون الشرعية وطرق التعامل مع غير المسلمين، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن دولة الإسلام بقيادة الرسول صلى الله عليه وسلم كانت أمودجا في التعامل مع الغير وأمودجا في السلوك السياسي المستمد من القرآن السنة.

٢- دراسة المطيري، حاكم (٢٠٠٨)، بعنوان : الحرية أو الطوفان، المداخل

التاريخية للخطاب السياسي الشرعي.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول طبيعة كل مرحلة مر بها الإسلام وبرز سمات كل مرحلة، وتحدث عن طبيعة السياسة الشرعية الداخلية والخارجية والسلوك التنظيمي للدولة الإسلامية.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الاستنباطي.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن الإسلام اعتمد في بعض الأوقات على تجارب الأمم السابقة في تنظيم الدولة وسياستها وحقوقها وواجباتها ودبلوماسيتها في إطار دستور الدولة الإسلامية.

٣- دراسة صبح محمد علي محمود (٢٠١٠)، بعنوان : إدارة الدولة في الإسلام :

دراسة تصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامي :

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في الإشكاليات الرئيسة في الفكر السياسي الإسلامي، إلا وهي قضية الحكم والسياسة الدولة عليه كانت مشكلة الدراسة تدول حول ما هو حجم السياسة في الإسلام كدين، وما هو حجم الدين في الدولة الإسلامية، وما هو طبيعة العلاقة بين الدين والسياسة في الإسلام، وما هو سلوك الدولة الإسلامية السياسي وخاصة من خلال مفهوم التعامل مع الدول الخارجية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي المقارن للوصول

إلى نتائج هامة تخص الدراسة.

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث أن العلاقات بين مفهوم الدولة وإدارتها لم تبرر كمعضلة في الإسلام لأنه اتضح من الدراسة أن إدارة الدولة بأبعادها السياسية والدبلوماسية والإدارية كانت تجسيدا للشريعة الإسلامية.

٤- دراسة الخزاعلة، ياسر طالب (٢٠١٦) بعنوان: " تيارات فكرية سياسية

فلسفية معاصرة".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مجموعة من المذاهب والتيارات السياسية ومنها المذهب الليبرالي المعاصر وأثره في تكوين الفكر السياسي العلماني الأوروبي، وقد تطرق الباحث إلى مفهوم الليبرالية وعناصرها، ودور الدولة في النظام الليبرالي الحريات الليبرالية، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي المقارن.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها أن المذاهب الليبرالي يركز على الحريات وعلى الوقت كقيمة مادية مستثمرة وحق الإنسان في الكسب الاهتمام بالرفاهية وخدمة السلام العالمي ولكن لصالح بعض الدول الغربية الليبرالية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- دراسة البطوش ، بسام عبد السلام(٢٠٠٨)، بعنوان، جذور الليبرالية العربية (الحالة المصرية)، دراسة مطبوعة، صادرة عن كنوز المعرفة ، عمان ، الأردن.

هدفت هذه الدراسة إلى تناول مفهوم الليبرالية ، ومنافذ الفكر الليبرالي إلى مصر، وابرز مفكري التيار الليبرالي عالميا وعربيا، وتعداد للاحزاب الليبرالية في مصر، وقد تناول الباحث قضية الدبلوماسية في الفكر الليبرالي.

استخدم الباحث المنج الوصفي والتحليلي والمقارن في دراسته وكان من نتائج هذه الدراسة ان التيار الليبرالي قد اقتحم واخترق المجتمع العربي والمصري ولكنه لم يجد له مع مرور الوقت سبيلا إلى فكر المصريين.

دراسة الشياب ، محمد خالد(٢٠٠٧) ، بعنوان: "رؤى فلسفية في الفكر العربي المعاصر"، دراسة مطبوعة ، دار يافا العلمية، عمان، الأردن.

هدفت الدراسة إلى تناول الخطاب النهضوي العربي من خلال دراسة عدة تيارات منها التيار الليبرالي، والرؤى التحديثية النقدية في الفكر السياسي المعاصر وتم تناول الدبلوماسية في الفكر السياسي العربي كنوع من ادوات التواصل الفكري والسياسي والاقتصادي بين العرب وغيرهم، وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم والثقافة السياسية وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ان الفكر السياسي الليبرالي قد اثر عمليا في العقل العربي وخاصة من بدايات القرن العشرين، وان الدبلوماسية ضرورية للتواصل الفكري.

الفصل الأول

الفكرين السياسي الإسلامي والليبرالي (مراحل التطور ، المصادر، الركائز)
عندما نتناول الفكرين السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي بالبحث والاستدلال أصوليا، ينبغي أن نحدد طبيعة المنهج العلمي الذي ينبغي اتخاذه أساسا فيه، إذ انه لا بحث ولا دراسة دون منهج، ضمانا لسلامة النتائج المنطقية والعلمية المترتبة عليه، ما امكن من الوقوع في التناقض بين ماهية هذا المنهج المتخذ، وبين طبيعة الموضوع المدروس، إذ انه من المقرر علميا، أن المنهج العلمي لدراسة مادة ما، ينبغي أن يكون متسقا من طبيعتها وخاصة عند تناول موضوع الفكرين السياسي الإسلامي الليبرالي الغربي.

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتين :

المبحث الأول : الفكر السياسي الإسلامي تطوره، مصادره، ركائزه.

المبحث الثاني : الفكر السياسي الليبرالي بين التنظير والممارسة.

المبحث الأول

الفكر السياسي الإسلامي، (تطوره، مصادره، ركائزه)

تذهب بعض الفلسفات القانونية إلى أن المنهج الذي يجب أن يصطنع في البحث والاجتهاد التشريعي والفقهي، هو الأسلوب العملي التطبيقي، رصد للظواهر الاجتماعية، باعتبار أن القانون نفسه ليس إلا ظاهرة اجتماعية، مما يشعر بقياس المنهج العلمي في البحث التشريعي على المنهج المتخذ في بحث العلوم الطبيعية، كالفيزياء والكيمياء، سواء بسواء، فيؤول الأمر حتما إلى الجمع بين مادتين مختلفتين طبيعة ودورا، وهدفا، وهو ترفضه أصول مناهج البحث العلمي التي قامت على أساس أفراد كل مادة بمنهج خاص، يشتق من طبيعتها. (التراي، ٢٠١٣: ٢٨)

هذا، والعلوم الطبيعية إذا كانت ماهيتها تقتضي— أن يخضع البحث والنظر فيها لقانون " السببية" الذي لا يتخلف فيه المسبب عن السبب الذي أحدثه، تلازما واقعا لا انفكاك له، بمقتضى سنة كونية متعمقا للكشف عن هذا الواقع القائم، لا لابتداع سنن أو علاقات جديدة لم تكن قائمة من قبل، مما يقتضي بالضرورة اتخاذ منهج المشاهدة والتجربة في المختبرات العلمية، رسدا لظاهر طبيعة واقعية تنتجها سنن ثابتة، كما ذكرنا، ليتمكن الباحث من اشتقاق قواعد علمية ثابتة، طردا وعكسا، تحكم جزئيات موضوعها، دون تخلف لأي منها، إذ المسبب لا يزال السبب الذي أحدثه، أقول إذا كان الأمر كذلك في العلوم الطبيعية، فإن التشريع من طبيعة أخرى لا تقتضي— ذلك إطلاقا، إذ لا يتسق معها، بل يرفضه لسبب بسيط، هو أن هذا المنهج المادي المحسوس، يعتمد أمورا واقعية يرصدها، إقامة للتشريع على

أساسها، دون تغيير أو تقويم أو توجيه، أو تحديد لغايات مرسومة، فكان لذلك منهجا تقريريا محضا، تفقد فيه المثل العليا، والقيم الإنسانية والمبادئ الخلقية دورها في التوجيه التقويم، بل تفقد وجودها أصلا، وهو ما لا يتفق وطبيعة التشريع ووظيفته في الحياة الإنسانية، وهذا إن جاز في بعض التشريعات ، فانه لا يتأتى في التشريع الإسلامي بوجه خاص.

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مراحل تطور الفكر السياسي الإسلامي.

المطلب الثاني : مصادر الفكر السياسي الإسلامي ركائزه.

المطلب الأول

مراحل تطوير الفكر السياسي الإسلامي

من المعروف أن الفكر الإسلامي منشؤه الحكم الشرعي، الذي يتجه الخطاب فيه إلى المكلف، عرف الأصوليون الحكم بالشرعي بأنه خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ومن المعلوم بالضرورة، أن الفعل الذي يتعلق به الحكم ، إيجابا أو سلبا، وهو ظاهرة إرادية في المقام الأول، بلا مرأء، إذ التكليف يستلزم الإرادة للتنفيذ فعلا، فلا تنفيذ ولا امتثال بلا إرادة حرة مختارة واعية قاصدة، ليتم الابتلاء والجزاء عدلا، وإلا كانت مفرغة من محتواها، وهذا الفعل الإرادي الذي نفذ امتثالا وطواعية، له اهداف مر سومة ومحددة شرعا هو مكلف بالاتجاه إليها بان تصرفه، وتحقيقها واقعا، إذ الحكم وحكمة تشريعه، أو غايته التي شرع من اجلها،

ومقترنان، نظرا وعملا، بل الحكمة هي أساس تشريع الحكم، وقوام معقوليته، وإلا كان الحكم الذي يقتضي الفعل أو الكف بلا غاية ولا حكمة، وهذا لا يتصور في تشريع الله ورسوله، لان هذا يستلزم العبث، والعبث لا يشرع، لمنافاة ذلك للحكمة الإلهية، فوجب أن يكون لكل حكم حكمة أو غاية هي مقصود لشرع من أصل تشريعه، فكانت روحه وملا أمره، ومعنى مغناه، ومن ثم لا يجوز بتر الحكم عن حكمته، انحرافا عنها، أو تنكبا لها، أو اعتسافا، (الغزالي، ١٩٧٢: ٣٦) بل هو محرم قطعاً، لمناقضة قصد الشرع في تشريعه، تجد هذا بينا صريحا فيما قرره المحققون من الأصوليين، من أن قصد المكلف في العمل ينبغي أن يكون موافقا لقصد الله في التشريع، حكما ومقصدا معا، من مثل الإمام الشاطبي حيث يقول : قصد الشارع من المكلف، أن يكون قصده في العمل، موافقا لقصد الله في التشريع، ويجلي هذا المعنى ويوصله في موضع آخر من كتابه الموافقات في أصول الشريعة الإسلامية بقوله " من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له، فقد ناقض الشريعة، ومن ناقض الشريعة، فعمله في المناقضة باطل، فما يؤدي إليها باطل.

وبين أن التناقض في الهدف يعني بطلان الهدف المقصود، فكان ذلك دليلا ساطعا على أن التشريع يتخذ من المنهج الغائي بحثا في موضوعه. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٤٨) ومما سبق يوضح هذا، ويؤكد أنه أيضا، أن الحكم ببطلان التصرف، للمناقضة، مؤيد عملي لتوجيه الإرادة إلى عدم التسبب فيه، عن طريق النشاط الحيوي في ممارسة الحقوق، أو الحريات، بل هو تقويم مؤيد بالجزاء التشريعي الذي يعامل المتصرف فيها بنقيض مقصوده، وما استهدفه من غاية غير مشروعة، إذا اتر التصرف

معدوما حكما، لا يترتب عليه اثر، وان وجد حسا، لان الظواهر الإرادية إذا لم تكن جارية على سنن المشروعات، ووضعها الصحيح، ظاهرا وباطنا، وشكلا معنى، وإرادة ومقصدا، لا تعتبر، ومن هنا ربط التشريع الإسلامي صحة التصرف، في جميع وجوه النشاط الإنساني بالعناصر الذاتية، للإنسان المكلف، من القصد والبواعث النفسية التي ترمي إلى تحقيق أغراض فعلية في المجتمع، إن في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، أو الخلقى أو الديني، إذ الحكم الذي يتعلق بتصرف ما، لم يشرع لذاته، بل لمعناه، أو للغاية التي تستهدف تحقيقها، وإنما الحكم وما تعلق من تصرف هو مجرد وسيلة فحسب، تستمد هذه الوسيلة قيمتها التشريعية واعتبارها، ومشروعيتها، من تلك الغاية التي شرعت من أجلها، جليا لمصلحة معتبرة، أو درء لمفسدة راجحة، إذ الوسيلة تأخذ حكم غايتها، وتسقط بسقوطها.

الفكر الإسلامي كأى فكر آخر هما هو مرتبط بالظواهر الإرادية، على ما هو مقرر في مفهوم الحكم الشرعي، أصوليا، وبما تتجه إليه الإرادة من غايات ومقاصد، بحكم البواعث النفسية الذاتية المتغيرة، توجب طبيعته أن يتخذ منهج الغاية أساسا في الاجتهاد التشريعي والفقهى، وهو بيان المنهج المادى المحسوس، منهج التقرير للواقع، طبيعة دورا وهدفا. ويوضح الإمام الشاطبي، أن البيئة الذاتية للتشريع الإسلامى وخصائصه، ومقاصده الأساسية، كل أولئك محكوم بقانون الغاية، لا بمنهج التقرير، يوضح ذلك باجلى عبارة حيث يقول : فالأحكام لم تشرع لأنفسها، بل شرعت لمعان آخر، هي المصالح، أي الغايات. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٣٨٥-٣٨٧)

لذا، كانت الغاية، بما هي هدف للحكم، وأساس في تشريعه، بل مناط العدل فيه، كانت هي المهيمنة على النص، المحددة لمعناه، ولمجال تطبيقه أيضا، ضيقا و سعة، تبعا لتحقيق هذه الحكمة في مظان وجودها، تنفيذا لمراد الشارع الذي تعلق بها، في أدق وأوسع مدى، فكان لزاما على ذي الحق، أن تتجه إرادته شطرها، إبان تصرفه في حقه، تحقيقا لها، لكونها مناط العدل حتى إذا تخلفت الغاية بالانحراف عنها، أو اعتسافها، كان البطلان.

وأرى هذا المعنى بينا مستقرا في مصادر علم الأصول، إذ يقرره المحققون من الأصوليين والفقهاء والمفكرون، أصلا معنويا عاما تقوم عليه المشروعية وحيث تكون المشروعية، يكون العدل قطعاً، إذ لا مشروعية حيث ينتفي العدل، فنرى الإمام الشاطبي يعبر عن الغاية التي شرع الحكم وسيلة لتحقيقها، فكانت مقصودة في أصل الفكر الإسلامي من خلال تريعه، ويعبر عن هذه الغاية تارة وبالمصلحة، أو الحكمة، أبو الباطن أحيانا أخرى، وهي روح لنص وملاك أمره، وعنصر - معقوليته ، بحيث إذا انتفت، غدا الحكم بلا أساس يسوغه، بل يذهب بمعقوليته.

ووجه إطلاق كلمة الباطن، على حكمة الحكم، أنها عنصر عقلي خارج عن منطوق النص الفكر الإسلامي، غالبا، وان كان داخلا في منطقة، فضلا عن أن اتجاه الإرادة إبان التصرف شطرها، أمر نفسي- باطني، تجد هذا واضحا إذ يؤصل هذا الأصل العام المعنوي في صراحة لا تقبل التأويل، ولا يلابسها غموض أو إبهام حيث يقول :
ولما ثبت أن الأحكام شرعت، لمصالح العباد، كانت الأعمال، معتبر بذلك، لان

مقصود الشرع فيها، كما تبين، فإذا كان الأمر في ظاهره وباطنه، على أصل المشروعية، فلا إشكال، وان كان الظاهر موافقا، والمصلحة مخالفة، فالفعل غير صحيح، وغير مشروع، لان الأعمال الشرعية غير مقصودة لأنفسها، وإنما قصد بها أمور آخر هي معانيها، وهي المصالح التي شرعت لأجلها، فالذي عمل في ذلك على غير هذا الوضع، فليس على وضع المشروعات، وهو أصل مجمع عليه، وإنما الاختلاف في شروط تطبيقه. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٥٢)

مما سبق استطيع القول أن الدافع النفسي- المبني على قواعد فلسفية إسلامية هو الذي يحرك الإرادة الفكرية في الإسلام ويوجهها إلى ما يحدد لها من غاية ومقصد أو مصلحة، فيكون ذلك : الباعث، إذا ما صدر عنه الفعل واقعا، هو معيار المشروعية وعدمها، تبعا لمطابقتها الغاية المرسومة، أو مجافاته إياها، وفي هذه دليل بين على ما للعناصر النفسية الذاتية للمكلف إبان ممارسته للحقوق أو الحريات، من اثر مشروعيتها، وقد ثبت هذا بقوله ((صلى الله عليه و سلم)): إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه، أي فقدت اعتبارها الشرعي، وأثرها، دنيا أخرى، لهبوط المقصد عن التسامي إلى الهدف قضاء من إعلاء كلمة الحق والعدل التي فيها خير الإنسانية جمعاء، وفي هذا قضاء مبرم على ظاهرة التحايل على مقاصد التشريع الموضوعية، وغاياته لعليا، باتخاذ فعل مشروع في الأصل، ذريعة إلى تحقيق غرض غير مشروع، كما قضى على ظاهرة مجافاة المبادئ الخلقية، وضمن لها أصالتها

وثباتها، بالتشريع الملزم فضلا عن العقيدة، كما قضى على ظاهرة الغش نحو قواعد التشريع بتحليل محرم، أو إسقاط واجب، تحت التصرف في الحق، أو تذرعا بممارسة الإباحة أو الحرية العامة، أو عملا بعرف سائد، أو تقاليد موروثة، لا تستند إلى مصالح يقرها الشرع، أو وبدما يحرم موضوعها عينا.

أولا : مرتكزات الفكر الإسلامي دوليا :

١- مبدأ الغائية على مشروعية العلاقات الدولية.

على أن هذا الأصل يبدو أعظم أثرا، فيما يتعلق بالفكر الإسلامي ودوره في العلاقات الدولية التي تتخذ مظهر المعاهدات والمواثيق، مما يؤكد القضاء على أسباب الاضطراب العالمي، فالباعث على إبرامها وما ينشد من مقصد يراد تحقيقه منها ينبغي أن يكون مشروعاً، والمشروعية إنما تعني وجوب إقامتها على أساس من الحق العدل، وسيادة القيم الإنسانية ، والمبادئ الخلقية الرفيعة التي من شأنها أن تحقق المصلحة الإنسانية العليا للبشر- كافة، دون تمييز بلون أو لغة أو عنصرا، أو اختلاف دين، ولهذا لم يجعل الإسلام اختلاف الدين عقبة في سبيل سياسته العامة في الإصلاح العالمي،(بدوي، ٢٠١٨ : ٣٥-٦٥). لقوله تعالى : " إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ " (البقرة ، الآية ٢٥٦) لان توحيد الناس معتقدا أمر محال، لقوله تعالى : " شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ " (الانعام، الآية: ٣٥).

وتأسيسا على هذا، أقام الفكر الإسلامي سياسته على أساس " وحدة التنوع والاختلاف الإنساني " لوحدة مصدره، ومن هنا اعتبر : " الإنسان العام " في حد ذاته، وبمعناه الصحيح، وحيثما كان " قيمة كبرى " بل ومن اجل القيم ، فاستبعد نتيجة لذلك كل سياسة ترمي إلى القضاء على هذا الإنسان، وحقه في الحياة الحرة الكريمة، أو تحطيم بنيته المعنوية، بالاستذلال القهر، والاستضعاف في الأرض، جريا وراء تحقيق حلم عنصري خاص، أو تفردا في التوسع وبسط النفوذ، استعمارا أو استطيانا، أو طمعا في مغنم مادية عاجلة على حساب الشعوب المقهورة في بلادها، أو نزوعا إلى الاستعلاء والهمينة الدولية، أو غير ذلك من البواعث غير الإنسانية، لان النشاط السياسي في الإسلام يحكم بالأصل العام الذي قررنا، وهو قانون الغاية، لا قانون الغاية لان الغاية هي مناط المشروعية وعدمها، حسبما تكون مطابقة لما رسم لها من مثل إنسانية، وقيم موضوعية ومبادئ خلقية لتتسق مع الصالح الإنساني العام هو الذي الغاية لقصوى من التشريع الإسلامي كله، وان النشاط السياسي لكل دولة ينبغي ألا يتنافى ومقتضى هذا الأصل القطعي، أو ينحرف عنه، أنانية، وأثره، أو عصبية، وعنصرية لتكون امة هي أربي من امة، وهذه المصلحة الإنسانية العليا في نظر الإسلام تمثل العدل الدولي في أقوى صورته، وهو ما تحلم في تحقيقه شعوب الأرض، ولا سيما في هذا القرن العشرين.

٢- الفكر الإسلامي يرفض مبدأ سياسة الأمر الواقع في المحيط الدولي :

إن الفكر الإسلامي واتساقا مع مبادئه العامة، ومقاصده الأساسية التي تنهض مبدأ الغائية في العلاقات الدولية، لا يقر مبدأ سياسة الأمر الواقع بإطلاق،

إذ قد يكون هذا الواقع ظلما عدوانا مجسدا، وحكم البغي انه يجب الانتصاف منه شرعا، لقوله تعالى : " وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ " (سورة الشورى ، الآية : ٣٩). أي انتصافا لأنفسهم من عدوهم ولقوله تعالى : " وأخرجوهم من حيث أخرجوكم " ولقوله سبحانه : " فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ مِثْلَ مَا اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ " (البقرة : الآية : ١٩٤).

وتأسيسا على هذا، فان الفكر الإسلامي يرفض التحالف مع الباغي، أو مسألته، وتظل العلاقة بيننا علاقة عداء وحرب حتى يندفع العدوان، ويرجع عن بغية، وتزول آثاره، إذ لا قيام لسلم على هوان وظلم، في شرع الإسلام، لان الظلم محرم قطعاً، لصريح قوله عز وجل (فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) (محمد، الآية: ٣٥)

ولان في مسألته إبقاء لعدوانه، ورضا بآثاره ، وتسليما باستمرارها، وهو مناف لمقصد المشرع رأساً، ومناقض للمصلحة العامة للأمة بأسرها، وما كان كذلك فليس من الشريعة في شيء، والجزاء على هذه المناقضة لشرع الله، دنيوي وأخروي معا لقوله تعالى : (إِلَّا تَنْفَرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا) (التوبة، الآية: ٣٩) ومعنى هذان الخزي في الدنيا، والعذاب الأليم والآخرة، ذلكم هو حكم الله تعالى وشرعه في هذه الحال، قطعاً، بالإجماع، لصريح ما تلونا، فالجهاد فرض عين على كافة العرب والمسلمين في بقاع الأرض، ولا سيما الدول المتاحة لحدود العدو، أو القرية منها.

٣- الفكر الإسلامي والبواعث غير الإنسانية قد تتخذ مظهر فيما يبرم من معاهدات غير متكافئة على الصعيد الدولي.

هذا، وتبدو البواعث غير الإنسانية فيما يبرم من معاهدات غير متكافئة، استغلالاً لعنصر- الضعف في الطرف الآخر، ووسيلة للاستعلاء، والإذلال والإعنات التعجيز، ومعاناة الشقاء، تحصيلاً لمصلحة شعب على حساب شعب آخر بدافع عنصر- مقيت، عصبية، وجهالة، من هنا يكون الدخل الخداع الذي ينتاب ضمائر المتهملين وقلوبهم، في إبرام المعاهدات، فيفسد عليهم تصرفهم حتى يقي بهم في مراغة الإجماع الدولي الذي يستطير شره حتى يشمل بقاعا كثيرة من شعوب الأرض، كما الحال اليوم في آسيا وإفريقيا، فيكون إجراما دوليا في حق الإنسانية جمعاء، وهذا محرم قطعاً، لإهدار مصالح معظم شعوب الأرض، بغية تحقيق مصلحة الأقوى، وهو عين السياسة الميكافيلية، التي نشأت في أوروبا، وفي إيطاليا بالذات، ولازمت هذه السياسة السياسية الدولية في هذا القرن العشرين، ولا سيما قبيل منتصفه في الحرب العالمية الثانية، من عنصرية النازية الفاشية، وفي أواخر في أيامنا هذه، من عنصرية الصهيونية. (منصور، ٢٠٠٨: ١٣- ٣٢)

٤- بواعث المعنى الديني، والمثل الأعلى في الفكر الإسلامي.

في ضوء ما تقدم من تحليل لفلسفة الفكر الإسلامي التشريعية، أن المعنى الديني، والمثل الأعلى الأخلاقي، والقيم الإنسانية، كل أولئك لا ينفصل عن العمل السياسي، وهو في نظرنا صمام الأمان الاستقرار في لعالم كله، هذا لا يتسع المقام لعرض فلسفة السياسة الوضعية، ومقارنتها بأصول السياسة في التشريع الإسلامي، فذلك رهن بمقامه من البحث والتحليل والتفصيل.

وعلى أن هذا لا يمنع أن نشير إلى مجموعة من البواعث التي تستهدف تحقيق غايات غير إنسانية، مما أصبح معروفا بل مألوفا في السياسة الاستعمارية التي تحدد مسارها نزعات عنصرية رعناء مسرفة غالبا، من مثل مبدأ: السياسة أولا، وهذا يعني فصل السياسة عن الخلق والقيم، واستئصالها من التفكير السياسي جملة، فضلا عن أي كون لها اثر في توجيهه ذلك لان المثل الإنسانية العليا ليست في صالح تلك السياسة العدوانية الغاشمة، إذ هي على النقيض مما تقتضيه أصول التشريع السياسي في الإسلام، وغاياته ومثله العليا، لسبب بسيط، هو أن الأحكام التي تتعلق بمبادئ الأخلاق، وتؤصل القيم الإنسانية، والمفاهيم الكلية التي تنهض بالمثل العليا، قد امتزجت بالأحكام التي تتعلق بمبادئ التشريع السياسي وتدبير شؤون الدولة داخلا وخارجا، وهذا الامتزاج يستعصى- على الفصل، بل الفصل عصيان خروج عن أحكام الشرع جملة، تجد هذا جليا في تحديد وظائف الدولة على وجه الإجمال عند الإمام الماوردي، إذ يجعل القيم، والمفاهيم الكلية للأخلاق التي هي قوام الدين، أساسا لسياسة الدنيا، حيث يقول: إقامة الدولة لحراسة الدين وسياسة الدنيا. (الماوردي، ٢٠٠٥: ٥-١٠)

ومما سبق فان سياسة الدنيا محكومة بقيم الدين وبمثله الإنسانية، وهي سياسة معينة قوامها قواعد من العدل المطلق حتى بين الأعداء، والمساواة بين الشعوب في الاعتبار الإنساني، وعصمة الإنسان باعتباره القيمة الكبرى في هذا التشريع، والتسامح تجاه المخالف في الدين الذي ينهض بحقه في الجنسية والمواطنة

وولائه السلبي للدولة في عقد ابدى، مما يورثه التمتع بكافة الحقوق، دون تمييز بل وجوب البر والإقسط إليه.

وعلى هذا، أمكن القول بان ظاهرة امتزاج المبادئ الخلقية، القيم الإنسانية ، بالقواعد التشريعية السياسية الاجتماعية الاقتصادية، من خصائص الفكر السياسي الإسلامي وحده، تفرد بها من دون سائر الشرائع!!.

لذا، نرى الإمام الغزالي ، يقرر هذه : " الخصيصة الفريدة" في تشريع الإسلام، بقوله: "إن السياسة من اشرف العلوم" ومناط الشرف هو عنصر- الدين الخلق، والمثل العليا، بلا مرء لأنها قوام سياسته الرشيدة العادلة، وغاية رسالته، لقوله ((صلى الله عليه وسلم)): إما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق.

هذا، وثمة مبادئ مستقرة في فلسفة السياسة الليبرالية، ابتدعتها أهواء وبواعث لتحقيق أغراض غير إنسانية، تحركها، وتوجهها، وتحدد مسارها، من مثل مبدأ فرق تسد وهو مبدأ العيث في الأرض فسادا، من إهلاك الحرث والنسل، وسفك الدماء، وإزهاق للنفوس البريئة الآمنة في أوطانها، وتشريد أهلها منها، وتدمير معالم الحضارة مما هو في الواقع تبديد لثمرات الجهود البشرية التي أنتجتها عبر القرون، لتصبح خرابا يبابا، ظلما وعتوا، بما تلك من ناصية القوة، وأدواتها من السلاح المتطور الفتاك الرهيب، فتظلم وتطغى، وتحكم البنى المعنوية لمن بقي حيا من الأناسي، هو أبشع صور الظلم العدوان والبغي في الأرض، تجد

تحريم ذلك كله في كثير من آيات الكتاب العزيز، من مثل قوله تعالى : (وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ) (هود ، الآية ٨٥) وقوله تعالى : (وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ) (الاعراف، الآية: ١٤٢) وقوله عز شأنه : (وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا) (الاعراف، الآية: ٥٦) بل ترى هذا الإسلام الحنيف، يدلّف إلى كهف أسرار النفوس البشرية في المداولات السياسية السرية، ليرشد إلى وجوب أن يكون أساس تلك المداولات وغايتها السرية، ليرشد إلى وجوب أن يكون أساس تلك المداولات وغايتها الإصلاح بين الناس، بإطلاق، مصداقا، لقوله تعالى : " لا خير في كثير من نجواهم، إلا من أمر بصدقة، أو معروف، أو إصلاح بين الناس) حتى لا يتخذ من جو الخفاء والسرية مجالا لرسم خطط العدوان، أو تدبير المؤامرات.

والواقع، أن أساطين السياسة العنصرية والاستعمارية، أو دهاقنة الهيمنة الدولية، وإن كانوا متقدمين ماديا، من حيث أدوات الدمار المتطورة الرهيبة في هذا العصر بوجه خاص، غير أنهم في الواقع غير متحضرين إنسانيا، مما افقد العالم صمام أمنه سلمه واستقراره، ولولا الرادع النووي، لشهد العالم كوارث لا يتصورها العقل البشري.

٥- الأمر الواقع في الفكر الإسلامي مادة للدرس التمحيص، والتحليل لمقوماته، وملابساته، وسائر عناصره، وأهدافه .

إذا كانت سياسة الأمر الواقع، على الصعيد الدولي مرفوضة في الإسلام قطعا ، لما قدمنا من الأدلة، فإن هذا الواقع في نظر الإسلام يعتبر مادة للجرس، والتحليل، واستبطان دوافعه، وتبين مقوماته وعناصره، وغاياته، ظاهرا وباطنا، وكذلك سائر

وجوه النشاط السياسي الدولي في كافة مواقعه ومجاليه، بخاصة، والنشاط الحيوي بعامة، فما كان منها يستند إلى المصالح المشروعة، والمقاصد الأساسية، فهو على سنن المشروعات على حد تعبير الإمام الشاطبي، وما كان مبينا في باطنه وبواعثه ومقاصده على مصالح مخالفة، بل ويزيله إذا كان عدوانا وظلما، لان هذا من مهمته الكبرى، وهدفه العام، وإلا فلن تجري شؤون الحياة الإنسانية على استقامة، بل على فوضى وهرج وفوت حياة، إذ ليس بعد العدل إلا الظلم، وليس بعد المصلحة الجدية الحقيقية المعقولة إلا المفسدة! ولا يخفى ما في ذلك من ضمان لتحقيق ذاتية التشريع، وصون مقاصده أن تنهار، وهي مباني العدل، وموجهاته، بدليل أن مناط المشروعية، ولا مشروعية حيث لا عدل، وبذلك كان الإسلام واقعيا، ومثاليا في آن معا. (الماوردي، ٢٠٠٥: ٥-١٥)

أما كونه واقعيا، فلأنه يتصل به درسا وتمحيصا وتحليلا، واستبطان غاية، وأما انه مثالي، فلأنه يقوم هذا الواقع، ويوجهه الوجهة التي تنفق مع مثله وقيمه الإنسانية، ومعايير المصلحة العدل فيه. (الماوردي، ٢٠٠٥: ٧)

ثانيا : الفكر والتشريع الإسلامي :

ينهض بمعقولية التشريع الإسلامي، كون مقاصده العليا، وأصوله العامة، وأحكامه التفصيلية، ممزوجة بمصالح جدية حقيقية وكلية، لا تتنافى وأصول الفكر الإنساني بوجه عام، فضلا عن العقل العلمي المتخصص في موضوعها، مما يثبت أن التشريع الإسلامي والفكر الإنساني صنوان متلازمان، لا غنية لأحدهما عن الآخر على ما يقرره الإمام الغزالي وغيره من علماء الأصول. (الغزالي، ١٩٩٣، ج ١: ٥)

لو لم يكن التشريع ممزوجا بمصالح حقيقية غير موهومة، وجدية ذات اثر فعال في جلب المنافع ودرء الأضرار المفسد، وكيلة بحيث تكون عامة، لا يختص بها قبيل دون قبيل أو امة دون أخرى، أو طبقة دون غيرها من الطبقات، بحيث تصبح امتيازاً لها من دون الناس، دون مسوغ، أقول لو لم يكن التشريع الإسلامي بهذه المثابة، لفقد عنصر - معقوليته ولاستحال عليه تكوين قناعات المكلفين بعدالته أو بجدواه، أو بعبارة أخرى، لكان العبث أو التحكم، وكلاهما لا يتصور وقوعه في التشريع الإسلامي بوجه خاص، وليس من المفروض ولا من المقبول أيضاً أن يقع في تشريع وضعي غيره. (الغزالي، ١٩٩٣، ج ١: ٥-٦)

أما العبث، فلا يشرع، لخلوه عن الفائدة ولمناقضته للأصل العام الذي قام عليه التشريع كله، وهو أن الأحكام معللة بمصالح العباد أي مغياة بها، ومفسرة في ضوئها، ومبينة على أساسها، تشريعا نظريا، وتصرفا عمليا، كما بينا وهو أصل يقيني ثابت بالإجماع، لثبوته أولا بالاستقراء من نصوص التشريع نفسه كتابا وسنة، وهذا فضلا عن أن العبث في شرعة الإسلام، مناف للحكمة الإلهية من إنزال الشريعة، بل إنزال الشرع - أئع بالبينات، وأنزلنا معهم الكتاب والميزان، ليقوم الناس بالقسط" والقسط هو العدل، والعبث ينافيه، وهو ما أفصح عنه أئمة المحققين من الفقهاء، من مثل ابن تيمية حيث يقول : كل ما خرج من لحكمة إلى العبث، فليس من الشريعة، أيضا العقد وهو من اكبر الأدوات في النظام التشريعي، لتبادل المنافع والأموال، إذا لم تترتب عليه فائدة جديدة لعاقديه، كان باطلا، لان تحصيل العقد

لفائدة مبتدئة لم تكن حاصلة من قبل، شرط للانعقاد ، نفيا للعبث في التعامل، فكيف إذا خلا عن الفائدة أصلاً؟ أو كان محله محرماً غير مشروع .
(الغزالي، ٢٠٠٤، ٩٧-١٠٢)

مناط المشروعات في الحق وهو المعنى الاجتماعي فيه ينعكس على مفهوم العقد عند التحقيق، إذ المشروعات أساسها العدل، والعدل لا يتجزأ، ولا تناقض في شرع الله ورسوله، فيغدو العقد على هذا النظر، واقعة اجتماعية، لا تعاقدًا فرديًا محضًا، أعمالًا لسلطان الإرادة المطلق، لأن هذا اثر من آثار الفردية في المفهوم الذي يستجوب الإطلاق في التصرف ، في الفلسفة الفردية، وهو ما لا يقره الشرع بحال، لسقوط المعنى الاجتماعي فيه، مما يفسح المجال للعبث، والتحكم، الاستغلال ، ومنافاة الصلح العام، أو اختلال التوازن في اقتصاديات العقد، بظرف طارئ قد لا يكون للمتعاقدين يد في أحداثه. (الغزالي، ٢٠٠٤، ٩٧-٩٩)

ومما سبق فإن المبدأ العام الذي يقوم عليه العقد في الإسلام، مشتق من المبدأ الذي يقوم عليه مفهوم الحق فيه، فكلاهما قائم على أساس اجتماعي، وأخلاقي، وإنساني، وتعالج الناحية الاقتصادية في العقد باعتباره من أعظم أدواتها أثراً، وشدها احتياجاً إليه في تبادل المنافع والأموال في ضوء ذلك كله.

وقد اشتق الإمام الشاطبي جهة التعاون مبدأً عاماً بوجهيه الإيجابي والسلبي حاكماً على التشريع كله، بحيث تقيد به الأوامر النواهي الواردة في الشرع بما لا

يخالف أو يناقض مقتضى— ذلك لمبدأ الهام، لقوله تعالى : وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان" وهو بوجهيه الايجابي السلبي، يوجب التكافل في التعامل، بل وفي جميع وجوه الحياة، وهو أصل مجمع عليه. (الشاطبي، ١٩٩٧: ج٣، ١٢١)

وهذا المبدأ أخلاقي في المقام الأول، غير أن الأصوليين والفقهاء قد اعملوه قاعدة شرعية ملزمة في التعامل، ولم يتركوه لمحض اختيار المتعاقدين أو غيرهم، فهو يوجب على المدين الوفاء بالعقد خلقا ودينا وشرعا ملزما، ولكنه يوجب على الدائن في الوقت نفسه ألا يتمسك بكافة مزايا العقد حتى في الظروف القاسية الأزمات الخاصة والعامة، لأن هذا لا يتفق ومبدأ التعاون، فضلا عن انه انتهاز لسوانح الفرص، واستغلال الأزمات، وإلا فلن حرم الاحتكار مثلا؟ وهو في الأصل عقد بيع وشراء، وتصرف في حق الملك، لم حرم بيع المضطر وشراؤه، وبيع المسترسل عدم الخبرة، حتى وصف بأنه ربا، والحرمة ليست منصة على أصل البيع، لأنه حلال واحل الله البيع، ولكنه منصب على استغلال عدم الخبرة، أو الاضطرار، وهي ناحية ضعف في المشتري، بديل أن يكون الموقف الأخلاقي، تجاهه، تبصيره ونصحه توعيته بالثمن، والترفع عن غبنه، أعمالا لمبدأ التعاون، ومبدأ النصيحة في الدين. (الشاطبي، ١٩٩٧: ج٣، ٣٥٧)

وإذا نظرنا إلى ما قدمنا آنفاً، من أن للحق وظيفة اجتماعية، في التشريع الإسلامي، بما أقمنا من الأدلة، كان هذا المفهوم للعقد تطبيقاً لتلك الوظيفية، فيتطابق الحق والعقد، مفهوماً وأثراً ودوراً. وقد التفت إلى هذا المعنى، الإمام ابن تيمية، فقرر أن لا بد في العقد من رضا المتعاقدين، موافقة الشرع، فليس العقد إذن شريعة المتعاقدين، بإطلاق في نظر الإسلام، نفياً للاستغلال والعبث بالمقدرات، أو التحكم بسلطان الإرادة المطلق. (ابن تيمية، ٢٠١١: ٨٠-٩٠)

أما كونه منتفياً في الشرع، فلأننا لم نجد في الشرع حكماً واحداً في التعامل غير معقول المعنى، أو غير مفض إلى مصلحة معقولة مقصودة هو مفسر بها، ومبني على أساسها، إذ الأصل التعليل كما قدمنا. (ابن تيمية، ٢٠١١: ٨٩-٩٠)

على أن الإسلام لم يجعل ذلك التحكم للرسول ((صلى الله عليه وسلم)) نفسه، لقوله تعالى: " وما أنت عليهم بجبار " بل نفى الله تعالى ذلك عن ذاته العلية لقوله سبحانه " وما الله يزيد ظلماً للعباد " وقوله تعالى : " وما ربك بظلام للعبيد " وقوله سبحانه " إن الله لا يظلم مثقال ذرة " في الحديث القدسي، : " يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي، وجعلته بينكم محرماً، فلا تظالموا، فثبت أن الشرع معلل بالمصالح المعقولة، فما خرج عن المصلحة إلى المفسدة، ومن العدل إلى الظلم، فليس من الشرع في شيء.

معقولة التشريع تستلزم أن يكون المكلفون به أحراراً ذوي عزة، وهو ما جاء الكتاب العزيز بتأصيله في صريح نصوصه :

على أن الإسلام يخاطب بتشريعه أحرارا ذوي عزة، مصداقا لقوله تعالى : " ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين" وهذه العزة حقيقية وليست مجرد وصف قولي، من قبل انه ينهض بها أمران، معقولية التكليف، وقناعة المكلف، ومن ألزم نفسه بالتنفيذ الامتثال عن قناعة ورضا، وكفاية اختيار، كان حرا عزيزا، بلا مراة.
(الشاطبي، ١٩٩٧: ج ٢، ٢)

وأىضا، يدور التكليف في الفكر والتشريع الإسلامي كله على قيم إنسانية ثلاث : العصمة، والحرية، والمالكية"، ولا يتسع المجال لتفصيل القول فيها، أما الاعتساف والانحراف النكوص العصيان، فلا يكون الحالة هذه قائما على أساس معقول يسوغه، إلا أن يكون تحت تأثير الهوى والهوى آفة البشرية " ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض " لكون منازعا نفسيا من شأنه أن يغشه على تنفيذ أحكامه، وفي هذا اغتيال للقيم الأساسية الإنسانية الثلاث التي لا قيام المجتمع إنساني بدونها، من الحرية العصمة والمالكية، إذ لا تحقق لها إلا بتنفيذ التكليف الامتثال، (الجندي، ٢٠١٢: ج ٢، ١٦٢) بقوله تعالى : " إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم، وإن أسأتم فلها" (الاسراء، الآية ٧) وقوله تعالى في الجهاد المفروض " إلا تنفروا ، يعذبكم عذابا أليما، ويستبدل قوما غيركم، ولا تضره شيئا" .

ان الفكر الإسلامي له دلالات ذات مقاصد هي معايير العدل فيه، وقدما أنفا، أن العدل في الإسلام ليس مفهوما ذهنيا فلسفيا مجردا يحلق في آفاق من التأمل المحض البعيد عن الواقع، مما قد يستعصى على التطبيق، بل الدارس المصادر

الشرعية ومواردها، وما نتج عنها من اجتهادات الأصوليين والفقهاء، عبر القرون، يرى أن العدل في الإسلام يتمثل واقعا في المقاصد والمصالح المرسومة شرعا، وهي غايات الأحكام، نظريان ومناط مشروعية التصرف واقعا وعمليا، والمشروعية هي العدل، ويترتب على هذا النظر أمران: (الغزالي، ١٩٩٣: ج ١: ٢)

الأول: أن العدل مندمج في التشريع نفسه، نسا وروحا ومقصدا، لا يستوحى من أمر خارج عنه، كالقانون الطبيعي مثلا، لان هذا القانون فضلا عن كونه مبهما قد ابتدع ظهيرا للفردية المطلقة، وهي منافية للإسلام رأسا.

الثاني: أن معايير التشريع هي التي يجب أن يحكم إليها في وزن الواقع المعيش بجميع وجوه ومناحيه، ليكون محكوما بالتشريع عدلا، لا العكس، وفي هذا تثبيت لأصالة القيم، وهذا فارق حاسم بين المنهج التقريري والغائي، إذ الأول بيني التشريع على أساس الواقع، والظواهر الاجتماعية، بخلاف الثاني، فالواقع وظواهره مادة لتمحيصه، تحليل عناصره، وتبين غاياته، ووزنه بميزان القيم، فما وافق معايير شرع، وما خالفها رفض أو قوم بما يتفق وأصول العدل الثابتة فيه.

فإذا تلتقتها العقول بالقبول، كان ذلك قرينة على مطابقتها مقتضى العلم والحكمة، ولا يناكر الشرع مقتضى العلم، وإلا ما كان لفريضة طلب العلم بإطلاق وجه يفسرها، كما لا ينبغي لعاقل أن يقيم الحكم على غير ما يقضي به العلم، ألا ترى حكم الشرع في الوباء مثلا، إذا انتشر في بيئة معينة، فانه يقتضي ألا يخرج منها أو

يدخل إليها احد، لمصلحة الوقاية فيه، من الأطباء، فكان موضوع الحكم الشرعي إذا علما، يعتمد الخبرة في تبيينه، ثم على أساسه يكون الحكم الشرعي سلبا أو إيجابا، تبعا لوجود الوباء وانتفائه ، وإلا كان الظلم في تقييد حرية الناس في تنقلهم، دون موجب يسوغه. (الغزالي، ١٩٩٣: ج٢: ٣)

هذا، ومما يؤكد معقولية المصلحة في الفكر الإسلامي، أنها تفتقر دائما إلى التصرف العقلي في تبنيتها ، لأنها عنصر— عقلي خارج عن منطوق النص غالبا، وهذا هو الاجتهاد بالرأي من أهله، وان كانت داخلية في منطقة التشريعي، إذا لم يكن منصوفا عليها صراحة، أو متبادرة من ظاهر المعنى اللغوي دون اجتهاد ، وهذا قليل في الشرع نسبيا. على انه لو قصد عرضها على أهل العقول الراجحة، لما انتقص ذلك من معقوليتها شيئا، وهنا تبدو صلة العلم العقل بمضمون الحكم الشرعي أو متعلقة، والعلم في تقدم مضطرد، والمصالح متكاثرة مستجدة، والعلم أو المعقولية شرط أساسي يتوقف عليه اعتبار المصالح المتجددة، مبنى للأحكام، على قرره مالك وغيره، فكان هذا دليلا قاطعا على عنصر- التقدم في تشريع الإسلام ، بتقدم العلم نفسه الذي هو شرط في اعتبار كافة المصالح شرعا، مهما تجددت، وتعاور الناس الزمن، أو بتقدم العقل وارتقائه بتطور العلم.

هذا، وقد أشار الإمام الغزالي إلى هذا المعنى، قاصدا بالعقل، العلم، أو الخبرة العلمية المتخصصة من أهلها بقوله : " واشرف العلوم ما ازدوج فيه العقل والسمع، واصطحب فيه الرأي، والشرع، و علم أصول الفقه من هذا القبيل، فإنه يأخذ من

صفو الشرع والعقل، سواء السبيل فلا هو تصرف بمحض العقول، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول، ولا هو مبني على محض التقليد، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد، وهذا بين في أن الشرع والعقل صنوان متلازمان، وهو ما أكدناه آنفا. (الغزالي، ١٩٩٣، ج٢: ٣-٢)

هذا، ومما يؤكد كون المصلحة الواقعة أو المتوقعة هي غاية الحكم إذا ما استوفت شرائط اعتبارها، مبني للحكم، ولا سيما في الوقائع المستجدة، والظروف والمتطورة ما صرح به الإمام ابن القيم حيث يقول : فحيثما وجدت المصلحة، فثم شرع الله ودينه" ولا جرم أن شرع الله ودينه هو العدل بعينه!. (الغزالي، ١٩٩٣، ج٢: ٣)

ومن هنا فاني ارى ان العدل في الفكر الإسلامي أمر واقعي محس مدرك يتمثل في المصلحة المعقولة التي هي غاية الحكم، وبذلك تمكنت المعقولة العلمية، في أصول ومباني الأحكام الشرعية، فكان الاجتهاد بالرأي في الإسلام وثيق الصلة بمفهوم العدل، بل لا يتصور الإسلام بلا اجتهاد في كل عصر، لتجدد الوقائع الأحداث، وتبدل الظروف، إلا إذا تصورنا تجريد الحكم عن مبناه من المصلحة العدل، وهذا محال، ولان الاجتهاد بالرأي تعين وسيلة لما يعرف به العدل، وما به يتحقق ، والمصلحة هي الغاية، والحكم وسيلتها، فكان قانون الغاية هو المهمين على الاجتهاد البحث لتشريعي كله يتضمن معايير المشروعات من الوقائع الأحداث

والظروف الاجتماعية المتغيرة، فكان ميزانا للتقويم، وليس قانون للتقرير،
ومن هنا كان حاكما على الوقائع، وليس محكوما به، كما قدمنا، وهذا بين.

الثالث : إن المبادئ العليا، والقيم الإنسانية، والمبادئ الخلقية الثابتة التي
تعتبر من مدركات الحاسة الفطرية قبل أن تلتاث بمخلفات البيئة، أو بالعوامل
المؤثرة من الأعراف والتقاليد الموروثة، أو التيارات المتطرفة الوافدة التي تقوم على
أصول يعتبرونها حضارية، وهي منكرة لأصول الإسلام، أقول : تلك المبادئ ، الخلقية
التي تعتبر من مدركات الحاسة الفطرية النقية في نظر هذا التشريع هي ما يطلق
عليها البصيرة لقوله تعالى : " بل الإنسان على نفسه بصيرة ، ولو ألقى معاذيره"
أقول : تلك المبادئ الخلقية، قد مكن لها الإسلام في تشريعه ، باعتبار انه " دين
الفطرة، مصداقا لقوله تعالى : " فأقم وجهك للدين حنيفا، فطرة الله فطر الناس
عليها، لا تبديل لخلق الله، ذلك الدين القيم".

هذه المثل والقيم المبادئ، ليس لها وجود، ولا ينبغي أن يكون لها اثر عند
أصحاب المذهب التقريري، كما اشرنا فلا ثبات لها، ولا أصالة، في نظرهم لأنها
خاضعة للتغير، والتشريع عندهم خاضع للواقع، فالواقع هو الذي يصوغ التشريع
في اعتبارهم، وليس التشريع هو الذي يصوغ الواقع على عينه، وهذا على النقيض
من التشريع الإسلامي الموحى به، كما ترى لان الإسلام جعل المبادئ الأخلاقية
والمثل الإنسانية الأثر البالغ في تقويم الإرادة وتوجيهها، بتطهير البواعث النفسية،
بل لا تجد حكما شرعيا واحدا في الإسلام، ألا ويستند أساسا إلى مبدأ خلقي، ينبع
منه، أو يتأيد به، أو يستهدف قيمة إنسانية عليا، أو مثلا أعلى خالدا يسعى إلى

تحقيقه أو الاقتراب منه، وإلا فما معنى قوله ((صلى الله عليه وسلم)): " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " (ابن تيمية، ٢٠١١: ج ١: ١٣٧).

مما سبق فإن " الأصول الدينية " النابعة في العقيدة نفسها باعتبارها ميزان الخلق المثل، والعامل الفعال في ترسيخها وتعميقها في النفس الإنسانية، تجدها ممزوجة بالقواعد التشريعية، كما أسلفنا، من الرحمة، والبر، الإيثار، والوفاء، والمروءة، والعفو، والإحسان، العفة، والصدق، والتسامح في التعامل، وجماع ذلك كله، قوله تعالى: " إن الله يأمر بالعدل والإحسان " وعلى هذا، فالصفة الدينية في الفكر الإسلامي ميزة كبرى قد أكسبته الخصائص الآتية :

قد مكنت للمثل العليا في هذا التشريع، واصلت فيه مفاهيم الأخلاق، والفضائل، فكان لها منزع في التشريع، وهي قيم إنسانية خالدة على الدهر، يتسامى بها إلى عليا درجات الكمال الإنساني، بما هي أصول الحضارة الإنسانية الحقة. (ابن تيمية، ٢٠١١: ج ٢: ٥٧-١١٢)

النمو والتطور والمرونة، في مواجهة الوقائع المستجدة، وذلك بإمكان تحويل ما يفيض فيه من تلك القيم والمثل إلى قواعد تشريعية ملزمة، تفرغ في نظام أمر، مؤيدا بسلطان الدولة إذا رق وازع الدين، ألا ترى إلى الإمام أبي حنيفة، كيف كان يجيز للمالك أن يتصرف في ملكه على النحو الذي يشاء، ولو اضر بجاره، ذهابا منه إلى أن معنى المملك هو لحرية في التصرف، ويذهب المملك ما يزداد في تقييد حرية المملك؟

غير انه لم يجز ذلك ديانة وخلقا ومروءة، ولم يقيده قضاء ملزما، لغلبة سلطان الدين على النفوس في عصره، حتى جاء صاحبه : الإمام أبو يوسف ومحمد، فقيدا المالك في تصرفه في ملكه بما يمنع الضرر الفاحش عن جاره، ديانة وقضاء ملزما، استثناء من القياس العام، استحسانا، وعللوا ذلك بالصلحة، أي بالعدالة، لتغير تصرفات الناس، وعدم مراعاتهم لقواعد الأخلاق والديانة، وبذلك تحول الحكم الدياني الخلفي إلى حكم قضائي ملزم، لاقتضاء الظروف المستجدة ذلك. (ابن تيمية، ٢٠١١؛ ج ٢: ٨٠-١١٢)

١) أنها جعلت لفعل المكلف، وتصرفه، حكيمين: احدهما دياني يحكم العلاقة سرا بين الإنسان وربه، على ما هو في الواقع ونفس الأمر، وثانيهما : قضائي، يحكم بالظاهر من الأمر، وقد تكون الحقيقة والباطن على خلاف ما يحكم به القضاء!! فلا بد من حكم الدين المسيطر على الوجدان الضمير. هذا، ولا ريب أن الحكم الدياني ذو اثر بالغ في توجيه المكلف إلى ما هو حق وعدل، إذا كان للعقيد وهيمنة سؤدد على نفسه، فتبين بجلاء ما للعنصر الديني من اثر في تكوين إنسانية الإنسان.

بعد هذا التمهيد في بحث المنهج العلمي في الاجتهاد التشريعي، حسبما تقضي- به فلسفة التشريع الإسلامي، لما يترتب على اتخاذ غيره من المناهج مما لا يتفق وطبيعة التشريع نفسه من نتائج وثمرات متباينة، أتينا على ذكرها، قد تأتي على بينة التشريع وخصائصه ومقاصده جملة، على النحو الذي فصلنا تفصيلا يناسب ما لهذا الموضوع من بالغ الأثر في التشريع، أقول : بعد هذا التمهيد نتنقل

إلى موضوعنا الأساسي، وهو النظرية العامة للشريعة الإسلامية، تحدد ذاتيتها، وطبيعة هدفها العام.

ثالثا : النظرية العامة للفكر الإسلامي تحدد ذاتيتها، وطبيعة هدفها العام

قدمنا أن الفكر والتشريع باعتبارهما علما تقويميا لا تقريريا ينتظم البحث والاجتهاد فيه، منهج الغاية، وتقدير المالات والنتائج الواقعة أو المتوقعة، أثرا لاتجاه الإرادة الإنسانية، وبواعثها في التصرف، وقد يقارن البواعث القصور النفسية، وظروف خارجية عارضة ملابسة ذات اثر في تشكيل علل أحكام جديدة تعارض حكم الأصل، ومن هنا، أشار الإمام الشاطبي إلى أن النظر في مآلات الأفعال، معتبر مقصود شرعا، وان على أساس هذا المال المتوقع فعلا يكون تكييف الفعل بالمشروعية وعدمها، بقطع النظر عن حكمها الأصلي، لأنها أضحت رهنا بذلك، ولا ريب أن هذه المرونة في التكييف تعبعا للعوامل النفسية، أو الظروف الموضوعية، تكسب التشريع قوة وقدرة فائقة على مجابهة الوقائع المستجدة، مهما تطور بالناس الزمن!.(الزيلعي: ٢٠١٠: ج٤: ١٢٦)

وننتقل إلى بحث النظرية العامة للفكر الإسلامي بما تحدد ذاتيته وخصائصه، وطبيعة هدفه العام. حيث يشير المحققون من الأصوليين في تحديدهم الأركان هذه النظرية إلى ما يلي : (الزيلعي، ٢٠١٠: ج٤: ١٢٦-١٢٧)

المصالح الكلية والجزئية ، ووسائلها من الأحكام، مبادئ، وقواعد، وجزئيات ، مما يختص بالشارع، أن ليس للمجتهد سلطة ابتداع الأحكام، والمصالح، لما فيه من قضاء على تلك الذاتية وخصائصه، بتأسيس فقه جديد.

أما الحكم فواضح ، وأما المصلحة فليس معنى وضع الشارع لها، سلب صفة المعقولة عنها، وإلا كانت شريعة ذات أهداف، ومقاصد، معقولة المعنى، وقد فصل القول في ذلك ، الإمام الشاطبي " إن كون المصلحة مصلحة تقصد بالحكم، والمفسدة كذلك، مما يختص الشارع، فإذا كان الشارع قد شرع الحكم لمصلحة، فهو الواضح لها مصلحة، وإلا فكان يمكن عقلا ألا تكون كذلك، وهذا صريح وبين. (الشاطبي، ١٩٩٧، ج ٢: ١٩٦)

ومعنى ذلك، أن من المصالح ما يبدو للعقل مصلحة، ولكنك ترى الشارع قد ألغاهما، نصاً أو دلالة، أما لمخالفاتها للعدل، أو المصلحة الحقيقية الكلية التي ينبغي أن تقوم حياة المجتمع ونظامه على أساسها، إن في الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي، أو الوجداني والخلقي، فمن ذلك مثلاً، تحديد نصيب الأنثى في الإرث على النصف من نصيب الذكر، لاعتبارات اجتماعية واقتصادية ومالية تتعلق بنظام الأسرة كله، وإن بدا لبعضهم أن المصلحة في المساواة، لا سيما إذا نظر إلى هذه الجزئية مبتورة عن النظام التشريعي العام للأسرة والمجتمع معاً، لأن الشارع ألغى هذه المصلحة المظنونة نصاً، لاتصال هذا الإلغاء بالعدل في توزيع التبعات المالية، ومبدأ القوامة، كذلك تحريم كافة وجوه الاستغلال إبان التصرف في الملكية الفردية، من الاحتكار، والربا، والغرر، وبيع الاسترسال، وبيع المضطر

وشرائه، والغبن الفاحش الناتج عن استغلال ناحية ضعف في الطرف المغبون، من عدم الخبرة، أو عدم كفاية الاختيار، أو الطيش البين، أو الهوى الجامح، أو استغلال ظروف طرأت من شأنها أن تخل بالتوازن في اقتصاديات العقد مما يجافي قانون العدل والإنصاف في التعامل، ولا ريب أن العدل فوق العقد، لأن العقد شرع وسيلة لتحقيق العدل، لا للافتئات عليه. (الشاطبي، ١٩٩٧، ج ٢: ١٩٧-١٩٨)

فقد يرى بعضهم، أن في ذلك أو في طائفة منه " مصالح اقتصادية ما دام قد تم التعاقد في أساس التراضي، توصلًا إلى تحقيق منافع متبادلة في العوضين بين طرفين بوجه خاص، أو لما له من اثر في النشاط الاقتصادي عام، ولكن الشارع الإسلامي قد حرم الأساس الذي قام عليه مثل هذا التعاقد، إلغاء لتلك المصالح المظنونة أو الموهومة، لكونها غير مشروعة، تتصل بالعدالة، صونا له من اختلال التوازن، الفاحش بين التزامات بين الطرفين، وهو ضرب من أكل أموال الناس بدون وجه حق، أو لانتفاء ما يقابله من عوض، أو الاستغلال أزمة أو حاجة الطرف الضعيف، أو لأن التراضي لم يكن كاملا حرا، بسبب ضغط الظروف القاسية، حتى كان قبولا ظاهريا لا رضا حقيقا، وهكذا ترى أن التشريع الإسلامي لا يكتفي بان يكون العاقدان على درجة سواء من الأهلية الشرعية الكاملة بل يشترط إلى ذلك أن يكونا متساويين أيضا من حيث القوة الاقتصادية حتى لا يستغل احدهما الطرف الآخر الضعيف، فيكون مذعنا أو مرغما في قبوله، لا راضيا حقيقا، فيفقد التصرف بذلك أساس انعقاده، وهذا تحر دقيق لأصل العدل في التعامل. (الشاطبي، ١٩٩٧،

ج ٢: ٣١٥)

أما المصلحة في الميدان السياسي، وعلى الصعيد الدولي بوجه خاص، فتراها تتعلق بالمصلحة الإنسانية العليا، وعلى المستوى العالمي، فضلا عن تعلقها بمصالح العرب والمسلمين في دولهم بخاصة، بحيث لا تفضي- رعاية المصلحة الخاصة إلى استحكام التناقض بينهما، وقد مهد الإسلام السبيل إلى التوفيق بمحو الأسباب الاضطراب العالمي كافة، كتحريم العدوان، والبغي، والاستعمار، لتكون امة هي أربي من امة، والمعاهدات غير المتكافئة، واستغلال الشعوب المستضعفة في الأرض، واستئصال شافة العنصرية من الوجود الدولي، إذ حاربها الإسلام محاربة لا هوادة فيها، وغير ذلك مما لا يتسع المجال لتفصيله، تحقيقا للعدل الدولي بين البشر، وهو أساس السلم العالمي. (الشاطبي، ١٩٩٧، ج٢: ١٣٥-١٣٦)

فالسطة في الفكر التشريعي الإسلامي حق ممنوح من الرعية أصلا، عن طريق الشورى، ولكنه حق وظيفي غيري لا شخصي، بمعنى انه : حق وواجب، معا، ولا ترجع المصلحة فيها إلى من يمارسها شخصيا، بل إلى الأمة مباشرة، وإذا كانت مصلحة الأمة هي أساس مشروعية الولاية عليها، اعني مشروعية السطة، فان التصرف السياسي المنافي لتلك المصلحة ، يفقد مشروعية الولاية، بالمنافاة، ما دامت مصلحة الأمة هي أساس الولاية العامة. (القرطبي، ٢٠٠٤: ١٨٠)

وأما الأحكام ، فمن البدهي ألا يكون ثمة افتئات عليها، لأنها ثمرة حق الله في التشريع، وهو ما يؤكد الإمام الشاطبي، بقوله : " وأما تحريم الحرام، وتحليل الحلال، وما أشبه، فمن حق الله تعالى، لأنه تشريع مبتدأ، وإنشاء كلية شرعية

ألزمها العباد، فليس لهم فيها تحكم، فهو مجرد أحكام فيما ليس لغير الله خيرة، وهذا بين.(الشاطبي، ١٩٩٧: ٢-٦)

ويؤكد الإمام الشاطبي هذا المعنى بقوله : فان ما هو لله من الحقوق، فهو لله، وما كان للعبد الإنسان الفرد فراجع إلى الله، من جهة حق الله فيه، ومن جهة كون حق العبد حقا أصلا.

ويترتب على هذا المعنى نتائج فقهية أصولية منطقية : (الشاطبي، ١٩٩٧: ج ٢: ٣١٦)

أن الشريعة هي أساس الحق، وليس الحق صفة ذاتية من صفات الإنسان، أو خاصة من خصائصه الفطرية، كما يرى أنصار المذهب الفردي فيما ابتدعه من فلسفة القانون عندهم، حتى يكون الأصل في الحق الفردية في المفهوم، والإطلاق في التصرف، لأنه في زعمهم سابق في وجوده على القانون والمجتمع الدولة، فالنظرية الإسلامية قائمة على أساس أن الشريعة هي التي أنشأت الحق إنشأه، بما شرعت من الأحكام المستفادة من نصوصها أو دلالاتها، والتشريع دلالات.

ويقرر الإمام الشاطبي هذا الأصل بصورة جلية، لا لبس فيها ولا إبهام، حيث يقول : لان ما هو حق للعبد للإنسان الفرد إنما ثبت كونه حقا، بإثبات الشرع ذلك له، لا بكونه مستحقا لذلك بحكم الأصل، فالحق ثابت بالشرع، ومنحة منه تعالى بشرعة. أن الإنسان لم يخلق حرا، أو مزودا بالحقوق الحريات كما يتصور الفرديون، لأنه ليس مخاطبا قبل التكليف، فلا يثبت الحق كملا إلا بالتكليف، وإنما خلق ليكون

حراً، بمقتضى- تكاليف الشرع ومسؤولياته الجسم، إذ لا تكليف بلا مسؤولية.
(الشاطبي، ١٩٩٧: ج ٢: ٣-٥)

وعلى هذا، يبتدى لك، أن التشريع الإسلامي يجعله التكليف منشأ الحقوق، يكون قد أولى عنايته أداء الواجبات قبل تقريره منح الحقوق الحريات، ذهاباً منه، إلى أن في النهوض بهذه التكاليف على الوجه الأكمل والمرسوم شرعاً، ضماناً كافياً لتحقيق وصيانة الحقوق الحريات، وبذلك كان التلازم المستحكم بين عنصر- الإلزام بالتكليف، وعنصر- الحق أو الحرية، بحيث لا يتصور الانفكاك بينهما، وهذا فارق حاسم بين حقوق الإنسان، والحريات العامة في الإسلام، وبين ما استقر منها في المواثيق الدولية، أو من قبلها، إبان الثورة الفرنسية، لسبب بسيط، هو أن هذه المواثيق قد افتقدت عنصر الإلزام ولا سيما على الصعيد الدولي، فضلاً عن الاختلاف في المفهوم ولا أدل على ذلك من الاتفاق على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه، قد افتقدت عنصر- الإلزام، في الحياة الدولية، حتى غدا عديم الأثر، وهل تصرف الرجل الأبيض عسكرياً وسياسياً في إفريقيا السوداء مثلاً، مما يعتبر أثراً للتقيد بهذا الإعلان،

أو هل اعتداء إسرائيل على بعض البلاد العربية، واستيلائها على مساحات واسعة من أراضيها، وإمعانها في الاغتصاب التوسع عنوة وبقوة السلاح، وأعمالها هذا السلاح الرهيب في أصحابها الشرعيين تقتيلاً وتشريداً، ومعاملتها للعرب المجاهدين والمناضلين عن حقوقهم المشروعة في أراضيهم المحتلة، بألوان من التعذيب الوحشي الذي لم يشهد التاريخ له نظيراً، وعلى مرأى ومسمع من هيئة الأمم المتحدة،

ومجلس الأمن، مما يمكن اعتباره مظهرا للتقيد بمقتضيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الالتزام بها، ما نظن. (الشاطبي، ١٩٩٧، ج ٢: ٤-٥)

كذلك، لا تكاد تجد لهذا الميثاق الدولي، ولا لقرارات جمعية الأمم، ومجلس الأمن، انعكاسا أو أثرا في المسالك السياسية لتصرفات الدول العدوانية، ولا سيما تلك التي تقوم على سياسة التمييز العنصري بوجه خاص، حتى بين مواطنيها هي، مما هو واقع ومشهود في أعظم الدول حضارة مادية. لذا، لا يمكن تصور الإنسان حرا في المفهوم الإسلامي، إلا منذ أن أصبح يعتقد انه مكلف ومسؤول. ذلك، لان معنى الحرية الذي نهض به التكليف قد غدا في أغوار النفس الإنسانية معتقدا، يمارسه على الوجه المرسوم له شرعا، امثالاً لأمر الله، وعن طواعية وكامل رضا، أو بعبارة أخرى، إن المسلم الحق لا يصدر عنه تصرف أو نشاط حيوي: مادي أو فكري أو وجداني، بمقتضى- ما رسم له الشارع فيما خوطب به من تكاليف، إلا إذا كان يعتقد ابتداء، وفي قرارة نفسه، انه مكلف شرعا، لا بعامل الاستهواء، أو بتسليط الغرائز الدنيا الأولية السليقية التي تعزى بالتصرف المطلق، طمعا في تحصيل الثمرات القريبة العاجلة، أو استجابة للعصبية والهوى، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم، وحذر منه، لفساد مآلاته على المجتمع البشري كله بقوله تعالى: " لو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السموات والأرض " وهو المعنى الذي أكده الإمام الشاطبي في عبارة موجزة جامعة: " ما جاءت الشريعة إلا لتخرج الناس عن دواعي أهوائهم " وهذا هو الجانب العملي الذي يستند أساسا إلى أصل اعتقادي راسخ يتضمن عنصر التكليف أو الالتزام الذاتي. (مجلة نهج الإسلام، ١٩٨٢: ص ٣-٥)

ولقد تأثرت قوانين الدول الليبرالية بهذه الفلسفة التي اعتبروها أساسا للحضارة، فانتقلت ألينا بحكم الاستعمار ميراثا، حتى استقر أذهاننا المفهوم الفردي المطلق، ولا سيما في الميدان الاقتصادي، وظننا أنها من تعاليم الإسلام، بفضل الغفلة عن حقائقه، وأصول تشريعه، أو بعامل نفسي من الألف للعرب الساري في التعامل التقليدي، والحق أن تعاليم الكتاب والسنة، وأثار السلف الصالح، والموسوعات الأصولية والفقهية للمحققين من الأصوليين والفقهاء، كالإمام الشاطبي، والإمام مالك، والإمام الباجي، وأئمة الحنابلة، وفي مقدمتهم الأمان ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، والإمام القرافي، والإمام الكاساني سلطان العلماء، كل أولئك وغيرهم كما بينا، على خلاف ما تقضي به فلسفة الثورة الفرنسية والقوانين التي تأثرت بها، في مفهوم الحقوق الحريات.

المطلب الثاني

مصادر الفكر الإسلامي وركائزه

أولا : مصادر الفكر الإسلامي

يحاول أنصار المنهج الغربي جاهدين إثارة الشكوك في أصالة الفكر الإسلامي، وذاتيته، والعمل على تجزيء هذا الفكر، وتحجيمه وسلبه صفة الشمول، والتكامل، وفي سبيل ذلك أثرت حول الفكر الإسلامي جملة من الشبهات ، أهمها :

يركز المنهج الغربي على تعميق فكرة تأثير الفكر الإسلامي بالفكر الأجنبي الأوروبي، ويحاولون تأييد هذا الزعم من خلال تفحص مختلف العناصر الأدبية الاجتماعية والإنسانية لتصوير الجوانب الايجابية في الفكر الإسلامي، وكأنها معطيات الفكر الغربي. وأيدوا شبهتهم تلك بتأثر العديد من العلماء الفلاسفة المفكرين المسلمين بفلسفة أرسطو أفلاطون، ويدعون أن فلسفة الإغريق قد طبعت هذه الفلسفة فيما بعد بالطابع الغربي. (الجندي، ١٩٧٤ : ٣١-٣٢)

إن الأساس الأول والمصدر الأصيل لتشكيل الفكر الإسلامي هو القرآن الكريم، وكل ما يتصل بالفكر الإسلامي بعد ذلك هو فرع لهذا المصدر الأصيل واستمداد منه. وقد مضى مفكرو الأمة وعلمائها طوال حركة الفكر الإسلامي على إخضاع ثقافات الأمم وأفكارها، لقيم القرآن الكريم وقواعدهن فما وافق القيم القرآنية اخذوا به، وما ناقضها أو صادمها ردوه ورفضوه. (الجندي، ١٩٧٤ : ٣٢-٣٥)

ومن ذلك مثلا، ما فعله الإمام أبو حامد الغزالي رحمه الله حيث ألف كتابه تهافت الفلاسفة الذي نقض فيه فلسفة أرسطو طاليس، وأفلاطون، وحذر المؤمنين من الأخذ بها لما تتضمنه من أقوال منكرة، تتناقض وحقائق الإسلام، وتصادم عقيدة الإيمان من مثل القول بقدوم العالم أي انه وجد من غير عدم يسبقه وإنكار حشر الأجساد، وحصص علم الله بالكليات فقط دون الجزئيات، وبين الإمام الغزالي كفر من يقول بهذا القول وضلاله وغيه.

ثانيا : إن أكبر ما يرد شبهة عطاء الفكر اليوناني للفكر الإسلامي، هو الدليل الأكيد بان.

الفكر الإسلامي لم يلتق بالترجمات اليونانية إلا في القرن الثالث الهجري، حيث كانت قد اكتملت جميع مفاهيم الإسلام، وحصل التصور الكامل للإنسان والكون والحياة في المنظور الإسلامي. (الشاطبي، ١٩٩٧: ج ٢، ٤-٥)

وكان القرآن الكريم قد قدم للمسلمين عددا من المناهج في ميادين المعرفة البحث، وفي مجال عالم الغيب، وكون علماء المسلمين نظرية كاملة للمعرفة استقوها من القرآن الكريم الذي اكتمل نزوله قبل وفاة النبي (صلى الله عليه وسلم). (الشاطبي، ١٩٩٧: ج ٢، ٥)

إن الدراسة للفكر اليوناني وفلسفته في الحياة، ترشد إلى أن هذا الفكر يختلف في جوهره ومضمونه، عن حقيقة الفكر الإسلامي ومضمونه، من حيث كون الفكر اليوناني فكرا ماديا صرفا، يتجه إلى تجميد الحياة الدنيا، ولا يلتفت إلى

حياة تعقبها، النفس والروح في اعتبار الفكر اليوناني ليست إلا ظلا للجسد، فإذا فنا الجسد ، تفككت الروح ، وأصبحت هشيما تذروه الرياح، وهذا وعلاوة على أن الفكر اليوناني فكر وثني منحرف في تصوره للخالق، حيث يؤمن بتعدد الآلهة وتنوعها حسب اختصاصها. (الشيا، ٢٠٠٧: ٣٧-٣٨)

أما الفكر الإسلامي ، فإنه يختلف كل الاختلاف عن المفهوم المادي، حيث إن قوام هذا الفكر التوحيد بالله، والامتزاج الرائع بين القلب والعقل، والنفس والجسد، والجميع بين مطالب الجسد، وأشواق الروح، بين السعي للدنيا والعمل للآخرة وفق ما قدمنا لك سابقا في الثقافة الإسلامية.

ثانيا : ركائز الفكر الإسلامي :

الحكم في الإسلام وسيلة لغاية كبرى هي تمكن الناس من عبادة الله تعالى بتهيئة المجتمع الصالح الذي يمكن للعبادة بمعناها الواسع الذي شرحناه عند دراستنا لنظام العبادات في الإسلام، وعبادة الله تعالى هي غاية الخالق أصلا، قال تعالى : (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون) (الذاريات: الآية ٥٦) ،

ومناهج الإسلام وأنظمتها كلها في الحكم غيره تصب في هذه الغاية الكبرى التي تضمن للإنسان سعادة الدارين بضمان صالح الإنسان المشروعة في الدنيا وضمان مصالحه الأخروية والوسيلة إلى ذلك تطبيق شرع الله وعدم الخروج عليه وهذا يتحقق بحراسة الدين وهو اوجب على الأمة كلها واقدرها على ذلك الحاكم الذي إنابته عنها في مزالة السلطة، لذلك كانت حراسة الدين احد واجبات الحاكم

واحد مقاصد الحكم في الإسلام، وأيضاً سياسة الدنيا بالدين هو الواجب الآخر من واجبات الحاكم والمقصد الثاني من مقاصد الحكم في الإسلام وبحراسة الدين وسياسة الدنيا به يتحقق قيام الناس بالعدل الذي جعله الله غاية لإرسال مناهجه وشرعته إلى البشر- قال تعالى: (ولقد أرسلنا رسلاً بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط)(الحديد: الآية ٢٥) وقال أيضاً (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق)(ص: الآية ٢٦) ، فقيام الناس بالقسط وتحقيق العدل والمساواة لهم وتحصيل حقوقهم المشروعة ورفع النظام فيما بينهم كلها من المقاصد التي يقصدها نظام الحكم في الإسلام وبه تتحقق مصالحهم الدنيوية ولا يتم ذلك إلا بمعرفته بالله توحيداً وعبادته والإيمان باليوم الآخر والجزاء فيه ولا يقوم الناس بالقسط بدون هذا، وبه تتحقق مصالحهم الأخروية إذ لت قسط مع الجهل بالله، أو الإشراك، أو الاستنكاف عن عبادته، قال تعالى : (قل افغير الله تأمروني اعبد أيها الجاهلون) (الزمر : الآية ٦٤)، وقال أيضاً : (ومن يستنكف عن عبادته ويستكبر فسيحشرهم إليه جميعاً)(النساء: الآية ٧٢) ومن هنا فإن مصالح الدنيا في الإسلام مرتبطة بمصالح الآخرة ولا انفصام بينهما. ولذلك كان مقصد الخلافة كما يراها ابن خلدون أنها : " يراد بها حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذ أن أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة.(ابن خلدون، ٢٠٠٤: ٩١)

ومقاصد الحكم في الإسلام تستهدف إقرار هذين النوعين من المصالح
والتمكن لهما في المجتمع. ولذلك أوجز الفقهاء مقاصد الحكم في الإسلام عند
الكلام في تعريف الأمانة فقالوا : الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين
وسياسة الدنيا به.

وعلى ذلك رأينا أن نبحت مقاصد الحكم في الإسلام في مبحثين نخصص الأول
(لحراسة الدين) ونخصص الثاني (لسياسة الدنيا بالدين) . (الماوردي، ٢٠٠٥ : ٥)

ان وظيفة الخليفة في نظام الحكم في الإسلام تقوم أساسا على تنفيذ أحكام
الشرعية الإسلامية وهذا هو الغرض الأول الذي من اجله يوجد الحاكم في هذا
النظام.

فإن جميع الولايات في الإسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وان تكون
كلمة الله هي العليا فان الله سبحانه وتعالى إنما خلق لذلك وبه أرسل الرسل
وعليه جاهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) والمؤمنون. (ابن تيمية، ٢٠١١ : ٤)
وجميع الولايات الإسلامية مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). (ابن
القيم ٢٠١٠ : ٢٣٨)

ومن هذا يتبين أن الولاية في الإسلام (وسيلة) لتحقيق (غاية) معينة هي
أن تكون كلمة الله هي العليا، وهي لا تكون كذلك إلا بتنفيذ الشرع والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى : " الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة
واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور".

وحراسة الدين التي أطلق عليها العلماء وهذا الاصطلاح كمقصد أول من مقاصد الحكم تتجلى في مظهرين :

الأول، حفظ الدين على ما هو عليه وهذا يمنع البدعة والتغيير التبديل في نصوصه وقواعده وأصوله ومقاصده فليس لأحد أن يغير في دين الله، فحفظ الدين إذن يعني إبقاء حقائقه ومعانيه ونشرها بين الناس كما بلغها رسول الله ((صلى الله عليه وسلم)) صحابته الكرام. (زيدان، ١٩٧٦: ١٨٣)

وفي ذلك يقول الفقيه الماوردي أن على الإمام : حفظ الدين على الأصول التي اجمع عليها سلف الأمة فان زاغ ذو شبهة عنه بين له الحجة وأوضح له الصواب وأخذه بما يلزمه من الحقوق الحدود ليكون الدين محروسا من خلل والأمة ممنوعة من الزلل (الماوردي، ٢٠٠٥: ١١)

الثاني : تنفيذ الدين أو الشرع أي وضعه موضع التنفيذ في الحياة على صعيد الواقع وقوامه تطبيق أحكامه وأنظمتها في العقيدة، والأخلاق والعبادات، والمعاملات المتعلقة بعلاقة الفرد بالفرد، والفرد بالدولة، والدولة دار الإسلام بغيرها من الدول، ويدخل في هذا التطبيق أنظمة الإسلام أحكامه في الجانب الأخلاقي والاجتماعي والقضائي والسياسي القانوني والاقتصادي، وباختصار تطبيق أحكام الإسلام في كل قضية في حياة الفرد أيضا : (ثم جعلناك على شريعة من الأمر فأتبعها)(سورة الجاثية: الآية ١٨) وقال أيضا : (الذين إن مكانهم في الأرض أقاموا الصلاة واتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور)(الحج: الآية ٤١) .

وسياسة الدنيا بالدين هي المقصد الثاني من مقاصد الحكم في الإسلام ويدرا
المفسدة وهذا يتم إذا كانت إدارة شؤون الحياة وفقا لقواعد الشريعة ومبادئها
وإحكامها المنصوص عليها أو المستنبطة منها وفقا لقواعد الاجتهاد السليم فهذه
هي السياسة الشرعية لأمر الدنيا بالدين" (زيدان، ١٩٧٦: ١٨٥).

ويدخل في هذه السياسة الشرعية لأمر الدنيا إقامة العدل ومنع الظلم في
كل جزئية في الحياة هو جزء من محل الالتزام في عقد البيعة إذ قال الفقهاء في
صفة عقد البيعة للإمام أن يقال له : " بايعناك بيعة رضا على إقامة العدل
الإنصاف" (الماوردي، ٢٠٠٥: ٩)

ويتحقق العدل بإعطاء كل ذي حق حقه ودعم ظلمه شيئا، قال ابن خلدون
(ولا تحسبن الظلم إنما هو اخذ المال أو الملك من يد مالكة من غير عوض ولا سبب
كما هو المشهور بل الظلم اعم من ذلك وكل من اخذ ملك احد أو غصبه في عمله
أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقا لم يقرضه الشرع فقد ظلمه. (ابن خلدون،
٢٠٠٤: ٢٢٣-٢٢٤)

فجباة الأموال بغير حق ظلمة ، والمنتبهون لها ظلمه، والمانعون لحقوق
الناس ظلمة، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران".

ومن مستلزمات السيادة وإقامة العدل ومنع الظلم وهو جزء من محل العقد في عقد البيعة تولية ذوي الكفاءة الأمانة ومراقبتهم من قبل الإمام، وأساس ذلك قوله تعالى : (إن خير من استأجرت القوي الأمين) (القصص، الآية ٢٦) والقوي أو الكفاء من يقدر على ما ولي عليه، والأمين هو من يراقب الله فيما ولي عليه فلا يفرط في شيء منه.

والإمام إنما يقيم العدل والإنصاف ويمنع الظلم والإجحاف بواسطة نوابه من الموظفين، وإقامة العدل والإنصاف لا يكون إلا بالكفاء الأمين فتكون الاستعانة به واجبة، لأن العدل لا يتحقق إلا به، ومن المعروف في الفقه الإسلامي وأصوله أن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

فإذا كانت أجهزة الدولة جميعا تتكون من مجموعة من ذوي الكفاءة من الأمانة تحقق العدل، وحفظت الحقوق، ومنع الظلم، وحصل الأمن، وجفت منابع البغي والطمع الضرر فيتعلق الناس بدولتهم ويزيد ولاؤهم لها تكون قلوبهم معها لأنها سبب سعادتهم فتزداد قوة وعمرانا ودواما واستمرار. (ابن خلدون، ٢٠٠٤: ٢٢٣)

لهذا السبب احتاط الفقهاء فقالوا بوجود مراقبة الإمام لنوابه وموظفيه بنفسه فقالوا : " إن على الخليفة أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصفح الأحوال ليتهم بسياسة الأمة وحراسة الملة ولا يعول على التفويض تشاغلا بلذة أو عبادة فقد يخون الأمين ويغش الناصح وقد قال تعالى : " يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى " ، فلم يقتصر سبحانه وتعالى على

التفويض دون المباشرة ، وقد قال النبي ((صلى الله عليه وسلم)): (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) والذي يراقب الخليفة هم الناس الذي ولى عليهم ويحكمه القرآن السنة.

المبحث الثاني

الفكر السياسي الليبرالي (المفهوم ، النشأة ، الاسس)

المطلب الأول مفهوم الفكر السياسي الليبرالي وطبيعته

أولا : تعريف الليبرالية :

مصطلح الليبرالية مشتق من الكلمة اللاتينية (Liber) بمعنى حر، وهي مذهب ينادي للحرية الكاملة، وفي ميادين الحياة المختلفة، والليبرالية كغيرها من المذاهب السياسية والاجتماعية تعد نمطا فكريا عامان ومنظومة متشابكة من المعتقدات القيم، تشكلت عبر قرون عدة، منذ القرن السابع عشر.

وقد ساهم عدد كبير من المفكرين في صياغة الفلسفة الليبرالية، كان من أبرزهم جون لوك ١٦٣٢-١٧٠٤، وادم سميث ١٧٢٣-١٧٩٠، وجيرمي بنثام ١٧٤٨-١٨٣٢، وجون ستيورات، مل ١٨٠٦-١٨٧٣، وجان فرانسوا فولتير ١٦٩٤-١٧٧٨، وجان جاك روسو ١٧١٢-١٧٧٨م، واليكسيس دي توكفيل ١٨٠٥-١٨٥٩، وغيرهم.(ربيع، ١٩٩٤: ٣٩٩-٤٠٠)

أما مصادر الفكر الليبرالي فتتمثل في الفكر الاقتصادي الحر وفكرته الأساسية هي الحرية الاقتصادية ، بمعنى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أو أن يكون تدخلا محدودا، وعلى أضيق نطاق، فواجبات الدولة محدودة، يجب أن لا تتجاوزها، والطبيعة تحترم الحرية، فمن الطبيعي أن يتمتع الإنسان بحريته الكاملة في النشاط الاقتصادي، وفقا لما سمي المذهب الطبيعي، فسعادة البشر وفق

هذا المذهب تتحقق من خلال سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الذاتية، وتم التعبير عن هذا المضمون بشعار دعه يعمل، دعه يمر وقد نظر ادم سميث بوضوح لهذه الفكرة في كتابة ثروة الأمم الصادر ١٧٧٩ كما تصدى دافيد ريكاردو لشرحها في كتابة الاقتصاد السياسي الصادر ١٨١٧م. (حمصي، ١٩٩٤: ١٧٨)

والمصدر الثاني للفكر الليبرالي يعود في جذوره إلى أفكار جون لوك، الذي يؤكد على فكرة القانون الطبيعي، ووفقا لهذه الفكر فان للأفراد يحكم كونهم بشرا حقوقا طبيعية قابلة للتصرف فيها، كحرية الفكر وحرية التعبير، والاجتماع الملكية. وقد شكلت هذه الفكرة إلهاما للثورات الكبرى في القرنين السابع عشر- والثامن عشر- كالثورة الانجليزية ١٦٨٨م، والامريكية ١٧٧٣م، والفرنسية ١٧٨٩م، وما نتج عنها من نظم سياسية ليبرالية تبلورت معالمها في القرن التاسع عشر- بوضوح أكبر. (بدر الدين، ١٩٨٦: ١٩١)

وتعد أفكار المدرسة النفعية، وعلى وجه الخصوص أفكار جيرمي بنتام ١٧٤٨-١٨٣٢ المصدر الثالث للفكر الليبرالي، وقد عبر عنها بوضوح في كتابه نبذة عن الحكم الصادر ١٧٧٦م، والفكرة النفعية ترسي قواعد القانون والدولة الحرية على أساس نفعي، فالحياة يسودها سيدان هما الأمل واللذة، فهما اللذان يحددان ما يتعين فعله أو عدم فعله، فليترك الفرد حرا في تقرير مصلحته بداع من أنانيته، وسعيا وراء اللذة، واجتنابا للألم، والمصلحة هي حياة اجتماعية أكثر سعادة، ووفقا

لمبدأ أعظم —عادة لأكثر عدد، كمبدأ أخلاقي جديد للتمييز بين الخير والشر. (ماريغرين، (د.ت)، ٣٦)

وتؤمن الليبرالية بجملة قيم أساسية، تأتي الحرية في مقدمتها، حتى أنها اكتسبت اسمها من هذه القيمة، وحتى أن البعض رأى أن الموقف الليبرالي تعبير الطبيعي عن الإيمان بالحرية، فالهدف الأساسي للمذهب الليبرالي هو ضمان الحرية أو التحرر، وغياب القيود الموانع الحركة الإنسان ونشاطه، على أساس أنها تتعلق بممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية. (بدر الدين، ١٩٨٦: ١٩٧-١٩٨)

وإمن المذهب الليبرالي بقيمة هامة وأساسية بالنسبة لبنائه الفكري، وهي الفردية فالفرد هنا هو الأساس وواجب الدولة والمجتمع وحماية استقلاله، وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاختيار الحر. (بدر الدين، ١٩٨٦: ١٣١)

ومما سبق تبين لنا أن الليبرالية أعملت كثيرا من قيمة الملكية كأحد الحقوق الطبيعية للفرد، يتوجب صونها من كل تعد أو جور، وتحدثت الليبرالية عن المساواة بأشكالها السياسية والقانونية الاقتصادية الاجتماعية، وفي الحراك الاجتماعي. أما فيما يتعلق بالصلة بين الليبرالية والديمقراطية، فإنه يمكن القول بأن الليبرالية تمثل الفلسفة الاجتماعية أو منهج التفكير أو النسق الفكري العام، في حين أن الديمقراطية أنسب ما تكون لوصف نظام الحكم أو طريقة ممارسة السلطة السياسية.

وقد بدأت الليبرالية ارساقراطية برجوازية ثم أصبحت ذات صبغة شعبية بفعل كفاح الشعوب تعترف للجميع بالحقوق نفسها.

ثانيا : أسس الفكر السياسي الليبرالي :

البحث في أسباب التخلف وأسس التقدم :

انشغل الفكر العربي الحديث كثيرا في البحث في أسباب تخلف المجتمع العربي، وأسس تقدمه ونهوضه، منذ الطهطاوي، والأفغاني وعبد، والكواكبي، وغيرهم وتعددت الاجتهادات الرؤى في الإجابة على السؤال الكبير، عن أسباب تخلف العربي، وأسباب تقدمهم.

المفكرين العرب في عصر- النهضة انقسموا إلى فريقين في تحليلهم أسباب تخلف أمتهم، فريق السلفيين الذين ارجعوا هذا التخلف إلى ابتعاد المسلمين عن الدين القويم، وفريق الليبراليين الذين حالوا الغوص في تراث الماضي أوضاع الحاضر، وتحري التطورات السياسية والقيم الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية التي أدت إلى هذا التخلف. (البطوش، ٢٠٠٨: ٣٥)

وإذا كان من الصعب الإضافة إلى الجهود السابقة التي استعرضت وحللت مواقف المفكرين العرب في عصر النهضة من هذه المسألة، فإن المهم هنا هو التركيز على ابرز ما قدمه التيار الليبرالي من معالجات في هذه المسألة وخلال مرحلة ما بين الحربين العالميتين، مع ضرورة الإشارة إلى أن رؤية الليبراليين المصريين لأسباب التخلف، تظهر بشكل أوضح من خلال عرض رؤيتهم لأسس التقدم وتحليلها، كما تظهر أيضا في معالجتهم لمسائل الحرية والعلمانية ودور الدين في المجتمع، وسلطة العقل والعلم، والعلاقة مع الغرب، وقضية المرأة، العدالة الاجتماعية، والآفات الأمراض الاجتماعية، ولكننا سنعرض هنا لرؤيتهم لأسس التقدم على النحو الآتي :

الدعوة إلى الحرية :

١- كان من الطبيعي أن يهتم الليبراليون بالدعوة إلى الحرية، والاعلاء من أهمية هذه القيمة، والدفاع عنها، واعتبار غيابها عليها احد أركان التخلف، واعتبار التمسك بها أسس التقدم والنهوض، ليس من الغريب كل هذا، فهي جوهر فكرهم بل اتخذوا منها اسما يدل عليهم. (الطهطاوي، ٢٠٠٣: ج٢: ١٧١-١٧٢)

٢- وهذا احمد لطفي السيد يجعل فقدان الحرية احد أسباب التخلف، كما أن الاستبداد أصل الرذائل ، معيدا جميع ما تعانيه مصر- من سوء الحال إلى نقص الحرية ما فقد من الصفات الضرورية للرقى المدني.

٣- وقد اهتم الليبراليون بالدفاع عن الحرية الفكرية، فهذا مصطفى عبد الرازق يؤكد بان الدين قد كفل للإنسان أمرين عظيمين طالما حرم منهما، وهما استقلال الإرادة، واستقلال الرأي الفكر كما أكد أن الذين يخدمون الحرية الفكرية، هم خدام الحق وأنصاره، جاء هذا في إطار دفاعه عن السياسة وما ينشر- غيرها من مقالات ، قادت البعض إلى اعتبارها ترويجا للإلحاد، في حين اعتبرها هو دفاعا عن حرية الفكر، وهذا ما لا يخالف الدين برأيه. (لطفي، ٢٠٠٨: ٤٣-٤٤)

٤- ومن المؤكد أن التيار الليبرالي يؤيد فكرة الديمقراطية، والنظام النيابي الديمقراطي، ويجعلها محور النظام السياسي الذي يرتجيه فهذا د. هيكل يعتقد بان الديمقراطية ملائمة للمزاج المصري، وأنها أفضل أنظمة الحكم

بالنسبة للبيئة المصرية، وذلك في نظره لأنها تدعو إلى ما دعت إليه تعاليم الإسلام من حقوق الأفراد في حرية الفكر وفي التعليم وفي السعي العمل على كما أن طبيعة هذه البلاد تتفق مع هذه التعاليم وتعاون عليها وعليه فلا مفر من أن تكون ثقافتنا الثقافة الديمقراطية.

٥- لكن الفكرة الديمقراطية النيابية، لم تكن بمعزل عن النقد في الفكر الليبرالي المصري، ففي ظل الاعتداء على أصول وقواعد النظام الديمقراطي النيابي، من قبل النظام كأ أنه يبرر اعتداء الحزب عليه، فهو بالرغم من إقراره بان الديمقراطية هي النظام الأصح للحكم، فإنه يعتقد بان للديمقراطية الحقبة هي حكم الأمة بالأمة، لا حكمها بطائفة معينة من أبنائها، مهما كان عددهم، ولان حزب الأحرار كان يشكك في وعي الناخبين الذي يمنحون الوفد الأغلبية المطلقة في كل انتخابات نيابية نزيهة، نجد د.عزمي ينادي بفكرة الارستقراطية العقلية بحيث يكون وزن أصوات الناخبين متفاوت بمقدار ثقافتهم، ومقدار ما يملكون من أملاك مادية منتجة، في نظره يخلص النظام السياسي من ارستقراطية المال والجاه الموروث وحده، فتكون بذلك ارستقراطية مبنية على الثقافة والمال، وهكذا فالمطلوب هو الديمقراطية الارستقراطية في مواجهة ما تعانيه مصر من الديمقراطية الشعبية الوفدية، على حد رأي الأحرار الدستوريين. (الشيا، ٢٠٠٧: ٤٧)

مما سبق فان الاهتمام بإيضاح مكانة الحرية الفكرية وما يتصل بها من حرية الرأي والتعبير في الخطاب الليبرالي في هذا المكان من الدراسة، ذلك أن الموقف الليبرالي من الحريات الاجتماعية والشخصية سيظهر حين الحديث عن قضية المرأة، والأخلاق والآفات الاجتماعية.

أما الموقف الليبرالي من الحرية الاقتصادية فسيظهر حين الحديث عن العدالة الاجتماعية وهذا ما ينطبق على دراسته لموقف اليسار من الحرية.

٦- الدعوة إلى العلمانية العقلانية :

وفي تحليلهم لأسباب تخلف المجتمع المصري، يعبر الليبراليون من طرف خفي أحيانا، أو بصراحة ووضوح عن اعتقادهم بأن الدين أو على الأقل أسلوب فهمه تطبيقه كان من الأسباب الهامة التي تقف وراء هذا التخلف. (البطوش، ٢٠٠٨: ٥٥)

وفي وجدانهم الكثير من الإعجاب بالتجربة الأوروبية، وفي الفصل بين الدين والحياة، ويتطلعون إلى تقليد هذه التجربة، كما تستفزه التجربة العلمانية في تركيا، وتشغفهم إعجابا وإلهاما. ولعل المعركة الفكرية التي شهدتها مصر، بعد إلغاء الخلافة العثمانية في آذار عام ١٩٢٤م، وما أثير من مواقف واجتهادات حول إحياء الخلافة، والدعوة لعقد مؤتمر الخلافة، و صدور كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق عام ١٩٢٥م، هي في الحقيقة تعبير عن طبيعة نظرة هذا الطرف

أو ذاك، للعلاقة بين الدين والحياة، ولدرجة سلطة الدين على الدولة والمجتمع والفرد. ويجتهد الليبراليون في ترسيخ النهج العلماني، ومحاربة التفكير الديني بحسبهم واتهام الفكر الإسلامي بأنه فكر غيبي لا يصلح لهذه الحياة. (الخرزاعلة، ٢٠١٦: ٥٧-٥٨)

فهذا إسماعيل مظهر، يرى بان الانجاز الأهم في سبيل تحقيق التقدم هو نقض العقلية الغبية ، ويسميها أيضا العقلية الشرقية، فهي سبب التخلف، ذلك أنها لا تلاءم مزاج هذه الحياة، كما أنها لا تتسق وحاجات هذه الحياة الدنيا، وهي تلاءم من كل نواحيها الحياة الأخرى، نكران لكل مطالب الحياة، وتواكل على القضاء والقدر، واستسلام صرف لما سوف يأتي به الغد، وإغفال محض لمواعظ الماضي وعظاته. (البطوش، ٢٠٠٨: ٥٦-٥٨)

٧- الدعوة إلى التغريب :

امن الليبراليون المصريون بضرورة إتباع نهج الحداثة الغربية، كسبيل لصنع التقدم، وتحقيق النهضة المنشودة، وقد اجمع هؤلاء على اعتبار النموذج الغربي نموذجا جديرا بالمحاكاة.

والحقيقة أن الفكر الحديث منذ مطلع القرن التاسع عشر- ، تقبل فكرة أوروبا النموذج، واعتبر الغرب مصدر الخطر ومصدر الإلهام معا، يثير الإعجاب كما يثير الغضب، ويثير الكره كما يثير الحب. (البطوش، ٢٠٠٨: ٦٦-٦٧)

فالإجماع منعقد على ضرورة الإفادة من تجربة الغرب الحضارية وخاصة في العمل الدبلوماسي وعملية التواصل السياسي والاقتصادي بين المجتمعات، وان ليس هناك ما يمنع من الاقتباس عنها، فعلمومها هي في الأصل علوم إسلامية، وهي بضاعتنا ردت علينا، فالغرب أفاد من حضارتنا ولا ضير من أن نفيد من حضارته، وحضارته لا تخصه وحده، بل هي جزء من الإرث البشري أو احد نتاجاته.

المطلب الثاني

منابع الفكر السياسي الليبرالي

نشأتها :

برزت في أوروبا منذ القرن السابع عشر- الميلادي، واقتربت بالثورة الصناعية وظهور الطبقة البرجوازية ويعتبر رائدها الاسكتلندي ادم سميث في كتاب ثروة الأمم.

منابع الفكر الليبرالي

تتمثل في الفكر الاقتصادي الحر وفكرته الأساسية هي الحرية الاقتصادية والسياسية، أي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، أو أن يكون تدخلا محدودا على مستوى ضيق جدا، فواجبات الدولة، محدودة ، يجب على الدول عدم تجاوزها. (The encyclopedia، ٣٢٩: ١٩٩٥)

ووظيفة الدولة هو : المحافظة على سلامة الشعب وكفالة الأمن والنظام الاستقرار، وإقامة القضاء بين الأفراد ودفع الأخطار الخارجية، وتعتبر الدولة الرقيب والمشرف على نشاط الأفراد وأعمالهم، ويجب على الدولة أن لا تتدخل قطعيا في أي نشاط ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي للأفراد. (بهلول، ١٩٩٨ : ٣٦)

لذا يجب على الدولة أن تترك للأفراد حرية التصرف وان تكون للمشروعات الخاصة حرية الإنتاج والتوزيع وتحديد الائتمان والأجور لا تحكمها إلا القوانين الطبيعية مثل قوانين العرض والطلب. (ربيع، ١٩٩٤ : ٣٩٩ - ٤٠٠)

هذا بالنسبة لموقف الليبرالية الكلاسيكية من دور وظيفة الدولة، ولكن الليبرالية تعرضت لتغيرات هامة منذ منتصف القرن السابع عشر، تحت ضغط الواقع ومرارة التجارب، وبسبب بروز الحركة الاشتراكية، وضغط الحركات العمالية، والثورات التي شهدتها أوروبا ١٨٣٠-١٨٤٨م، فظهرت الليبرالية الجديدة، أو ليبرالية الرفاه أو المساواة التي سمحت بتدخل اكبر في الحياة الاقتصادية، لضمان درجة معقولة من العدالة الاجتماعية. (البطوش، ٢٠٠٨: ١٢)

ومن الطبيعي أن يتمتع الإنسان بحريته الكاملة في النشاط الاقتصادي، وفقا لما سمي المذهب الطبيعي — فسعادة البشر- وفق هذا المذهب تتحقق من خلال سعي كل فرد لتحقيق مصلحته الذاتية، وتم التعبير عن هذا المضمون بشعار دعه يعمر، دعه يعمل وقد نظر ادم سميث بوضوح لهذه الفكرة في كتابه ثروة الأمم الذي صدر عام ١٧٧٦م، كما تصدى ديفيد ريكاردو لشرحها في كتابه الاقتصاد السياسي الصادر عام ١٨١٧. (ربيع، ١٩٩٤: ٤٠١)

والمصدر الثاني للفكر الليبرالي يعود في جذروه إلى أفكار، جون لوك الذي يؤكد على فكرة القانون الطبيعي، ووفقا لهذه الفكرة فان للأفراد بحكم كونهم بشرا حقوقا طبيعية غير قابلة للتصرف فيها، كحرية الفكر وحرية التعبير، والاجتماع، والملكية ، والرئيس الأمريكي فرانكلين، ديLANO روزفلت كان قد القي خطابا يوم ٦ كانون الثاني يناير سنة ١٩٤١م ركز فيه على الحريات الأربع للإنسان الحر وهي : الأولى حرية الكلام التعبير في كل مكان من العالم، والثانية : حرية كل إنسان في أن

يعبد الله بأسلوبه الخاص، في كل مكان من العالم ، والثالثة هي لتحرر من العوز (الفقر) في كل مكان من العالم، والرابعة هي التحرر من الخوف في أي مكان من العالم. (دايان، ١٩٩٨: ٥٧٥)

وقد شكلت هذه الفكرة إلهاما للثورات الكبرى في القرنين السابع عشر— والثامن عشر— كالثورة الانجليزية ١٦٨٨م والثورة الأمريكية ١٧٧٣م، والفرنسية ١٧٨٩م، وما نتج من نظم سياسية ليبرالية تبلورت معالمها في القرن التاسع عشر— بوضوح أكثر. (البطوش، ٢٠٠٨: ١٣)

ومما سبق فان الليبرالية تعني الليبرالية حرية الفكرة الزائفة، أو ممارسة الفكر على موضوعات، الفكر فيها، بحكم تكوين العقل البشري، عن بلوغ أي نتيجة موفقة، ومن ثم يكون في غير موضعه الصحيح، إن الليبرالية تزعم أن أي مبدأ أو قاعدة موحى بها لا تقف على قدميها أمام النتائج العلمية، ومن فم على سبيل المثال يمكن للاقتصاد السياسي ان يعكس حدود الله بشأن الفقر والأثرياء، أو أن مذهبا أخلاقيا قد يعلمنا أن أسمى وضع للجسد ضروري لبلوغ أسمى حالة للعقل، وان هناك حقا للحكم الذاتي : بمعنى انه لا توجد سلطة قائمة على الأرض أهل للتدخل في حرية الأفراد من اجل الأعمال الفكر وإصدار الأحكام لأنفسهم بشأن الكتاب ولهذا فان المؤسسات الدينية على سبيل المثال التي تستلزم اعتمادا هي مؤسسات مناقضة للمسيحية.

● أسس الليبرالية : (برينتون، ١٩٩٣: ٢٧٨ - ٢٧٩)

١- لا وجود لشيء اسمه الضمير القومي أو ضمير الدولة.

٢- المنفعة والواجب هما معيار الواجب السياسي.

٣- السلطة المدنية يمكنها أن تصدر ممتلكات الكنيسة مصدر السلطة

للمشروع.

٤- الفضيلة وليدة المعرفة، والرذيلة وليدة الجهل.

٥- التعليم والصحف والمجلات الدورية، والسفر بالقاطرات، وتهوية الأماكن،

والمجاري وغير ذلك من مناحي الحياة ومتطلباتها، إذا ما أنجزتها على الوجه

الأكمل، فإنها تفيد لكي يستشعر السكان سمو أخلاقيا وسعادة نفسية.

٦- معارضتها لسيطرة الحكومة أو الطبقة العليا على الفرد.

٧- تدعم المنافسة الحرة في الميدان الاقتصادي.

٨- رفضها التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية.

٩- تمجيد الفرد، وعلى السلطة خدمة الأفراد الفرد محور النظام السياسي.

— ويقوم المذهب الفرد على دعامين هما :

(أ) أن حرية الفرد حق طبيعي سابق عن المجموعة.

(ب) أن مصلحة الفرد تلتقي في النهاية مع مصلحة الجماعة.

• دور الدولة في النظام الليبرالي :

١. عدم تدخل الدولة في أي نشاط ثقافي أو اقتصادي أو اجتماعي للأفراد.
٢. يجب أن تحافظ الدولة على سلامة وامن واستقرار الأفراد وإقامة القضاء العادل.

٣. أن تترك حرية التصرف للأفراد وحرية الإنتاج التوزيع وتحديد الائتمان والأجور وتعد أفكار المدرسة النفعية على وجه الخصوص أفكار جرمي بنتام ١٧٤٨-١٨٣٢ م ، المصدر الثالث للفكر الليبرالي ، وقد عبر عنها بوضوح في كتابه نبذة عن الحكم الصادر عام ١٧٧٦م، والفكرة النفعية ترسي قواعد القانون والدولة والحرية على أساس نفعي براغماتي، فالحياة يسودها سيدان هما الألم واللذة، فهما وحدهما اللذان ما يتعين فعله أو عدم فعله، فليترك الفرد حرا في تقرير مصلحته بداع من أنانيته وسعيا وراء اللذة واجتنابا للألم، والمصلحة هي حياة اجتماعية أكثر سعادة، وفقا لمبدأ أعظم سعادة لأكبر هدد، كمبدأ أخلاقي جديد للتمييز بين الخير والشر. (ربيع، ١٩٩٤: ٤٠٠)

وتؤمن الليبرالية بجملة قيم أساسية، تأتي الحرية في مقدمتها، حتى أنها اكتسبت اسمها من هذه القيمة وحتى أن البعض رأى أن الموقف الليبرالي هو التعبير عن الإيمان بالحرية.

• الحريات في الدولة الليبرالية :

أولاً : الحرية الفردية : وقد قسمها المفكرون إلى ثلاثة أقسام : (مارغرين، ٢٠٠٤ :
(٣٦

١- الحرية السياسية : حق الفرد المساهمة في شؤون الدولة وحقه في التصويت
والتشريع في الانتخابات والحديث الصحافة والاجتماع.

٢- الحرية الشخصية : وهي حرية الاختيار في العبادة والأمن الشخصي.

٣- الحرية الاقتصادية : توفير العمل وتحديد الأجر وعدد ساعاته.

ثانياً : الحريات العامة: والمكونة لحياة الأنظمة الليبرالية هي : (حدادين، ١٩٩٦ :
(٦١ - ٦٢)

١- حرية الرأي وهي روح الفكر الديمقراطي الليبرالي وتتضمن حرية الفكر

التعبير حيث تستطيع الناس عن طريق المناقشة الحرة أن يمارسوا الرقابة

على الحكومة، والرأي العام صدى لها، ومن أساليب التعبير عن حرية الرأي

(إتاحة المجال للفرد أن يتحدث عن آرائه أمام أصدقائه وأقاربه وان يطبع

آرائه بمنشورات أو توزيعها في الشوارع أو البريد.

ومن الأمثلة على تطبيق الرأي ما هو موجود في الولايات المتحدة الأمريكية،

حيث أن الكلمات الأولى لوثيقة الحقوق (أن الكونجرس لن يسن من القوانين ما

يحد من حرية الحديث أو الصحافة) كما نصت الدساتير الفرنسية على احترام

الرأي.

وتؤمن الليبرالية بجملة قيم أساسية، تأتي الحرية في مقدمتها حتى أنها اكتسب اسمها من هذه القيمة وحتى أن البعض رأى أن الموقف الليبرالي هو التعبير الطبيعي عن الإيمان بالحرية، فالهدف الأساسي للمذهب الليبرالي هو ضمان الحرية أو التحرر ، وغياب القيود والموانع المعيقة لحركة الإنسان ونشاطه على أساس أنها تتعلق بممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية. وامن المذهب الليبرالي بقيمة هامة وأساسية بالنسبة لبنائه الفكري، وهي الفردية فالفرد هنا هو الأساسي، وواجب الدولة والمجتمع حماية استقلاله وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاختيار. وأعلنت الليبرالية كثيرا من قيمة الملكية تأخذ الحقوق الطبيعية للفرد يتوجب صونها من كل تعد أو جور، وتحدثت الليبرالية عن المساواة بأشكالها السياسية والقانونية الاقتصادية والاجتماعية وفي الحراك الاقتصادي. (بدر الدين، ١٩٨٦: ١٩٠-١٩١)

ويمكن القول بان الليبرالية ومثل الفلسفة الاجتماعية أو منهج التفكير أو النسق الفكري العام، وفي حين أن الديمقراطية انسب ما تكون لو صف نظام الحكم أو طريقة ممارسة السلطة السياسية، وقد بدأت الليبرالية ارسنقراطية ثم أصبحت ذات صبغة شعبية بفعل كفاح الشعوب تعترف للجميع بالحقوق نفسها.

أن مثل هذا الاعتقاد احد الأخطاء الكبرى عن الليبراليين، ويتعين أن نميز بين التطور والفساد، ذلك لان الحياة التي تضم أمل التطور، تضم أيضا خطر الفساد، وليس بالإمكان الاستعانة باختيار علمي بسيط يستطيع أني قول لنا متى يكون التغير صالحا أم غير صالح، تطورا وفناء أم فسادا، وقد طور هذه الفكرة في كتابه

الذي اسماه " قواعد التصديق " عام ١٨٧٠م، وتمثل هذه الفكرة إحدى الإرهاصات الأولى لمبدأ معادة العقل، و خلاصة القول أن نيومان ينشر تفسيراً نفسياً (أو تبريداً إن شئت) للاعتقاد الذي يتناول معايير الصدق التي يقرنها إنسان العصر الحديث بالعلم الطبيعي، وربما يقرنها بالحس السليم، وليس من الإنصاف الزعم بان الحاسة الاستنتاجية عند نيومان هي في جوهرها وأساسها إرادة الاعتقاد البراغماتية الشهيرة عن وليام جيمس. (برينتون، ١٩٩٣: ٢٧٩ - ٢٨١)

● الليبرالية والمساواة:

إن جوهر الفلسفة الليبرالية هو الاعتقاد في كرامة الفرد في حرّيته في استغلال أقصى قدراته والفرص حسب فلسفة حياته، ويخضع فقط إلى الشرط بان لا يتدخل في حرية الأفراد الآخرين في أن يفعلوا نفس الشيء وهذا يتضمن اعتقاداً في مساواة الرجل في معنى واحد في عدم مساواتهم في معنى آخر، فكل رجل له حق متساوي في الحرية، وهذا حق أساسي مهم لان الرجال مختلفون، ولان رجل واحد يريد أن يفعل أشياء مختلفة بحرّيته، وفي أثناء ذلك يمكن أن يسهم أكثر من فرد آخر في الثقافة العامة للمجتمع يعيش فيه رجال آخرون. (برينتون ، ١٩٩٣: ٢٨)

يميز الليبرالي بقوة بين مساواة الحقوق مساواة الفرصة من جهة والمساواة المادية أو المساواة في النتيجة، من جهة أخرى، وقد يرحب بالحقيقة بان مجتمعاً بان مجتمعاً حراً يميل نحو المساواة المادية أعظم من أي مجتمع آخر، ولكنه سوف يعتبر هذا كنتيجة جانبية مرغوبة من مجتمع حر وليس مبررة الرئيسي، سوف

يرحب بإجراءات تنتمي كلا من الحرية والمساواة مثل الإجراءات التي تزيد القوة الاحتكارية وتحسن عمل السوق، وسوف يعتبر الإحسان الخاص موجها نحو مساعدة الأقل حفا كمثال للاستعمال الصحيح للحرية، وقد يؤيد الإجراء الحكومي نحو تخفيف الفقر كطريقة فعالة يمكن للغالبية العظمى أن تحقق من خلالها هدفا مشتركا، انه سوف يعمل ذلك بأسف لأنه اخطر لاستبدال العمل الإلزامي بالعمل التطوعي.

وسيزهدب الذي يؤمن بالمساواة إلى هذا الحد أيضا، ولكنه يريد أن يذهب ابعء ، انه يوف يدافع عن الأخذ من البعض ليعطي للآخرين ليس كوسيلة فعالة يستطيع بها البعض أن يحققوا هدفا يريدون تحقيقه ولكن على أساس العدالة وعند هذه النقطة تتضارب المساواة مع الحرية، وعلى المرء أن يختار، ولا يستطيع المرء أن يكون مؤمنا بالمساواة بهذا المعنى وليبراليا.

لقد بالغ الليبراليون في تمجيد الأنظمة الأوروبية الغربية، ورأوا مثلهم الأعلى في البرلمانية البرجوازية، وقد أيدوا، بحرارة الإصلاح الفلاحي عام ١٨٦١م، الذي تم بإجراءات من القمة، لمصلحة الإقطاعيين ، وعلى حساب الفلاحين ومجدوا القيصر- والإقطاعيين لما بادوا من حكمة في حل المسألة الفلاحية، يقول لينين، لقد أراد الليبراليون تحرير روسيا من الأعلى دون الإحاطة بسلطة القيصر، أو بملكية الإقطاعيين وسلطتهم مكتفين بدعوة هؤلاء إلى التنازل أمام روح العصر. (برينتون ، ١٩٩٣ : ٢٨٠)

كان يوتكين وانينكوف وكاتكوف، في شبابهم، أصدقاء لغير تيسن، وباكونين، وبلنسكي، لكنهم افترقوا عنهم فيما بعد، والى جانب انعطافهم السياسي تغيرت آراؤهم الفلسفية الجمالية، واخذوا يدعون إلى التعاليم المثالية، ويهاجمون النظريات الاشتراكية، ويتألبون ضد علم الجمال المادي لدى الديمقراطيين الثوريين ضد الواقعية الاجتماعية ليدافعوا عن نظرية الفن الخالص أو الفن للفن، الرجعية المثالية، كما قدم كاتكوف بالرعاية للأفكار الدينية الغيبية وبترويج فلسفة الوحي ، عند سلينغ، وقد تهجم بحقد، ومعه كافليين ، على المادية الإلحاد، وصعد بهجومه حتى على غيرتسين وتشرنيشفيكي ودوبر اليوبوف، ليتحول في بداية الستينات، كما أشار لينين، إلى التعصب القومي، الشوفينية. (برينتون ، ١٩٩٣ : ٢٨١)

ومن المفكرين الروس الذي هاجموا الحكم الفردي والليبرالية المفكر نيكولاي تشر-نيشفيكي ١٨٢٨م-١٨٨٩م زعيم الحركة الديمقراطية الثورية الروسية والذي كان ماديا مكافحا واشتراكيا طوبويا عظيما، وناقدا أدبيا بارزا حيث انه قد شارك في النضال ضد الحكم الفردي والليبرالي الإقطاعيين البرجوازيين، وقد دفاع عن المصالح الأساسية للكادحين ، ودعا الأفكار الثورة الشعبية المادية الإلحاد. (يوفنشوك، ١٩٧٩ : ٥٠٩)

● الليبرالية والحريات العامة :

هناك أمثلة عن الحريات العامة :

في النظام الأمريكي : حرية التعبير لا تمتد إلى الناس الذين يجتمعون بغرض التآمر على مستقبل البلاد أو لأغراض قد تهدد امن الآخرين. وفي النظام الانجليزي : لا تعد الاجتماع قائمة بذاتها بل نابعة من الحرية الشخصية ولكنها مقيدة بقوانين البرلمان. وفي النظام الفرنسي : حرية الاجتماع تخضع لنظام الأخطار لكن القضاء أقر منع ممارستها توكيا للإخلال بالأمن بسبب اضطراب محتمل أو التهويد بوقوعه. (حدادين، ١٩٩٦: ٦٢)

ومما سبق فان مصطلح الليبرالية في الديمقراطية الليبرالية لا يعني بان الحكومة في هكذا نظام عليها أن تتبع الأيديولوجية السياسية الليبرالية، بل التسمية مجرد إشارة إلى حقيقة أن الإطار الأولي للديمقراطية الليبرالية قد تم وضعها من قبل الليبراليين في أواخر القرن الثامن عشر- وأوائل القرن التاسع عشر- ومنذ ذلك الحين أعطى العديد من غير الليبراليين دعمهم للديمقراطية الليبرالية لا بل ساهموا في نموها، وفي بعض الأحيان تعد الديمقراطية الليبرالية شكل الأمر الواع للحكومة، بينما الأشكال الأخرى عي المعنية من الناحية الفنية، فعلى سبيل المثال لكندا ملكية ولكن يحكمها برلمان منتخب ديمقراطيا وفي المملكة المتحدة صاحب السيادة هو الملك الوراثي ولكن صاحب سيادة الأمر الواقع التشريعية هم الشعب من خلال نوابهم المنتخبين في البرلمان ، وهي مع ذلك نظام ديمقراطي. ورغم أن جوانب من حياة المجتمع لا تعتبر من ضمن نظام الحكم إلا انه جرت العادة في تعريف الديمقراطية الليبرالية إدخال هذه الجوانب ضمن التعريف أيضا، فوجود طبقة

وسطى اجتماعية ومجتمع مدني واسع ومزدهر ينظر إليها في كثير من الأحيان على انه من الشروط المسبقة لإرساء الديمقراطية الليبرالية. (البطوش، ٢٠٠٨: ٤٧)

اما الدعم الغربي للديمقراطية الليبرالية فانه مرهون على الدوام تقريبا بوجود دعم سياسة اقتصاد السوق، فكلا الأمرين بنظر الغرب متلازمين لا يمكن فصلهما عن بعض، رغم كون ذلك رؤية محدودة من الناحيتين الجغرافية والتاريخية، فالصين التي ليست ديمقراطية ليبرالية يشتمل اقتصادها على عناصر من اقتصاد السوق، ويعتقد الكثير من مؤيدي سياسات اقتصاد السوق بان ظهور الرأسمالية يأتي قبل ظهور الديمقراطية، وهو ما يدفع بعض المنظرين إلى الاستنتاج، بان هناك سلسلة تفاعلات تاريخية على الأرض وبان اقتصاديات السوق ليست شرطا مسبقا لظهور الديمقراطية فحسب، بل سيضمن في النهاية الانتقال نحو الديمقراطية في بلدان مثل الصين. (الشياب، ٢٠٠٧: ٩٧)

ولكن مع يعتقد الكثير من الماركسين والاشتراكيين بان الرأسمالية في أفضل حالاتها لا علاقة لها بالديمقراطية وفي أفضل الأحوال تناقض الديمقراطية.

وأكثر المعايير الليبرالية المستخدمة الآن في تعريف الديمقراطية الليبرالية، أو ببساطة الديمقراطية، هو شرط وجود تعددية سياسية والتي عادة مما يتم تعريفها على أنها وجود أحزاب سياسية متعددة مختلفة ، والعملية الديمقراطية الليبرالية يجب أن تكون تنافسية والتشابهاة الجزئية مع اقتصاديات السوق عادة ما تستخدم في هذا السياق.

يعرف الميزة الديمقراطية للدولة، وفي التقليد السياسي الأمريكي فان الهدف من الدستور عادة ما يرى على انه قيد يحد من سلطة الحكومة والفكرة الأمريكية الخاصة بالديمقراطية الليبرالية متأثرة بهذه الرؤية، فهم يركزون على فصل السلطات واستقلالية القضاء ونظام من القيود والموازانات بين فروع الحكومة، أما الليبرالية الدستورية الأوروبية فتركز على سيادة القانون رغم أنها تتضمن شكلا محدد من الدولة أو النظام. (حدادين، ١٩٩٦: ٦٣)

وتعترف الديمقراطية الليبرالية كذلك بالحق الدولي للاقتراع أو منح كل المواطنين الحق في الاقتراع بغض النظر عن الفوارق في العرق أو الجنس أو الملكية الخاصة، ولكن عالمية هذا الحق رغم ذلك نسبية : فالعديد من الدول التي تعد ديمقراطية تجد فيها ممارسات تشتمل على أشكال متعددة من الحرمان من حق الاقتراع أو من طلب مؤهلات إضافية لنيل الحق المذكور (عدا عن كون الفرد مواطنا) كإجراءات التسجيل لكي يتمكن المواطن من التصويت، إن حق التصويت محصور بمن يبلغ سنا معينة وعادة ما تكون ١٨ عاما، وفي كل الأحوال فالقرارات

المتخذة عبر الانتخابات لا يتخذها كل المواطنين بل يتخذها من يختار
الاشتراك في التصويت.

والمعيار الأكثر استخداما بالنسبة للديمقراطية الليبرالية يتخذ شكل الحقوق
والحريات والمحددة، وهي تعتبر أساسية لعمل الديمقراطية الليبرالية رغم أنها
اكتسبت أهمية في تعريفها إلى درجة تدفع الكثير من الناس لكي يعتقدوا بأنها هي
الديمقراطية، وبما انه لا توجد دولة تريد أن تعترف بأنه ليست حرة وبما أن مناصري
تلك الدولة سيصفون أعداءها بأنها حكومات طاغية

فلا بد والحال هذه حدوث الخلافات، والحريات الليبرالية هي : (البطوش،

٢٠٠٨: ٣٥-١١٣)

- الحق في الحياة والسلامة الشخصية.
- التحرر من العبودية.
- حرية التنقل.
- المساواة أمام القانون وان تأخذ العدالة مجراها في ظل سيادة القانون .
- حرية الكلام.
- حرية الصحافة والحصول على المعلومات من مصادر متنوعة للمعلومات .
- حرية الانتساب للجمعيات التجمع.
- حرية التعليم.

- حرية الدين.

- وجود قضاء مستقل .

- الحق في التملك في البيع والشراء وهي عادة ما ترى على أنها من الحريات الليبرالية مرتبطة مع الحريات المذكورة آنفا، رغم أن هذا الطرح محل جدل كثير.

تتميز ممارسات الأنظمة الديمقراطية بسمة وجود قيود على حريات معينة، فهناك قيود قانونية متنوعة مثل قوانين حقوق الطباعة والقوانين الخاصة بالتشهير، قد تكون هناك حدود للكلام المعادي للديمقراطية وكذلك على محاولات تقويض حقوق الإنسان على تعزيز أو تبرير الإرهاب، ففي الولايات المتحدة تم تطبيق مثل هذه القيود خلال حقبة الحرب الباردة على الشيوعيين أكثر مما تم تطبيقه في أوروبا، وقد شاع الآن تطبيق هذه القيود على المنظمات الإسلامية التي يرى على أنها تدعم الإرهاب أو المنظمات الخاصة بعض الجماعات العنصرية. (البطوش،

٢٠٠٨: ٣٥-١١٣)

فبعض وسائل الإعلام الإسلامية تواجه الآن بعض القيود في العديد من الأنظمة الديمقراطية بما فيها الرقابة على بث القنوات الفضائية في فرنسا وقرارات الحظر المقترحة على بعض المواقع الإسلامية على الانترنت في عدد من البلدان، ومعظم الديمقراطيات تجد فيها إجراءات لفرض الحظر على بعض المنظمات التي يشتهر بأنها إرهابية وفي بعض الأحيان كما يقول منتقدو هذا التوجه من دون إجراءات قضائية مسبقة، ولدى الاتحاد الأوروبي الآن قائمة رسمية بالمنظمات المحظورة ويدعي منتقدو القائمة بأنها تمثل انتهاكا لحرية التجمع المنصوص عليها في الميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان وللدساتير الأوروبية. (الشياب، ٢٠٠٧: ٩٢)

ومما سبق ، فإنني أرى، التبرير الشائع لهذه القيود هو القول بأنها ضرورية لضمان بقاء الديمقراطية أو لبقاء الحريات الديمقراطية بحد ذاتها، فمثلا السماح بحرية الكلام لمن ينادي بالقتل الجماعي إنما هو تقويض لحق الحياة وضمان على السلامة الشخصية، والآراء تختلف حول المدى الذي يتعين أن تصل إليه الديمقراطية حتى تشمل أيضا أعداء الديمقراطية في العملية الديمقراطية، وإذا تم استثناء عدد قليل نسبيا من الناس من هذه الحريات لهذه الأسباب يمكن أن يرى البلد على انه ما زال ديمقراطيا ليبراليا بينما يعتقد البعض بان النظام الديمقراطي حينها لن يختلف من الناحية النوعية كثيرا في تلك الحالة عن الأنظمة الاتوقراطية التي تقمع معارضيه، بل سيتخلف عنها قساوة، ويؤكد آخرون بان الديمقراطيات تختلف ، فعلى الأقل من الناحية النظرية فحتى المعادون للديمقراطية يتمتعون بالعدالة القضائية في ظل سيادة القانون مبدئيا تتيح الديمقراطيات الانتقاد وتغيير القادة والنظام السياسي والاقتصادي بحد ذاته، والمحظورة في هذا النظام هو المحاولات الرامية إلى إحداث هذه التغييرات باللجوء إلى العنف.

المبحث الثالث

الدبلوماسية بين الفكر الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

التاريخ الإسلامي للدبلوماسية :

اعتمدت الإجراءات الدبلوماسية في التاريخ الإسلامي، في أول الأمر كسيلة لنشر الدعوة، فقد بادر الرسول (صلى الله عليه و سلم) ، إلى إرسال الرسل داعيا الملوك والأمراء في زمنه إلى الإسلام، وتبعه الخلفاء الراشدون في ما سن من مبادرات، وقد اقر الإسلام حصانة المبعوثين الدبلوماسيين، حيث حمى الرسول (صلى الله عليه وسلم)، رسل مسيلمة الكذاب الذين رفضوا الإيمان بالإسلام وبرسوله، وتروي كتب التاريخ أن الدبلوماسية بمعنى التعامل السلمي المطلق، قد استعملت منذ زمن الخلفاء العباسيين الذين دأبوا على إرسال الرسل أو استقبالهم.

ويعد التاريخ الدبلوماسي لدى المسلمي تاريخا راقيا مشرفا سواء من حيث الشروط المطلوب توفرها في الرسول، أو من حيث مهامه وحصانته وامتيازاته.

يتناول هذا المبحث المطالبين الآتين:

المطلب الأول مبادئ الدبلوماسية في السياسي الإسلامي.

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية في الفكر السياسي الليبرالي.

المطلب الأول

مبادئ الدبلوماسية في السياسي الإسلامي.

إن الدبلوماسية الإسلامية هي التي تخدم المصالح العليا للعالم الإسلامي، وتدافع عن حقوق الشعوب الإسلامية، وتنتصر لقضايا الأمة الإسلامية، سواء أكانت على مستوى دول العالم الإسلامي، كل منها في نطاق سيادتها ووفقا لاختياراتها وسياساتها الوطنية أم على مستوى المنظمات الإسلامية، فإنها تجمع بين القواعد والأصول المرعية وبين القيم المبادئ، ولذلك فإن الهدف المشترك بين دبلوماسية دول العالم الإسلامي ذات السيادة الكاملة، وبين الدبلوماسية التي تعبر عن مواقف الأمة الإسلامية، ينفي الفروق بين الحالتين التي قد تتبادر إلى الذهن.

وفي هذا الإطار العام، سأحدث بتركيز واختصار، عن الدبلوماسية الإسلامية من خلال مسيرة العمل الإسلامي المشترك، باعتبار أنها المجال الحيوي للدبلوماسية في المحيط الإسلامي في الساحة الدولية، ثم انتقل بعد ذلك، إلى استعراض المراحل التي قطعها التأصيل القانوني للدبلوماسية الدولية.

في إطار القوانين التي اجتمع حولها المجتمع الدولي، وذلك من أجل إبراز العلاقة بين المفهومين الإسلامي والدولي للدبلوماسية، قبل أن اخلص إلى الحديث عن اهتمامات العمل الإسلامي المشترك بتعزيز الحوار بين الثقافات والتحالف بين الحضارات، وبالعمل مع المجتمع الدولي، من أجل استتباب الأمن والسلم في ربوع العالم.

أود أن أشير إلى البداية، إلى مسالة تاريخية مهمة أرى من المناسب جدا الإشارة إليها، وهي السبق الذي سجله التاريخ للمسلمين في تأصيل قواعد العلاقات الدولية، بالكتاب الرائد الذي أصدره محمد بن الحسن الشيباني في القرن الثاني الهجري، بعنوان السير الكبير، وهو الكتاب الذي يعد العمدة والمرجع التاريخي الأساس في تاريخ الفكر السياسي العالمي في العلاقات الدولية، مما يجعل مؤلفه الشيباني رائدا دوليا بلا منازع، وتقديرا لمكانة هذا العالم المسلم الرائد في هذا الحقل المعرفي، أنشئت في سنة ١٩٥٥ في غوتنجن بألمانيا جمعية دولية باسم (جمعية الشيباني للقانون الدولي) وانتخب لرئاستها آنذاك الفقيه القانوني المصري الدكتور عبد الحميد بدوي عميد كلية الحقوق الأسبق بجامعة القاهرة، والعضو الأسبق في محكمة العدل الدولية، وتهدف هذه الجمعية إلى التعريف بالشيباني وإظهار آرائه ونشر مؤلفاته المتعلقة بأحكام القانون الدولي الإسلامي.

وهكذا فقد سبق كتاب محمد بن الحسن الشيباني معاهدة وستفاليا الموقعة عام ١٦٤٨، والتي أرسى قواعد الدبلوماسية الدائمة والمقيمة، وأنشأت فكرة التوازن الدولي في أوروبا، كما سبق هذا العالم العربي المسلم بإنجازته العلمي الرائد، اتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية الموقعة في ١٨ ابريل ١٩٦١، وهي ثلاث وخمسين مادة تشمل القواعد الخاصة بالنظام الدبلوماسي من عصبه الأمم إلى الأمم المتحدة.

فهل تختلف الدبلوماسية الإسلامية عن غيرها بوجه من الوجوه؟

الواقع أن الدبلوماسية الإسلامية لا تختلف من حيث القواعد المبادئ والأصول الإطار العام عن أي دبلوماسية أخرى، ولكنها دبلوماسية ذات خصوصيات تستمدّها من القيم والمفاهيم الإسلامية، ومن الأهداف الإنسانية السامية التي تتحرك في إطارها لخدمة قضايا الأمن والسلم، ولترسيخ قواعد الحوار التعايش التعاون بين الأمم والشعوب.

فالدبلوماسية الإسلامية إذن، تسير في خطين متوازيين :

أولهما : العمل الإسلامي المشترك .

ثانيهما : التعاون الدولي، سواء على مستوى العلاقات الثنائية، أو على مستوى العلاقات الدولية.

فلننظر في مفهوم العمل الإسلامي المشترك، ولنتعرف على أهدافه، حتى نكشف عن طبيعة الدبلوماسية الإسلامية ونعرف بجهودها في خدمة قضايا الحوار السلام.

لقد تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي في الرباط، في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر سنة ١٩٦٩، بمناسبة المؤتمر الأول لقادة العالم الإسلامي مؤتمر القمة الإسلامية الأول الذي عقد في العاصمة المغربية، بدعوة من الملك الحسن الثاني، وبتأييد ومساندة من الملك فيصل بن عبد العزيز، على اثر الحريق الإجرامي الذي تعرض له المسجد الأقصى المبارك، في الحادي العشرين من شهر أغسطس ١٩٦٩

، على يد عناصر صهيونية، لقد كانت هذه الجريمة البشعة انتهاكا لشرف المسلمين وكرامتهم، وكان لزاما على قادتهم الرد على هذا التحدي السافر الذي تمثل في الاعتداء على المسجد الأقصى—المبارك في القدس أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين : ولقد استطاع قادة العالم الإسلامي المجتمعون في الرباط، انطلاقا من هذا العدوان الذي اثر استنكارا وتنديد العالم بأسره، استخلاص القوة اللازمة لتجاوز خلافاتهم وتوحيد كلمتهم تركيز دعائم هذا التجمع الدولي الواسع المتمثل في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي عهدت إليه : أي إلى التجمع الدولي الإسلامي الجديد، مهمة رئيسته، وهي تحرير القدس من الاحتلال الصهيوني. (مركز دراسات الجزيرة، ٢٠١٤: ١-٣)

بعد ستة أشهر من هذا الحدث التاريخي، أي خلال شهر اذار/مارس من سنة ١٩٧٠م، انعقد في جدة بالمملكة العربية السعودية، المؤتمر الإسلامي الأول لوزراء الخارجية الذي تم خلاله إنشاء الأمانة العامة للمنظمة، لتقوم بمهمة التنسيق بين الدول الأعضاء، وقد عين هذا المؤتمر أمينا عاما للمنظمة، وحدد مقرها في مدينة جدة في انتظار تحرير القدس المقر الدائم، وبعد سنتين ونصف السنة من قمة الرباط، وفي شهر اذار/مارس من سنة ١٩٧٢، صادق المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية المنعقد في جدة على ميثاق المنظمة ولقد تأسست منظمة المؤتمر الإسلامي طبقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص في مادته الثانية والخمسين حرف : (أ)

على ما يأتي : ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفز السلم والأمن لدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هذه المنظمات أو الوكالات ونشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

وكان ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي قد اعتمد في صيغته الأولى سبعة أهداف هي القاعدة الأساس التي تقوم عليها الدبلوماسية الإسلامية، والمحور الرئيس الذي تدور حوله، وهذه الأهداف هي : (ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي، ١٩٧٢ : ١-٥)

- تعزيز التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء.
- دعم التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العلمية، وفي المجالات الحيوية الأخرى، والتشاور بين الدول الأعضاء في المنظمات الدولية.
- العمل على محو التفرقة العنصرية القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله.
- اتخاذ التدابير اللازمة لدعم السلام الأمن الدوليين القائمين على العدل.
- تنسيق العمل من اجل الحفاظ على سلامة الأماكن المقدسة وتحريرها، ودعم كفاح الشعب الفلسطيني ومساعدته على استرجاع حقوقه وتحرير أراضيه.
- إيجاد المناخ لتعزيز التعاون التفاهم بين الدول الأعضاء الدول الأخرى.

أما المبادئ التي قامت عليها منظمة المؤتمر الإسلامي، فهي المبادئ الخمسة

التالية : (وثائق الأمم المتحدة، ١٩٧٣م : ٧-٨)

- المساواة التامة بين الدول الأعضاء.
 - احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء.
 - احترام سيادة استقلال ووحدة أراضي كل دولة،
 - حل ما قد يشنا من منازعات فيما بينهما بحلول سلمية كالمفاوضة أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم.
 - امتناع الدول الأعضاء في علاقاتها عن استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد وحدة وسلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة عضو.
- أما الأهداف التي حددها ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي الجديد ١٥ مارس ٢٠٠٥م، ضمن المادة الأولى، فقد ارتفعت إلى عشرين هدفاً، أي بزيادة ثلاثة عشر هدفاً عن أهداف الميثاق التأسيسي وهي :

١. تعزيز دعم أواصر الأخوة التضامن بين الدول الأعضاء.
٢. صون وحماية المصالح المشتركة، ومناصرة القضايا العادلة للدول الأعضاء، وتنسيق جهود الدول الأعضاء وتوحيدها بغية التصدي للتحديات التي تواجه العالم الإسلامي خاصة والمجتمع الدولي عامة.
٣. احترام حق تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، واحترام سيادة استقلال ووحدة أراضي كل دولة عضو.

٤. استعادة السيادة الكاملة للدولة العضو الخاضعة للاحتلال من جراء العدوان، وذلك استناداً إلى القانون الدولي التعاون مع المنظمات الدولية الإقليمية ذات الصلة.
٥. ضمان المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء في اتخاذ القرارات على المستوى العالمي في المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية لضمان مصالحها المشتركة.
٦. تعزيز العلاقات بين الدول على أساس العدل الاحترام المتبادل وحسن الجوار لضمان السلم والأمن والوثام في العالم.
٧. تأكيد دعمها لحقوق الشعوب المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.
٨. دعم الشعب الفلسطيني وتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته ذات السيادة عاصمتها القدس الشريف، والحفاظ على الهوية التاريخية والإسلامية للقدس الشريف وعلى الأماكن المقدسة فيها.
٩. تعزيز التعاون الاقتصادي التجاري والإسلامية البيني من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينهما بما يفضي إلى سوق إسلامية مشتركة.
١٠. بذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة الشاملة والرفاء الاقتصادي في الدول الأعضاء.
١١. نشر وتعزيز وصور التعاليم القيم الإسلامية القائمة على الوسطية التسامح، وتعزيز الثقافة الإسلامية، الحفاظ على التراث الإسلامي.

١٢. حماية صورة الإسلام الحقيقية الدفاع عنها التصدي لتشويه صورة الإسلام وتشجيع الحوار بين الحضارات الأديان.
١٣. الرقي بالعلوم التكنولوجيا وتطويرها، وتشجيع البحوث والتعاون بين الدول الأعضاء في هذه المجالات.
١٤. تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها بما في ذلك حقوق المرأة والطفل الشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والحفاظ على قيم الأسرة الإسلامية.
١٥. تعزيز دور الأسرة وحمايتها وتنميتها باعتبارها نواة المجتمع ومنطلقه.
١٦. حماية حقوق الجماعات المجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء و صون كرامتها وهويتها الدينية الثقافية.
١٧. تعزيز موقف موحد من القضايا ذات الاهتمام المشترك الدفاع عنها في المنتديات الدولية.
١٨. التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره الجريمة المنظمة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد غسيل الأموال الاتجار في البشر.
١٩. التعاون والتنسيق في حالات الطوارئ الإنسانية قتل الكوارث الطبيعية.
٢٠. تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في المجالات الاجتماعية والثقافية الإعلامية.

المطلب الثاني

مبادئ الدبلوماسية في الفكر السياسي والليبرالي

عندما تطورت الدولة ونظامها في القرن السادس عشر، تطورت معها الحاجة إلى علاقات دبلوماسية بين الدول ، الأمر الذي ازداد فيه دبلوماسيين محترفين على درجة كبيرة من التجربة والتمرس الدبلوماسي، وذلك لتولي مناصب وزراء خارجية أو في وزارة الخارجية تسفير أو قنصل أو مبعوث دبلوماسي، ثم تبع ذلك ظهور مؤلفات وكتابات بشأن عملية التفاوض التي هي مرتكز الممارسة والعمل الدبلوماسية، ومع بداية النصف الأول من القرن العشرين أضحى الدبلوماسية تفهم بشكل أفضل وأوسع من مجرد عملية تمثيل الدولة والتفاوض نيابة عنها، حيث بدأ الدارسين والباحثين بدراسة الدبلوماسية والاهتمام بها، وشهدت الفترة المعاصرة اهتماما أكثر بالدبلوماسية ، بالأخص بعد أحداث ١١ / أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، الحرب على أفغانستان والعراق أصبحت الدبلوماسية أكثر طلبا للدول الغربية الليبرالية بسبب الحروب، وإدراك تلك الحكومات الشعوب القصور في استخدام الدبلوماسية وفشل الحروب المبادرات السلمية.(بيجمان، ٢٠١٤ : ٩-٣).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : مفهوم الدبلوماسية في فكر الليبراليين الغربيين.

ثانيا : طبيعة الدبلوماسية في الفكر السياسي الغربي.

أولاً : مفهوم الدبلوماسية في فكر الليبراليين الغربيين

لم يستعمل لفظ دبلوماسية ليشير إلى ممارسة العلاقات الخارجية إلا في أواخر القرن الخامس عشر- الميلادي، وقد اعتبرت أوروبا متحضرة في هذا الجانب وهذا أعطاهما الحق في عقد الأحلاف وفي التعاون وفي تقرير السلام الحرب، أما الشعوب غير الأوروبية فقد تم استغلالها، وذلك بسبب أنها مصدرا لتصدير العبيد المواد الأولية، واعتبرت أرضها ملكا لأوروبا، وهكذا أصبحت البلدان الغربية هي من تقرر مصير العالم. (الناصر، ٢٠٠٤ : ١٢).

ويختلف لتعريف الدبلوماسية ما بين الفكر الشيوعي الرأسمالي والفاشي والعسكري، حيث أن كل هذه التيارات السياسية تعاطي مع الدبلوماسية كل حسب منظوره الخاص، فالكلاسيكيون وضعوا للدبلوماسية مبادئ كلاسيكية وكذلك الشيوعيون الليبراليون.

ولقد اختلفت الدبلوماسية كمفهوم من مفكر ليبرالي آخر، ومن هذا المنطلق فقد ذهب المنظرون الليبراليون يطرحون مفاهيم مختلفة للدبلوماسية كأساس من أسس العلاقات الخارجية التي يجب أن تقوم على الحيادية، وعدم تدخل الدولة في تحقيق ما يسمى الخير ومن هذا المنطلق فقد كان تعريف الدبلوماسية عند المفكرين الليبراليين على النحو الآتي :

– ركز توماس هويز على نظرية الحرب الشاملة : وان الدبلوماسية أداة نابعة للحرب، وتعد لها حيث تستخدم لتقنين عملية الاستسلام دون قدي أو

شرط، وليس هناك مفاوضات وان كانت تكون تافهة وشكلية لان الهدف هو إجبار الخصم. (موسى، ٢٠١٧ : ٣).

ويقول هويز : تنشأ الدولة نتيجة تعاقد إرادي وميثاق (عقد) والدولة مجتمع إنساني ضخم ، حتى أن الدبلوماسية بين الدولة والدولة الأخرى تقوم على عقد اجتماع، حيث ينطلق فكر هويز هذا المجال من فرضين عقليين هما : حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي الناقل للناس من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع الدولة، الدبلوماسية هي في حد ذاتها حرب، أما فحوى الفرضين عنده فهو على النحو التالي : (الجمعة، ٢٠١٢ : ١-٢).

١. حالة الطبيعة : ويقصد بها حالة الحرب الدائمة بين الفرد الفرد، الجماعات والجماعات، فالإنسان فيها كما الذئب لأخيه الإنسان، لا احد يؤمن على نفسه ولا مقدراته وممتلكاته الشخصية، حتى بين الدول نفسها حالة حرب مستمرة، ثم يجتمع الناس ليروا عقد بينهم انشؤا من خلاله المجتمع.
 ٢. الدبلوماسية تقوم على العقد الاجتماعي : حيث يكون أطرافه جميع الناس في الدول، وبمقتضى- هذا العقد يتنازل الناس على كافة حقوقهم التي كانت لهم في حالة الطبيعة للملك الذي كان شخصا ثم تحول إلى الملك، بدون أي التزامات لأنه لم يكن طرف في العقد، إلا أن عليه واجب وهو بناء قوته وصيانتها، حتى يتمكن من تأمين ركب الجماعة وتحقيق الأمن والسلام.
- أما في فكر جان جاك روسو فان الدبلوماسية تقوم على فكرة العقد الاجتماعي ما بين الأفراد والدول وان الدول إذا ما أرادت الأمن والسلام فلا بد من

وجود قوة تمنع الإنسان من أن يكون ذئبا بالنسبة لدولة أو أي شخص آخر فالدبلوماسية والتي هي سياسة الدولة الخارجية لا تبررها الطبيعة ولا المصلحة ولا القوة، ولا المصلحة ولا القوة، ولا الأمر الواقع إنما هي أخلاق تحقق لدولة للإنسان أهدافهما. (روسو، ١٩٧٢ : ٧).

أما ميكافلي فيعرف الدبلوماسية فتقوم على مبدأ الغاية تبرر الوسيلة فليس الهم ما يفعله رجل الدولة أو الدبلوماسي في مراحل اتخاذ القرار التفاوض مع الأعداء ولكن المهم هو نتيجة هذا القرار، (نيوف، ٢٠١١ : ٣-٤).

ومن المفكرين الليبراليين الذين عرفوا الدبلوماسية ما يلي :

– عرفها ساتو satow الدبلوماسية الانجليزي في القرن السابع عشر- أن الدبلوماسية هي استعمال الذكاء الكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدولة المستقلة (satow ، ١٩٥٨).

وعرفها كذلك كالفو عن أن الدبلوماسية هي من تمثيل ومصالح المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات . (stupp ، ٢٠٠٣ : ٤٨٧).

أما براديه فوديريه فقد عرف الدبلوماسية بأنها فن تمثيل الدولة وتنفيذ مصالح الدولة قبل الحكومات والدول الأجنبية ومراقبة حقوق الوطن مصالحة وكرامته حتى لا تمس في الخارج وكذلك إدارة الشؤون في لدولة، وإدارة المفاوضات السياسية أو تتبعها وفقا للتعليمات الصادرة بشأنها. (fodree ، ١٤ : ١٩٩٩).

وعرف بانيكار : هو السفير الهندي مرادر بانيكار، الدبلوماسية بان
الدبلوماسية في علاقاتها السياسية الدولية ، هي فن تقديم مصالح الدولة على
مصالح الآخرين. (دوللو، ٢٠٠١ : ١٢٥).

والدبلوماسية في الفكر الليبرالي إنما هي علم وفن تمثيل الدول الليبرالية مع
الدول الأخرى من خلال إجراء مفاوضات عن طريق ممثلين معتمدين لهذا الهدف
(Ostrower، ١٢٠ : ٢٠٠٥).

ومما سبق تستطيع تعريف الدبلوماسية في الفكر الليبرالي هي سياسة
تقديم مصالح الدولة الليبرالية على مصالح الآخرين وذلك من خلال المفاوضات.

والتواصل التفاعل الايجابي مع البلدان الأخرى في سبيل تحقيق الأهداف
مستخدمة في ذلك الغاية تبرر الوسيلة.

ثانيا : تاريخ الدبلوماسية الليبرالية وتطورها :

يعود تاريخ الدبلوماسية إلى العصور القديمة، فقد كانت الإمبراطورية
الرومانية تقوم بعملية ختم جميع جوازات السفر ورخص المرور صفائح معدنية
ذات وجهين مطبقين ومخيطين سويا بطرقه خاصة، وقد شملت بعد ذلك جميع
الوثائق الرسمية غير المعدنية التي تمنح المزايا أو تحتوي على اتفاقيات مع جماعات
أو قبائل أجنبية .

وفي الدول اللاتينية القديمة فقد كانت الدبلوماسية تعني الشهادة أو الوثيقة صفة المبعوث والمهمة الموفد بها، وجميع اليوميات الصادرة بحقه من الحاكم وذلك بهدف تقديمه وحسن استقباله أو تسهيل مهمة انتقاله بين الدول الأقاليم اللاتينية.

أما في فرنسا فقد كان المبعوث الدبلوماسي أو المفوض هو الشخص الذي تم إرساله في مهمة خاصة تهتم الدولة وكان يطلق على المبعوث ممثل المملوك.

وفي اسبانيا كان الدبلوماسي هو ذلك السفير تعني الخادم أي خادم الكنيسة.

وهناك من يقول أن الدبلوماسية بدأت عام ١٤٥١ في نهاية حرب المائة عام وكان الرومان ورثوا عن الإغريق اليونان بعض من التقليد الدبلوماسية إلى مرحلة متقدمة ومتطورة للدبلوماسية وذلك من خلال عقد الكثير من المؤتمرات الاتحادات التعاضدية، وسارت الدبلوماسية لتحقيق هدفا أو حدا هو خدمة الأهداف الخارجية لروما، وقد ارتكز هذا الهدف على فكرة الهيمنة وإخضاع الشعوب الأخرى في البوتقة الرومانية، وهذا ما يفسر— الاحتلال الروماني لمناطق كثيرة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط.

ومع تطور الدولة الرومانية تم إنشاء قانون الأجانب الذي يطبق على سكان الأقاليم المفتوحة من غير الأرقاء والعبيد الذين لم يكتسبوا حق المواطنة الرومانية، وبعد انهيار الدولة الرومانية انقسمت الدولة الرومانية إلى جزأين :

١- الدولة الرومانية الغربية وعاصمتها (ميلانو) والتي سقطت على أيدي القبائل الجرمانية والتي أصبحت مقرا للبابوية حتى قيام دولة الفرنجة في فرنسا بلاد الغال، وشارلمان سنة ٨٠٠م والذي ركز على العمل الدبلوماسي من خلال الحروب والمفاوضات مع القبائل المعادية.

٢- الدول الرومانية الشرقية أسست في بيزنطة وعاصمتها القسطنطينة، وقد وجد بأحداثها أن الدبلوماسية لا تعني فض الخلافات بحد السيف بل يجب استخدام وسيلة أخرى للتفاهم والتفاوض، وقد ابتكروا في سبيل ذلك أساليب ثلاثة في العمل الدبلوماسية وهي :

– نشر- الضعف والتفرقة بين شعوب وقبائل البرابرة، وإثارة التنافس بينهم، إضافة إلى اتساع الخلافات والنزاعات الهدف تقوية وحدتهم الداخلية.

– اعتماد الهدايا والرشوة كوسيلة لشراء صداقة الشعوب المجاورة .

– إدخال أعداد كبيرة في الديانة المسيحية كنوع من العمل الدبلوماسي التنشيري، ولقد اعتمد البيزنطيون، أساليب أخرى في أعمالهم الدبلوماسية على النحو التالي: (اخميس، ٢٠٠٩ : ٧-١٥)

أ) اعتماد أسلوب الدبلوماسي المراقب بدلا من أسلوب الدبلوماسي الخطيب، وهذا الأسلوب يعتمد على الدبلوماسي المحترف المبدع ذو المهارة العالية.

ب) اعتماد أسلوب المساواة في السيادة ، ولا قواعد حسن الجوار، من

اجل أن تصبح وسيلة تحقيق التضامن بين المجتمع الأوروبي.

ج) تأسيس ديوان خاص لشؤون الخارجية ومهمته تدريب المفاوضين

المحترفين الذين يقومون بمهمة أعمال السفارة لدى الدول الأجنبية.

د) تأسيس ديوان الأجانب ديوان البرابرة، وهو ديوان خاص بالشؤون

الخارجية، والذي يعمل على تدريب المفاوضين المحترفين الذين

يتولون أعمال السفارة في الدول الأجنبية.

هـ) الاهتمام بالمراسم، والبرتوكولات التي تتضمن إجراءات الضيافة،

وحسن الاستقبال.

ويمكن اعتبار المراحل التالية كمراحل تطور للدبلوماسية الليبرالية الغربية :

المرحلة الأولى : مرحلة البعثات الدبلوماسية المؤقتة ١٤٧٦م-١٤٧٥م، وتتميز

هذه المرحلة بكثرة النزاعات بين الملوك (الإقطاعيين) وحكام أوروبا، وقد اقر في

هذه المرحلة الرشوة الهدايا الزواج السياسي كوسائل لتحقيق غاية وهي تقوية

علاقاتهم مع الدول القبائل الشعوب الأخرى.

المرحلة الثانية : مرحلة التنظيم الدبلوماسية ١٤٧٥-١٨١٥ اتجهت القوى

الليبرالية الغربية في أوروبا في هذه الفترة إلى تنظيم الدبلوماسية داخل المجتمعات

الأوروبية ، يذكر أن أول بعثة دبلوماسية أسسها فرانشسكو سفوردزا دوق ميلان في

جنو عام ١٤٥٥ ، كما قامت فينا عام ١٤٩٦م تعين تاجرين تابعين لها في لندن

كمساعدى سفير متذرعين في ذلك بمخاطر الطريق إلى الجذر البريطانية، وأسست في

هذه الفترة وزارة الخارجية الفرنسية على يد كلا الكاردينان زيشتوليو والملك لويس الرابع عشر وتعتبر كذلك معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ والتي عقدت بين ألمانيا وفرنسا والسويد هي من أدت إلى ميلاد دولة جديدة في أوروبا نتيجة سقوط البابوية الإمبراطورية الرومانية الأمر الذي أدى ظهور سفراء معتمدين ومقيمين. (الرضا، ١٩٩٧ : ٧-١٧) .

المرحلة الثالثة : ١٨١٥-١٩١٤ وهي مرحلة الدبلوماسية الواعية العلمية والتي اعتمدت فيها الدبلوماسية على الدراسات الحديثة وخاصة القانونية حيث أن الدراسات ساهمت في وضع أسس للممارسة الدبلوماسية، والتي أكدها مؤتمر فيينا ١٨١٥م، وقد كرس مؤتمر فيينا

- بعض مبادئ الدبلوماسية الجديدة مثل : (الناصر، ٢٠٠٣ : ٣٥-٤٧)
 - الممثل الدبلوماسية شخصية محترمة وذو حصانة دبلوماسية .
 - الممثل الدبلوماسي ممثل لدولته وليس لحاكم دولته، وهو في هذه الحالة، مسؤول عن تصرفات دولته.
 - التركيز على العمل السياسي الدبلوماسي العسكري التجاري ونبذ التجسس الإرهاب والتخريب لأنها ليست من أساليب الدبلوماسية .
- المرحلة الرابعة: مرحلة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى الأول (رضا، ١٩٩٧ :

(١١)

ومن سمات هذه المرحلة أن الدبلوماسية كانت في بداياتها أي عام ١٩١٤ تتميز هذه بالسرية، حيث كانت محصورة في عدد معين من الدبلوماسيين المتخصصين، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥، أصبح هناك ما يسمى بالدبلوماسية المنفتحة ، وقد برزت قواعد وأسس جديد للعمل الدبلوماسي وخاصة بعد مؤتمر فينا ١٩٦١ ، والتي كان من أهم مصادرها : (الناصر ، ٢٠٠٣ : ٤٧-٦٣)

- الأعراف العادات التقاليد الدولية المتفق عليها بين المجتمعات وبين الناس.
- الاتفاقيات التي تشكل الإطار القانوني وتضم : الاتفاقيات الثنائية، المتعددة الأطراف.
- القوانين الداخلية للدولة الوطنية التي تجيز حرية العمل الدبلوماسي.
- الاجتهاد الفقه الدولي، ويضم قرارات المحاكم وراء الفقهاء وراء المؤلفات القانونية.

الفصل الثاني

تطور الدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي ومقارنتها مع الفكر السياسي

الليبرالي

إن المهمة الدبلوماسية في الفكر الإسلامي إنما تأتي تحت بند الوظائف العامة، وقد اهتم الإسلام بالوظيفة الدبلوماسية على اعتبار أنها مرآة الدولة وقيمة حاضرها الدولة الإسلامية، فجزورها عميقة، ولم تبرز علاقة يضرب بها المثل كموقع وظيفة الدبلوماسي، في التاريخ الإسلامي، وذلك لأن رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، كان أمودجا رائعا في تطبيق هذه الوظيفة على نفسه عندما أرسله الله عز وجل لتطبيق قواعد الشرع، وكذلك هو الدبلوماسي إنما يقوم بتطبيق قواعد القواعد العلاقات الدولية بين الوحدات السياسية (الدول) وبلده، وذلك لأنها أمانة ومسؤولية، السفراء المتميزين بالمعرفة والعلم والفقہ والأخلاق الحميدة. (با عمر، ٢٠٠١ : ٧٤).

يتناول هذا الفصل المبحثين الآتيين

المبحث الأول : تطور الدبلوماسية في الفكر السياسي والفكر السياسي الليبرالي

المبحث الثاني : مقارنة بين الدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي

الليبرالي .

المبحث الأول

تطور الدبلوماسية في الفكر السياسي والفكر السياسي الليبرالي

لقد برزت الحاجة إلى الكتابة حول موضوع الدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي نتيجة المحنى المتسارع نحو إتباع المعارف الليبرالية للدبلوماسية يشكّل مقلد وغير متقيد لربط الواقع الدبلوماسي ومعارفه بالأصالة الإسلامي، ولأن رسالة الفكر الإسلامي شاملة ركزت على المهنة الدبلوماسية التي تتعدى حدود الدولة الإسلامية، ولأن مهنة الدبلوماسية في الفكر الإسلامي تطبيق مبادئ الدعوى الإسلامية كونها دعوة عالمية إنسانية في مبادئها ودولية، في نظامها وأحكامها، ولأنها مستمدة من الدستور الإلهي الذي انزل للعباد شاملا وكاملا، ويستوعب كافة الأزمنة الأمكنة والأحكام، ولأن الدبلوماسية ساهمت في ترسيخ وتنظيم العلاقات بين دولة الإسلام وغيرها من الدولة غير المسلمة، رسخت قيم المحبة والسلام والوثام الذي يتميز به الإسلام. (محمصاني، ٢٠١١ : ٥٠).

يتناول هذا المبحث المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : مفهوم الدبلوماسية في الفكر السياسي الإسلامي.

المطلب الثاني : الممارسات الواقعية للدبلوماسية في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول

مفهوم الدبلوماسية في الفكر الإسلامي

إن الدبلوماسية في الفكر الإسلامي لا تزيد عن كونها وظيفة من الوظائف التي أولا الله لبعض عبادہ، فهي نوع من المسؤولية، والسلطة، والواجب، الذي يناط بالموظف الدبلوماسي، كما أن القانون الدولي الدستور الداخلي لكل دولة هو من يحدد مسؤوليات وسلطات واختصاصات الدبلوماسي، وعليه أن يلتزم على أفضل وجه، ويحترمها ويستوعبها، ويتدرب على مزاولتها، ويطبقها على أفضل وجه، وذلك لأنه مقابل ذلك يتقاضى اجر على جهده الذي يبذله خلال حمله كدبلوماسي، كما يتمتع بحقوق وامتيازات الوظيفة التي يشغلها بالإضافة إلى السلطة التي نصت عليها القانون. (غوشة، ٢٠٠٣ : ٢٥).

يتناول هذا المطلب المحورين الآتيين :

أولا : مفهوم الدبلوماسية وتاريخها في الإسلام.

ثانيا : دور الدبلوماسية في الحياة السياسية .

أولاً : مفهوم الدبلوماسية وتاريخها في الإسلام :

تعتبر الدبلوماسية ممانلة للإستراتيجية السياسية والعسكرية، وهي علاوة على أنها وظيفة عامة فهي أداة تنفيذية لسياسة الدولة الخارجية، حيث أن الممارسة الدبلوماسية تتسم بالديمومة والاستمرارية هي بمثابة الناطق الإعلامي لسياسة الخارجية وشؤونها للدولة الإسلامية، وكان الهدف من الدبلوماسية الإسلامية نشر الدعوة في بداية الدولة الإسلامية خارج إطار الدولة، وقد اتبعت كل الوسائل المشروعة في سبيل تنفيذ هذا الهدف السامي الإلهي، ومنها إقامة السفارات والبعثات التمثيلية والدبلوماسية لها في الدولة الأخرى التي تتصف بالمساملة، وذلك حسب ما تقتضيه أمور الدعوة إلى الإسلام.

يتناول هذا المحور النقاط الآتية (C Istanbuli، ٣٤-٣٣ : ٢٠١١)

١- مفهوم الدبلوماسية وتعريفها في المفهوم الإسلام .

٢- شروط الدبلوماسية في الإسلام.

١- مفهوم الدبلوماسية (لغة)

وتعني الدبلوماسية الوثيقة المطوية التي تصدر عن الشخص ذوي السلطان في البلاد وتخول حاملها امتيازات خاصة، وقد دخلت هذه الكلمة المعجم الدولي منذ أواسط القرن السابع عشر الميلادي.

ولهذا فيمكن تعريف مصطلح الدبلوماسية بأنها : فن وعلم إدارة العلاقات الدولية" والدبلوماسية أنواع على النحو التالي :

أ- الدبلوماسية الثنائية : التي تتم مباشرة بين الدولتين،
ب-الدبلوماسية الجماعية التي تتم بين مجموعة من الدول عبر المنظمات المؤتمرات الدولية (هيئة الموسوعة العربية، ٢٠٠٢ : ١٩٦).

– الدبلوماسية اصطلاحاً : علم له أصوله وأساسه وقواعده، وفن له جذوره، ومهنة ووظيفة لها تقاليدھا الخاصة بها، وهي لا تختلف منذ وحدة سياسية إلى وحدة قد تختلف الأهداف والمصالح، والأسلوب، والأداء، وتبقى الدبلوماسية كما اصطلاح عليها مجموعة من المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات الأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمؤسسات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، وذلك بهدف تحقيق المصالح العليا (السياسية الاقتصادية ، الأمنية الإستراتيجية للدولة، وهي أيضا أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية في أحداث التأثير على الدول الأخرى بهدف استمالتها وكسب تأييدها باستخدام كافة الوسائل " (الكيالي، ١٩٨٧ : ٦٥٨).

– أما تعريف الدبلوماسية الإسلامية فهي : أداة من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، كانت في بداية الإسلام لنشر الدعوة الإسلامية، وهي تعني التعامل السلمي المطلق.(باعمر، ٢٠٠١ : ٨-٨٢)

وتواصل تطور مفهوم الدبلوماسية باختلاف الشعوب، وان لفظ دبلوم اتسع ليشمل الوثائق الرسمية الأخرى ولا سيما تلك التي تحتوي اتفاقيات ومعاهدات مع قبائل وجماعات أجنبية أخرى وكان جزء من هذه الاتفاقيات تعقد مباشرة لتسوية أي نزاع يثور بين الأطراف (أبو سلطان، ١٩٩٩ : ٢١٧)

وفي القرن الخامس عشر الميلادي استخدمت الدبلوماسية تسمية تشير إلى المهارة أو البراعة في إدارة العلاقات الدولية (محمد، ٢٠٠٣ : ٩).

أما في القرن السابع عشر- الميلادي كانت تستخدم كلمة دبلوماسية بعدة معاني منها، المبعوث ، المفاوض، والسفارة ثم تطور مفهومها بحيث أصبحت تستخدم للتعبير عن معنى المهنية المفاوضة.

والأساليب السلمية وتستخدم في معنى السياسة الخارجية كما أن كلمة دبلوماسية تشير في الوقت الحاضر بعد اتساع أصلها (أنها فن إدارة الأزمات الدولية بوسائل قادرة على تدرك الأخطار سواء قبل وقوعها أو بعد حدوثها.) (الشاوي، ٢٠٠٩ : ٩).

الدبلوماسية بمعناها تعبير معاوية بن أبي سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية على أنها لو أن بيني وبين الناس شعرة لما قطعها أن أرخوا شددتها وان شدوها أرخيتها، تتضمن هذه المقولة الشهيرة وصفا دقيقا للعلاقات التي تقوم بين البشر- ومشبهها الدبلوماسية بالشعره حيث تتميز بالدقة المرونة الحرص على استمرار هذه العلاقات وعدم انقطاعها حتى لو كانت معلقة على شعره. (المجذوب، ٢٠٠٧ : ٣٥).

وعبر عن الدبلوماسية أيضا بعدة تعاريف فمنهم من يعرفها على أنها فن
المفاوضة واجرائتها الفنية وهذا ما أشار إليه معجم أكسفورد في تعريفه
للدبلوماسية على (أنها إدارة العلاقات الدولية بواسطة السفراء والمبعوثين هي علم
وفن الدبلوماسية، (English Dictionary,shorter، ١، ١٩٥٩) .

وعرفها د. فاضل زكي علي أنها علم وفن وتنظيم العلاقات الدولية التي
يمارسها المبعوثين الممثلين والدبلوماسيين من خلال المفاوضات، كما عرّفها الفقيه
تشارلس كارلفو على أنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول الناتجة عن
المصالح المتبادلة والنابعة من مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات
الاتفاقيات الدولية.

وتعرف بأنها : الطريقة التي يسلكها أشخاص القانون الدولي لتسهيل قيام
علاقات ودية سلمية بينهم وذلك بغية القضاء على ما قد يكون هنالك من تضارب
في الرأي وتنازع في لمصاح المتبادلة، ويرى روبرت دي كانتور على أن الدبلوماسية
هي إحدى وسائل التنفيذ السياسة الخارجية أي أنها : فن ممارسة إجراء
المفاوضات مع دول أخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية وتشير فعليا إلى
ممارسة فعلية رسمية تهدف إلى تعزيز المصالح الوطنية في الخارج .(كانتور، ١٩٩٩
:٤٤٧).

وهناك من يعزي الدبلوماسية إلى الوظائف التي تؤديها فالدبلوماسية هي
العمل الدبلوماسي الذي يتمحور في أربع وظائف هي الإقناع، التسوية، والاتفاق،

الإكراه، ولعل التعريف الذي أورده السيد بطرس غالي عام ١٩٩٢ في تقريره إلى الأمم المتحدة في صنع السلم وحفظ الأمن وهو أجود تعريف نابع من منهل الدبلوماسية العلمي على أنها : العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحويلها إلى صراعات ووقف هذه الصراعات عند وقوعها، (غالي، ١٩٩٢ : ١٣).

ومن كل مما تقدم فان جميع التعريفات الموجه للدبلوماسية تشير بأنها فن المفاوضة لإدارة العلاقات الدولية وإبعاد شبح النزاعات الدولية إن لم تؤدي إلى القضاء عليها بوصف أن النزاعات وتعارض المصالح بين الدول أهم ما يشكل تلك العلاقات وبالتالي من إيجاد وسائل تفاهم للقضاء على تلك النزاعات من اجل عالم دبلوماسية سلمي حقيقي .

ثانيا : امتيازات الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية

تحتل العلاقات الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية أهمية خاصة بسبب طبيعة الدعوة الإسلامية التي تتطلب الاتصال بالشعوب الأخرى بواسطة الرسل بهدف نشر الإسلام وتوثيق الروابط السياسية والاجتماعية والعلمية مع تلك الشعوب. (العدوي، ٢٠١١ : ١٣).

وان مصطلح الرسول يحتل مكانة خاصة عند المسلمين نتيجة الاهتمام الذي أولته الشريعة الإسلامية بالرسول وأطلقت هذا المصطلح على الأنبياء كما ورد في العديد من آيات القرآنية والأحاديث، النبوية وأقوال العلماء، ومن ذلك قوله

تعالى: "رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل)
(سورة الناس : الآية ١٦٤).

وانطلاقا من المبادئ الأساسية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في نشر-
الإسلام تنظر الشريعة الإسلامية إلى رسلها نظرة تقدير واحترام بالنظر للمهمة
الصعبة الموكلة إليهم وتعتبر الاعتداء عليهم اعتداء على كرامة الأمة التي أرسلتهم،
ولهذا ركز القادة المسلمون إلى اختيار الرسل (الممثلين الدبلوماسيين) من تتوفر
فيهم الخصائص التالية :

١. طلاقة اللسان ولباقته .

٢. المدارك الثاقبة وحسن المنظر والمخبر.

٣. الشخصية الفذة التي تستطيع التأثير في النصف ليكون معبرا صادقا
عن شخصية مرسلة .

٤. أن يكون أمينا في نقل ما أوكل إليه ويستطيع التصرف في الظرف
الملائم.

٥. صحيح الفطرة المزاج ومؤدبا.

وللشريعة الإسلامية منحى خاص في نظرتها حيث أنها استخدمت الرسل في
تلقي السلم والحرب كون الفتح الإسلامي لا يتخذ الحرب المباشرة وسيلة للفتوحات
بل يسبق ذلك إبلاغ الأعداء بالدعوة الإسلامية حتى عند الحد الذي يصل فيه
الجيش الإسلامي حدود المدينة المراد فتحها حيث لا يجوز أن يقاتل الشخص حتى
عند الحد الذي يصل فيه الجيش الإسلامية حدود المدينة المراد فتحها لا يجوز أن

يقاتل الشخص الذي لم تبلغه الدعوة إلى الإسلام ومن يرفض يطالب بدعوته لدفع الجزية ، قبل أن يقول السيف كلمته هو ما جرى عليه منذ عهد النبي (صلى الله عليه وسلم) حيث كان رسل النبي (صلى الله عليه وسلم) يحملون الرسائل إلى الملوك والأمراء للتفاوض معهم وبيان موقفهم من الإسلام كون العرب لم يعرفوا الغدر الخداع، إذ أن الحرب عندهم شجاعة وإباء ، ولهذا اتسمت الدبلوماسية التي كانت تقوم كما ذكرنا سابقا على عدم البدء بالحرب المسلحة وعدم اللجوء إلى استخدام السلاح إلا في حالة الدفاع ضد الأعداء وحماية الضعفاء من الظلم في حالة التمرد وهذا أدى إلى خروج الإسلام من جغرافيته العربية جغرافية العالم، ورافق ذا أهمية بالغة فهو يقوم على الاعتراف الدولي إلي للخلفية مقابل الاعتراف بسيادة سلاطين الممالك الإسلامية وكان نمط المبايعة في الإسلام نوعا من الاعتراف بالسيادة للحاكم.

وكذلك اتبع الخلفاء الراشدون سيرة النبي (صلى الله عليه وسلم) في الاعتماد على الرسل بنشر الدعوة الإسلامية لا سيما أنهم كانوا رسل النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) إلى الأقاليم الأخرى. (المجذوب، ٢٠٠٧ : ١٠٢).

وبسبب سعة رقعة الدولة الإسلامية ومجاورتها لدول متعددة ازدياد تبادل الرسل مع هذه الدول ظهرت الحاجة إلى وضع قواعد خاصة تنظم مركز الرسل في الدولة الإسلامية ومنحهم امتيازات خاصة تضمن أداء مهمتهم ولهذا أكد فقهاء الشريعة الإسلامية منح الرسل الأجانب الذين يوفدون إليها الامتيازات كافة التي

يتمتع بها المستأمن في الدولة الإسلامية واعتبروا الرسول مستأمنًا تطبق عليه القواعد الخاصة بالمستأمن ومنحوه الامتيازات التالية :

١- دخول الرسول الدولة الإسلامية بدون عقد أمان، وعقد الأمان هو عبارة عن وثيقة تمنح للمستأمن الذي يأتي الزيارة التجارة، وان وجوده بينهم يقتضي - تحديد إقامته بمدة محددة وهي في الغالب سنة واحدة ، شرط أن يراعي وإجابته دون تجاوز وان لا يأتي بفعل لا يأتلف مبادئ الشريعة الإسلامية، ويتمتع الرسول بحق التنقل في ارض المسلمين بحرية تامة ويستطيع العودة إلى دولته في أي وقت يشاء. _ (بن نجم، ١٣٣٤هـ : ١٠٢)

٢- مدة إقامة الرسول، ذهب فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أن مدة إقامة الرسول (صلى الله عليه وسلم) تكون مطلقة وغير محدودة بمدة معينة، ولا يجوز إخراج الرسول (صلى الله عليه وسلم) من الدولة الإسلامية إلا في حالة قيامه بأعمال خطيرة كالتجسس أو الدعوة ضد الدين الإسلامي. (المقدوسي، ٢٠٠٤ : ٢١٧).

٣- الإعفاء من التكاليف لقد اقر فقهاء الشريعة الإسلامية إعفاء الرسل من التكاليف التي تفرض على المسلمين. (الرحيبياني، ٢٠٠١ : ٥٨٠) .

٤- صيانة شخص الرسول وأمواله، ألزم فقهاء الشريعة الإسلامية توفير حماية شخص الرسول وضمان تمتعه بحرية العقيدة أداء أعماله بحرية تامة (ابن حزم، ١٣٥٢ : ٣٠٧) ، وبذلك فلا يجوز قتله أو أسره أو استرقاقه وعدم التعرض لأمواله (الخطاب، ١٣٢٩هـ ، ٣٦) .

وبناء على ما تقدم تستند مصادر امتيازات الرسل في الشريعة الإسلامية إلى

:

١. المبادئ الإنسانية التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في حماية شخصية الإنسان وان كان غير مسلما كقوله تعالى : " وان احد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم ابلغه مأمنه " (سورة التوبة : الآية ٦) . كون الشريعة تخص الناس جميعا وتعمل على حمايتهم لقوله تعالى: " وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا" (سورة سبا : الآية ٢٨).

٢. أقوال وأفعال وإقرار النبي (صلى الله عليه وسلم) فقد روي عن النبي محمد صلى عليه وسلم عندما أتاه رسولان من مسيلمة الكذاب يزعمان أن مرسلهما نبي فقال لهما أتشهدان إني رسول الله قال لا نشد أن مسيلمة رسول الله فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) ولو كنت قاتلا رسول لقتلكما فمضت السنة على أن الرسل لا تتقل. (المرتضى ، ٢٠٠٩ : ٤٥٤).

المطلب الثاني

ممارسة الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية

شهدت البشرية من الحروب ويلات مروعة رافقتها الخطوب المحن فكشفت عن حاجتها إلى سلام دائم فاتجهت للبحث عن قواعد جديدة تتضمن فيها حياتها وديمومتها وتحفل بواسطتها بمراقي التقدم ومعاني الوجود وأولت الدبلوماسية في الشريعة الإسلامية أهمية خاصة بسبب طبيعة الدعوة الإسلامية لبناء علاقات مع المسلمين ومع غيرهم من الشعوب الأخرى وهذا النوع أطلق عليه مجموعة الأحكام والقواعد التي تنظم علاقات المسلمين كتب الفقه (السير) (الحمصاني، ٢٠١١ : ٥١).

لذلك أصبحت للعلاقات الدبلوماسية في ظل العهد الإسلامية أهمية متميزة بسبب طبيعة الدعوة الإسلامية بحيث احتل المبعوث الدبلوماسي مكانة خاصة عند المسلمين انطلاقاً من مبادئ الشريعة في نشر الدعوة الجديدة بأسلوب المفاوضة الإقناع فنظرت إلى رسلها نظرة احترام واعتبرت الاعتداء عليهم اعتداء على كرامة الأمة كما أن الإسلام سعى للمسامحة أثناء المنازعات وتنظيم العلاقات في حال السلم الحرب وكانت تنظم العلاقات الدبلوماسية من خلال الممارسات التالية :

١- التحكيم : إن التحكيم معروف بين قبائل الجزيرة في الجاهلية : وان المشرع الإسلامي اثبت جواز التحكيم طريقة سليمة لتسوية المنازعات في مجال القانونين الخاص والعام إقرار صحة التحكيم سواء كان التحكيم بين فريقين مسلمين أو بين مسلم وغير مسلم .(المحصاني، ٢٠١١ : ١٦١).

كما مورس التحكيم في الشريعة الإسلامية بموجب سوابق النبي (صلى الله عليه وسلم) حيث كان أول محكم في الخلاف الذي دب بين شيوخ قريش في مكة المكرمة عندما اختلفوا في رفع الحجر الأسود وجاء حكم النبي (صلى الله عليه وسلم) ضامنا لجميع حقوقهم ودرجاتهم المتساوية في نيل ذلك الشرف وبعد أن حمل النبي (صلى الله عليه وسلم) لواء الرسالة السماوية أصبح قائد الأمة الإسلامية فقد لجا إلى التحكيم، أورد القرآن الكريم التحكيم بآية صريحة في قوله تعالى : (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما) سورة النساء : الآية ٦٥.

وعلى ذلك ساء الخلفاء الراشدين وصحبهم.

٢- الوساطة : أوصى المشرع الإسلامي بالوساطة لحل النزاعات وخاصة بين الجماعات الإسلامية فقد حرم الإسلام الحرب العدائية التي تكون بغير سبب مهم حتى مع غير المسلمين وبالتالي فإنه من باب أولى أن يتناول التحريم كل قتال بين المسلمين وتأيد ذلك بالحديث النبوي الشريف : من حمل علينا السلاح فليس منا(مسلم، ١٩٩٠ : ١٠١).

والدليل الشرعي لوجوب اللجوء إلى الوساطة قوله تعالى " وان طائفتان من المؤمنين اقتتلا فأصلحوا بينهما فان بغت أحدهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا إن الله يحب المقسطين) من هذه الآية يتضح لنا أنها أوجبت الوساطة للسعي إلى الإصلاح ونهى الرسول (صلى الله عليه وسلم) عن بيع السلاح في وقت الفتنة سدا للذريعة الإعانة على المعصية وأوجبت الآية أن يكون الحكم عادل وعدم البغي في الوساطة ضد طرف لمصلحة طرف آخر، وهذه الآية لها مغزاها الدولي ففي ثناياه وجوب التعاون في سبيل تحقيق السلام الدولي القائم على العدل والقسط وتأمراً بالمصالحة والوساطة كتدبير وقائي دبلوماسي وأشارت الآية إلى نوع العقاب الجماعي ضد الطرف الباغي

، وهنا لا بد من التنويه بان القواعد الشرعية التي تحكم العلاقات الدولية في الإسلام ضد الطرف عامية تطبق على جميع الشعوب من غير تمييز بسبب اللون أو الجنس أو الجنسية أو المعتقد لان الإنسان هو غاية الإسلام وجميع الناس امة واحدة. (أبو زهرة، ٢٠٠٤ : ٢٠).

أما عندما نتناول الصورة المعاكسة للسلام في الشرع الإسلامي إذ لم يجيز الإسلام الحرب إلا في حالات خاصة محددة وما عداه عدة الشرع جريمة، وهذا الحكم هو الأساس لما يسمى حالياً بحق الدفاع الشرعي في العلاقات الدولية كما أن الإسلام أول من وضع نظام يفرض فيه على المسلمين حقوقاً ويلزمهم بواجبات وان حقوقهم قائمة أساس على العدالة والإصلاح بين الناس ودفع الفساد من غير أن

تذهب حقوق المخالف سدى أن هذه العلاقة التي توصل المسلمين حقوقا ويلزمهم بواجبات وان حقوقهم قائمة أساسا على العدالة والإصلاح بين الناس ودفع الفساد من غير أن تذهب حقوق المخالف سدى إن هذه العلاقة التي توصل المسلمين بعضهم ببعض مستمدة من أصلها على أساس الود والسلم. (أبو زهرة، ٢٠٠٤: ٢٠)

وأرى ممن تقدم يمكن اعتبار أسس القواعد التي تحكم العلاقات الدولية حاليا ووصفها مبدأ المساواة السيادة الحقوق الواجبات بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير وتسوية المنازعات بالحسنى قد أقرته الشريعة الإسلامية وهي صاحبة اللبنات الأولى في هذا المضمار.

٣- الصلح : الصلح في الإسلام إما أن يكون مؤقتا كصلح الحديبية حيث كان أمده عشرة سنوات أو أن يكون دائما وإنهاء الحرب وعقد الصلح في الإسلام مشروط بوجود المصلحة فيه.

لقوله تعالى " فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم والقوا إليكم السلم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا".

ولعل أجمل ما قيل في الصلح الكلام المأثور للإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) : " لا تدفعن صلحا دعاك الله إليه عدوك فيه رشا، فان في الصلح دعه لجنودك وراحة من همومك وأمنا لبلادك ولكن الحذر كل الحذر من عدوك بعد صلحه فان العدو ربما قارب ليتغفل . (العقد، ١٩٩٥ : ٩٤٦).

وإذا ما رجعنا لتراثنا الإسلامي فإننا نجد قوله تعالى : " لقد خلقنا الإنسان في أحسن تقويم " سورة التين : الآية ٤.

كما أن الإسلام أمر المسلمين بالظهور بأفضل مظهر لقوله تعالى : " خذوا زينتكم عند كل مسجد " سورة الأعراف : الآية ٣١

أما رسولنا الكريم (صلى الله عليه وسلم) فإنه حث على حسن القيادة واللباس لقوله : لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من كبر : فقال رجل يا رسول الله : " إن الرجل يحب أن يكون ثوبه حسنا ونعله حسنا، فقال النبي (صلى الله عليه وسلم) : إن الله جميل يحب الجمال، وإنما الكبر بطر الحق وغمط الناس. (أبو زهرة، ٢٠٠٤ : ٢٠-٢١)

وإذا كان هذا التوجيه الإلهي النبوي يشمل المسلمين عامة، فإنه أحوج ما يكون لدى الموظفين الدبلوماسيين لذلك نجد من أهم أقوال حكماء العرب قول ابن الفراء : يستحب في الرسول تمام القد، وامتداد الطول وعبالة، الجسم فلا يكون قميئا" أو ضئيلا، وان يكون جيهرا الصوت، وسيما لا تقتحمه العيون ولا تزدرية النواظر، وان كان المرء بأصغريه ومخبوءا تحت لسانه، لكن الصورة تسبق اللسان، والجثمان يستر الجنان. (العقاد، ١٩٩٥ : ٩٤٦)

فهذا قول جمع كثيرا من الصفات الجسدية التي يجب أن تتوفر في المبعوث الدبلوماسي، ذلك انه تنطبع في ذهن المرء الصورة الأولى التي يرى عليها الشخص

الذي أمامه فما بالك إذا كان ذلك المرء رئيس دولة أو مسؤولاً فيها،
والشخص مبعوثاً دبلوماسياً يمثل الدول ورئيسها.

ونجد أن رسولنا (صلى الله عليه وسلم) لم يكتف بصفة حسن الخلقة، بل
أضاف إليها حسن الاسم، فقال : إذا أبردتم إلي بريدا فابعثوه حسن الوجه حسن
الاسم.

ولقد كان رسول الله (صلى الله عليه وسلم) يصطفي للمهمات الدبلوماسية
المع السفراء المتميزين بالمعرفة العلم والفقہ الأخلاق الحميدة وجمال المظهر
الصورة، حيث كان يرسل السفير المناسب إلى المكان المناسب، فلقد بعث إلى كسرى
ملك الفري الذي كان يهتم بالمظهر اهتماما خاصا لا يقل عن اهتمامه بالمخبر عبد
الله بن حذافة السهمي الذي كان يمتاز بحسن مظهره، كما أرسل إلى قيصر- ملك
الروم دحية بن خليفة الكلبي والذي كان يضرب به المثل في حسن الثورة.

ولقد قام الدين الإسلامي على مبدأ الإقناع الحجة كتطبيق لقوله تعالى : ادع
إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " (سورة
النحل : الآية ١٢٥) .

وقوله تعالى : " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن " . (سورة
العنكبوت، الآية ٤٦)

وقد بين التراث الإسلامي بان المبعوث الدبلوماسي يجب أن يتمتع برجاحة الرأي والقدرة على الإقناع، ولذلك اختار رسوله (صلى الله عليه وسلم) من الشهود برجاحة العقل كعمرو بن العاص الذي أرسله إلى ملك عمان وسليط بن عمرو بن عبد شمس إلى هودّة بن علي الحنفي حاكم اليمامة، وعبد الله بن حذافة السهمي لكسرى ملك الفرس.

وكما جاء بأقوال احد الحكماء : لا بد للرسول من ذكاء القلب الوثوب على الحجج، فتكون حججه تحت لسانه، وعقله يقظان مع جنانه، يفهم الإيماء ويدرك حجة خصمه قبل النطق بها، حتى يبرم ما نقض، وينقض ما ابرم، يفعل ذلك كله بطبع لا تكلف فيه، لان المتكلف أسرع إلى الفضيحة، وعندئذ يسهل عليه أن يحيل الباطل في شخص الحق ، والحق في شخص الباطل، ويحتال في مناوراته ومكائده، وذلك أقوم لإدراك المطلوب وبلوغ المراد.

كذلك قول احد الحكماء : يجب أن يتميز الرسول بنفاذ الرأي وحصافة العقل، ليميز الأمر المستقيم من المعوج.

إن الدقة الإخلاص في العمل من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها الإسلام لقوله تعالى : وقل اعلموا فسيري لله عملكم ورسوله والمؤمنون، وقول الرسول (صلى الله عليه وسلم) : إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه ، لعل ما قام به سفير رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عبد الله بن حذافة خير جليل على

الدقة في أداء المهمة، إذ أمره رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى " خسروا برويز" ملك إيران ليدعوه إلى الإسلام هو خير دليل على الدقة في أداء المهمة، إذ أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم يدفع الكتاب إلى كسرى نفسه، فلما دخل سفير النبي (صلى الله عليه وسلم)

على خسروا برويز أمر بان يؤخذ منه كتاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، ولكن عبد الله بن حذافة قال : لا حتى ادفعه إليك كما أمرني الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، ثم دنا وسلم الكتاب فدعا كسرى بمت ترجمه ليقرا الكتاب، فلما فراه من محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى كسرى عظيم فارس أغضبه حين بدا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بنفسه، و صاح واخذ الكتاب ومزقه قبل أن يعلم ما فيه وقال : يكتب إلي بهذا، ثم أمر بإخراج حامل الكتاب من قصره، فاخرج عبد الله السهمي، ولما رأى ذلك ركب على راحلته وسار حتى وصل النبي (صلى الله عليه وسلم) . (الشاطبي، ١٩٩٧: ٩٧-٩٩)

وفيما يتعلق بالشجاعة فهي صفة أساسية يتحلى بها المسلم انطلاقاً من عقيدته الصادقة وإيمانه بان الآجال الأرزاق بيد الله وحده لقوله تعالى : " ولكل امة اجل فإذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون" (سورة الأعراف : الآية ٣٤)

وقوله تعالى أيضا : ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها والله خير بما تعملون" (سورة المنافقون: الآية ١١) .

أما الرزق فهو من عند الله تعالى يقسمه لعباده كيف يشاء وليس ابلغ دلالة على ذلك من قوله تعالى : وفي السماء رزقكم وما توعدون ، فورب السماء والأرض انه لحق مقل ما أنكم تنطقون" (سورة الذاريات: الآيات ٢٢-٢٣) .

فهل من بعد هذا التأكيد الرباني تأكيد على أن الآجال والأرزاق بيده، وهذا ما دفع بالمومنين أن يكونوا واثقين بالله أنفسهم ولا يخافون أحدا سوى الله عز وجل.

وقد ضرب مبعوثا رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بالثقة بالنفس والشجاعة، فها هو دحية الكلبي الذي اختاره رسول الله عليه وسلم لان يكون رسوله إلى قيصر- الروم، وكان دحية سافر مرارا إلى الشام وكان عارفا بمناطقها وعاداتها معرفة كاملة، كما كان جميل الصورة حسن السيرة، ولهذا كان جديرا بتحمل هذه المسؤولية الخطيرة التي اختاره لها رسول الله (صلى الله عليه وسلم)

وأمره أن يدفع كتابه إلى قيصر- الروم لما أراد الدخول على قيصر- قال قومه لدحية إذا رأيت الملك فاسجد له ثم لا ترفع رأسك حتى يأذن لك، فقال دحية : لا افعل هذا أبدا ولا اسجد لغير الله، أي أنني قد جئت لتحكيم هذه السنن الجاهلية المقيبة، فكيف اخضع لها، إنما جئتمكم من قبل نبي لأبلغ ملككم بان عهد عبادة البشر- قد انقضى- وانتهى وانه لا يحق السجود إلا لله وحده، فكيف يمكنني ذلك وأنا احمل هذه الرسالة التوحيدية إليكم، وقد أعجب قوم قيصر- بمنطق دحية القوي ومنطقه الصلب، وقال له رجل منهم : أنا أدلك على أمر يؤخذ فيه كتابك لا وتسجد له، ضع صحيفتك اتجاه المنبر فان أحدا لا يحركها حتى يأخذها هو ثم يدعو صاحبها، فشكر دحية الرجل واحذ بنصيحته وفعل ما أشار به، وفعلا سلم الكتاب لقيصر دون سجود ودون واسطة احد. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٩٩-١٠١)

كما ضرب الصحابي ربعي بن عامر أروع الأمثلة في الشجاعة والثقة بالنفس عندما داس بحافري حصانه سجاد بلاك كسرى وقال قولته المشهورة : الله ابتعثنا لنخرج من شاء من عباده من عبادة العباد إلى عبادة الله، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فهل من بعد هذه الشجاعة شجاعة. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٩٩)

أما بالنسبة للمرونة وتقبل آراء الآخرين فإنها تأخذ في الإسلام مفهوما خاصا، حيث أنها لا تكون موضع الجدل في أمور العقيدة، فالمسلم لا يبدي أي تنازل فيما يتعلق بدينه وإيمانه، حيث يقول تعالى : " لكم دينكم ولي دين " (سورة الكافرون : الآية ٦).

أما فيما خلا ذلك من أمور الحياة الدنيا فإن الإسلام يحض على المرونة واللين في التعامل مع الأمم الأخرى بعد أن حض على اللين في التعامل ما بين المؤمنين أنفسهم لقوله تعالى : " ولو كنت غليظ القلب لانفضوا من حولك " (سورة آل عمران : الآية ١٥٩).

وتظهر صفة اللين في التعامل مع غير المسلمين بقوله تعالى : فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى " (سورة طه : الآية ٤).

وتظهر صفة اللين دون التفريط بالمبادئ الأساسية جلية في موقف الرسول (صلى الله عليه و سلم) صلح الحديبية، حيث كان قصد مكة حاجا ، إلا انه وبعد مفاوضات مع قريش تم الاتفاق على أن يعود المسلمون إلى المدينة دون حج في ذلك العام، وان يؤدوا هذه الفرضية في العام الذي يليه، كما أن طريقة الرسول (صلى الله عليه و سلم) في رسائله واستقباله للوفود القادمة إليه تتسم بالتعايش السلمي والمودة السلام.(ابن تيمية، ٢٠١١: ج٢: ٧٥)

وقد تميزت سياسة الدولة الأموية بالمرونة اللين والشدة عند الحاجة، وفي هذا المجال فإن الخليفة الأموي الأول معاوية بن أبي سفيان قال : " لو بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت أبدا، إذا مدوها أرخيها، وإذا أرخوها شددتها" كما أن اللين لم يكن مجرد قول روي عن الخليفة معاوية، بل انه يتضح كذلك من خلال استقباله لرسول البيزنطيين يوحنا الذي وصل إلى دمشق بعد حصار القسطنطينية الذي استمر سبع سنوات، وحيث كان المبعوث ذا خبرة يتناسب مع مستوى

المسؤولية الرامية إلى تهدئة النزاع ووضع حد للخلافات بين الدولة الأموية والبيزنطيين، فقد أجرى مفاوضات أسفرت عن عقد صلح مدته ثلاثون عاماً، وهذا يعكس الخليفة معاوية بن أبي سفيان ويدل على مرونته في التعامل ورغبته في حل الخلافات مع الآخرين عن طريق الحوار. (باعمر، ٢٠٠١: ٨٧)

ونظراً لطبيعة المهام التي كان يقوم بها الرسل في الإسلام التي كانت تتميز بأنها مهمات مؤقتة تهدف إلى الدعوة للدخول في رحاب الإسلام بالإضافة إلى توطيد وتمتين العلاقات التجارية بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى وفعلاً تمكن المسلمون من إقامة علاقات طيبة ووثيقة مع بعض الدول في ذلك الوقت، ومن الأمثلة على ذلك سفارة سدينا جعفر بن أبي طالب لدى النجاشي ملك الحبشة، حيث استطاع بصدقه وفصاحته أن يقنع النجاشي بمبادئ الإسلام مما دفع النجاشي للإسلام. (الكرامة، ١٩٨٦: ١٢٢)

كما يذكر لنا التاريخ الإسلامي نجاح سفير الرسول (صلى الله عليه وسلم) بن أبي بلتعة في مهمته لدى المقوقس ملك مصر الذي استقبله استقبالا حسنا، وعاد من عنده محملاً بالهدايا للرسول صلى الله عليه وسلم وكذلك نجاح سفير رسول الله (صلى الله عليه وسلم) العلاء بن الحضرمي في سفارته لدى ملك البحرين المنذر بن ساوي، حيث أسلم وأجاب النبي (صلى الله عليه وسلم). بالطاعة. (الخطاب، ١٣٢٩: ٥٥)

أما في عهد هارون الرشيد فقد تم تبادل السفارات بينه وبين شارلمان، والتي أسفرت عن تقوية الصداقة والتحالف الدولي بين الطرفين، وما كان ذلك ليحدث لولا قدرة السفراء على إقامة علاقات طيبة مع الدول الموفدين لها. (الشاطبي، ١٩٩٧: ٤٥)

المبحث الثاني

مقارنة بين الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي

ثمة نقاط واختراق بين مفاهيم الفكر السياسي الإسلامي والفكر السياسي الليبرالي، وذلك أن العقائد والمبادئ الأهداف السياسية والشعوب، هي التي تصوغ الفكر السياسي العملي الموحد، للأفراد والشعوب، والحكام والمحكومين، وفي مبعث العوامل النفسية لتحقيقها واقعا، بما قلبي على أربابها من ترسم سلوك عملي معين، واتخاذ مواقف حيوية حاسمة، ولا سيما تجاه القضايا المصيرية، وهذا هو السر- الذي جعل السياسة في نظر الفقهاء المسلمين مثل الجويني، والغزالي، والماوردي وابن خلدون، وابن الربيع، وابن جماعة، وابن الأزرقي، والفارابي، وابن رشد وغيرهم، هي علما تقويها لا تقريريا، على العكس من علماء والليبرالية ومنظريها أمثال هوبز، وجون لوك، وروسو وميكافيلي الذين جعلوا السياسة وما ينتج عنها أفكار هو علما تقريريا.

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين الآتين :

المطلب الأول : جوانب الاتفاق.

المطلب الثاني : جوانب الاختلاف.

المطلب الأول

جوانب الاتفاق

أولاً : الفكرين السياسي الإسلامي والليبرالي العربي

الإسلام دين ومنه جاءت الدولة، أي أن هناك مظهران للإسلام ، الأول شؤون الأفراد في الدين، ووجود الدولة في الإسلام أمر ضروري، والمسلمون كأحد المجتمعات الإنسانية لهم قيمهم وشؤونهم ، فلا بد من وجود دولة لهم والتي يقتضيها الإسلام كضرورة أساسية وحتمية يمارس من خلالها المسلمون نظمهم وتطبيقاتها بما تكفله لهم هذه النظم، والتطبيقات من إدارة شؤونهم الدنيوية.

إن الدول في الفكر الإسلامي هي عبارة عن عقد اجتماعي ديني بين جماعة المسلمين (الأمّة)، فمفهوم الدولة في الإسلام هو مفهوم (الأمّة) ، فهن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : " دعانا رسول الله (صلى الله عليه و سلم) مبايعناه، فكان فيما اخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسر كنا ويسرنا وأثره علينا وان لا ننازع الأمر أهله، قال : الأثر كفرا بواحا فيه من الله برهان" (مسلم، ١٣٤٩هـ، ٢٢٨).

من هنا تبين لنا أن الدولة هي بيعة والبيعة هو التعاقد على ما يحبه ويرضاه الله عز وجل ، كما أنها تمثل رعية الأمّة في أعطاء نبيها عليه الصلاة والسلام، الثقة وتسليمها الأمور له، لذلك فإننا نرى أن البيعة بين جماعة المسلمين هي عقد رضائي جرى الاتفاق عليه بطريقة الرضا والاختيار والإرادة الحرة، فهي بمثابة توكيل من المجموعة إلى الحاكم، وعليه فان الدولة هي بمثابة توكيل من جماعة المسلمين

إلى الحاكم وتبين لنا أن الدولة الإسلامية من صنع المسلمين أنفسهم، والأمة الإسلامية المباعدة طرف في العقد مع الحاكم (رئيس الدولة)، — العقد بين الأمة والحاكم يخضع الشرع الإسلامي ونظام الحكم في الإسلام نظام فريد من نوعه لأنه النظام الوحيد دون الأنظمة الأخرى والذي يجعل من رئيس الدولة خادما للشعب الذي يحكم بإرادته لا يملكه إلا بسلطانه، (ليله، ٢٠٠٧ : ٤١٠).

والإسلام لا يفصل الدين عن الدولة وكم يفعل الليبراليون، فقد استطاع الإسلام من التوصل إلى جعل العلاقة بين السياسة القانون الدين الأخلاق، واضحة بحيث تضطلع الدولة بمهام التنظيم الضبط بعيدا عن التأثير الديني والأخلاقي ، كما أكد على ذلك ميكافيلي في كتابة الأمير ، بحيث عمد إلى رسم مسافة فاصلة بين الدولة السياسة والأخلاق.

إن الدولة عند الفلاسفة الليبراليين تقوم على فكرة العقد الاجتماعي التي نسبت إلى فلاسفة القرن السابع عشر الثامن عشر، أمثال توماس هوبز، وجون لوك، وجان روسو غيرهم، والذين كانوا يحتكمون إلى أرسطو في ذلك الذي اعتبر أن تكون الدولة لا بد وان يتضمن الصفة الرضائية القبول من قبل الأفراد، كما أن فلاسفة الرومان اعتبروا رضاء الأفراد ركنا أساسيا في قبول القانون وإطاعته من قبل الأشخاص. (ظاهر، ١٩٨٨ : ١٢٤).

نرى أن توماس هوبز قد خلط بين الدولة والحكومة ، وربما كان خلطه مقصودا، حيث انه كان يريد سلطة المطلقة، ولذلك ربط مصير الدولة، واستمراريتها بمصير الحاكم أو الملك. (and Bellows، winter، ٦٥ : ٢٠٠٧).

وهذا بالطبع لا ينطبق مع الوضعية الحاضرة للدولة ، الأمر الذي يختلف مع الفكر الإسلامي.

أما جون لوك، فقد اتفق مع هوبز في فكرة تأسيس قانون سياسي بدلا من قانون طبيعي على أن يكون ذلك وفقا لعقد اجتماعي يضمه جميع الأفراد ، أما الدولة حسب رأي لوك فان نشأتها جاءت نتيجة حبه الأفراد ورغبتهم في إيجاد حياة منضبطة بقانون سياسي اعم واشمل من القانون الطبيعي، وذلك من اجل الحفاظ على حقوق الأفراد في الدولة وتوفير المنفعة المتبادلة لهم والمساعدة في توجيههم لحياة أفضل اعم واشمل وحتى يتم ذلك لا بد من صيغة معينة يتم عليها الاتفاق، وهذه الصيغة هي العقد الاجتماعي، العقد الذي فوضوا فيه حاكما عليهم وسلموه الصلاحيات في إدارة شؤونهم، وعلى هذا تنازل كل من الشعب والحاكم عن جزء من إرادتهم كونهم أطراف في العقد، ويحق للشعب عزل الحاكم إذا لم يتقيد الشروط العقد. (١٠، ٩- : ١٩٥٢).

ثانيا : السيادة في الفكرين الإسلامي والليبرالي :

انقسم المفكرين المسلمون حول فكرة السيادة في ذلك أربعة آراء : " زاهد،

(٢٠١٧ : ٢٩)

الرأي الأول : إن السيادة لله تعالى وحده، فله أصالة ولا يمنحها إلا المعصوم

على سبيل التبليغ، وسبيل التكليف.

الرأي الثاني : السيادة للأمة ممنوحة لها من الله تعالى فهي تقرر، ما يصلحها

وهي التي تمنحها للدولة.

الرأي الثالث : السيادة حق مشترك بين إرادة الله وإرادة الأمة.

الرأي الرابع : السيادة للإنسان المستخلف .

هذا ويشير الإمام الغزالي إلى القوة بكلمة السلطان القاهر، وهو ذات ما

اتخذه الماوردي من تعبير (الماوردي، ٢٠٠٣ : ١٢٠)

والشوكة هي القوة ومظهرها من مظاهر السيادة للدولة ، فنجدها عند ابن

تيمية أن الإمامة الحكم ، تثبت بموافقة أهل الشوكة ، (ابن تيمية، ٢٠٠٤ : ١٤١).

أما الإمام الغزالي فقد أكد أن (السيادة) مصدرها الشعب، يتوقف مشروعية

الولاية العامة على تأييده لمن يقوم بها، أو مناصرة الرأي العام له، إذا كان هذا

نفوذا قويا لا قيام للولاية العامة شرعا إلا به، أطلق عليه الإمام الغزالي الشوكة من

أهل الشوكة، (الغزالي، ٢٠٠٤ : ٢١٥).

وقد أكد الإمام الغزالي أيضا أن لا قيام للدولة إلا بشوكة والشوكة هي السيادة، السيادة في الفكر الإسلامي ليست مطلقة بيد الحاكم، وليست مطلقة بيد الشعب، وليست مقيدة.

استخدم توماس هوييز السيادة ليبرر السلطة المطلقة للملك من عائلة سيتورات البريطانية على أساس أن الأفراد تنازلوا بواسطة العقد الاجتماعي عن حقوقهم سيادتهم لشخص الملك، وهذا التنازل الذي تم بين الأفراد عن السيادة للملك لا رجعة فيه ، وان الملك لم يكن طرفا في العقد فسلطته مطلقة وهو غير مسؤول أمام الأفراد. (بدوي، ٢٠١٨ : ١٤٥-١٤٧).

ثم جاء لوك هو يتفق مع توماس هوييز في تفضيل الحكم الملكي، وقد استخدم فكرة العقد الاجتماعي ليبرر تقييد وتحديد السلطة المطلقة للملك بوجود برلمان للأمة، حيث أكد أن الأفراد تنازلوا فقط عن جزء سيادتهم وليس عنها كلها للملك، ويرى لوك من جانبه أن الملك يعتبر طرفا في العقد الذي ابرمه الأفراد حتى إذا اخلف بأحد شروط العقد أصبح باطلا. (dooke، ١٠: ١٩٥٢). أما جان جاك روسو فقد نسب السيادة إلى الشعب الإرادة العامة أو الحرية الفردية، وليس لشخص الملك، وقد خالف ادعاءات هوييز وجان بودان، القائلة بان الملك هو صاحب السلطة المطلقة لعدم وجود طرفا في العقد، وروى بان الملك ليس إلا وكيلًا اختاره الشعب ليقوم بوظيفة الإشراف على أمورهم ويحق لهم عزله متى أرادوا، وخاصة إذا لم ينجح في عمله أو عندما يستخدم وظيفته لتحقيق مصالحه الخاصة. (بدوي، ٢٠١٨ : ١٦٨-١٦٩).

ثالثا : الحرية بين الفكرين الإسلامي والليبرالي :

الحرية ضد العبودية، والحرية في الفكر الإسلامي هي ضرورة من الضرورات الإنسانية، وواجب الهي بل فريضة، وتكليف شرعي واجب، وليست مجرد حق يجوز التنازل عنه إن هو أراد.

وقد تجسد موقف الإسلام من الحرية على ارض الواقع وليست فكرة نظرية وإنما كانت فكرة نظرية وممارسة عملية تجسدت في الإصلاح الثورة الشاملة، التي غيرت المجتمع تغييرا جذريا. (عمارة، ٢٠١٢ : ١١).

والفكر الإسلامي للحرية قد ربط قيمة الإنسان بالحرية، وليس بالإنسان المسلم وحده بل الإنسان الذي يعيش في هذا العالم، والدليل من القران بقوله تعالى : " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (البقرة، الآية : ٢٥٦) وقال أيضا : " قال يا قوم أرأيتم إن كنت على بينة من ربي واتاني الله رحمة من عنده فعميت عليكم الزمكموها وانتم لها كارهون" (سورة هود : الآية ٢٨) وقال أيضا : " ولو شاء ربك إلا لأمن من في الأرض جميعا أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين" (سورة يونس : الآية ٩٩) .

والنظرة الإسلامية للحرية تقوم على قيمة الحرية في الممارسة التطبيق، فهي نظر تقوم على التحرر من أغلال الجهل والجاهلية، الاستبداد وظلم الحاكم، أي أن

منهاج الإسلام في الحرية والتحرير قد وضع الأمة قبل الدولة لان الأصول في الفكر الإسلامي قبل السياسة أن تسبق الفروع (عمارة، ٢٠١٢ : ١١) .

أما الليبرالية فإنها تؤمن بجملة قيم أساسية ، تأتي الحرية في مقدمتها، حيث أنها اكتسبت اسمها من الحرية كقيمة وحتى أن الموقف الليبرالي هو التعبير الطبيعي عن الإيمان بالحرية. (ما يرغرين، ٢٠٠٣ : ٣٦).

والهدف الأساسي للمذهب الليبرالي هو ضمان الحرية أو التحرر، وغياب القيود والحواجز المعيقة لحركة الإنسان ونشاطه، على أساس أنها تتعلق بممارسة الإنسان لحقوقه الطبيعية. (بدر الدين، ١٩٨٦ : ١٩٧-١٩٨).

ونرى أن الحرية في المذهب الليبرالي مرتبطة بقيمة أخرى وهي الفردية، لان الفرد هو الأساس، وواجب الدولة المجتمع حماية استقلاله وتسهيل سعيه لتحقيق ذاته، وإتاحة المجال أمامه للاختيار الحر. (بدر الدين، ١٩٨٦ : ١٩٩٣-١٩٤٠) .

والفرق الواضح بين الحرية في الفكر الإسلامي والحرية في الفكر الليبرالي هو أن الحرية في الفكر الإسلامي مقيدة بقيوده اليمانية، لان الحرية المطلقة مفسدة مطلقة، أما الحرية في الفكر الليبرالي فإنها حرية مطلقة أي لا تخضع لقيود ، حيث أن الإنسان هو سيد الكون وعندما وفد هذا المفهوم الليبرالي الغربي في الحرية إلى بلاد المسلمين في القرن التاسع عشر- والقائم على الإباحة، وعدم التعرض الأحد في أمور الخاصة انتقده علماء الإسلام انتقادا شديدا ، وقال الأستاذ عبد الله النديم في ذلك :

" ولئن قيل إن الحرية تقضي- بعدم تعرض احد في أموره الخاصة، قلنا : إن الحرية عبارة عن المطالبة بالحقوق الوقوف عند الحدود، وهذا الذي نسمع ونراه هو رجوع إلى الهيمنة، وخروج عن حد الإنسانية، ولئن كان سائغا في أوروبا، فإن لكل امة عادات روابط دينية أو بيئة، وهذه الإباحة لا تناسب أخلاق المسلمين ولا قواعدهم الدينية ولا عاداتهم والقانون الحق هو الحافظ لحقوق الأمة من غير أن يجني أو يغري بالجناية عليها بما يبجحه من الأحوال المحظورة عند" (إبراهيم ، ٢٠١٣ : ٣-٤).

ان الدبلوماسية في الإسلام يحكمها القرآن والسنة وهي ملتزمة التزاما بذلك، بينما الدبلوماسية في الغرب يحكمها واقع الحال الليبرالي وسيادة القانون الدولي والشرعية الدولية.

تطورت كلا من الدبلوماسية الإسلامية والدبلوماسية الليبرالية ضمن دائرة العلاقات الدولية التي تأثرت كلا منها بتلك العلاقات الدبلوماسية الإسلامية علنية قائمة على مبادئ الهيئة وواقع الحال ضمن دائرة الحلال والبعد عن الحرام ، بينما الدبلوماسية الليبرالية غامضة وسرية في بعض الأوقات ومتنوعة تتميز الدبلوماسية الإسلامية بانها مرنة وقابلة للتعايش مع أي حديث سياسي واقتصادي وأداري بينما نرى ان الدبلوماسية الليبرالية قد تتحول إلى عدائية بين لحظة واخرى.

المطلب الثاني

جوانب الاختلاف

يمكننا في هذا المطلب التطرق لمعرفة الفروق في مفهوم الدبلوماسية بين الفكرين الإسلامي والليبرالي من خلال المحاور الآتية:

أولاً : المفهوم الإسلامي للدبلوماسية

- الدبلوماسية في الإسلام لا تزيد عن كونها وظيفة عامة، حيث تأخذ الوظيفة العامة في الإسلام مفهوم الأمانة التي ترجع إلى خشية الله، والعاملين على الوظيفة العامة مأمورون أن يؤدوا الأمانة إلى أهلها، قال تعالى : " إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل " سورة النساء : الآية ٥٨).

وقد حدد الرسول (صلى الله عليه وسلم) مفهوم الأمانة للوظيفة العامة حين جاءه الصحابي أبو ذر الغفاري يسأله إياها، فقال له : يا أبا ذر إنها أمانة وإنك ضعيف وأنها يوم القيامة خزي، وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه منها" (مسلم : ٢٠١٤ : ١٨٢٥).

والدبلوماسية كوظيفة عامة لها شروط في الإسلام، ومن تلك التي حددها المفكرين المسلمين :

مراعاة شرطي الجدارة في التعيين والترقية وتوفير الأمانة في الشخص المنتخب لوظيفة الدبلوماسية، ولقد كان النبي (صلى الله عليه وسلم) ، يتخير عماله من وأولى دينه، وأولى عمله، ويختارهم على الأغلب من المنظور إليهم في العرب،

ليوقروا في الصدد ويكون لهم سلطان على المسلمين. (المواردي، ٢٠٠٣ : ٢٠٩).

العدل بين المرؤوسين والبعد عن المحسوبية ويمثل الدولة حق التمثيل ذلك لان الموظف الدبلوماسي للشعب ولدولته، وهو الأمي القادر على حمل الأمانة المتمثلة بالوظيفة العامة وان التهاون بها بأي شكل من الأشكال يعتبر خيانة والحاسب عليها الخائن أمام الله. (العكايلة : ٢٠٠٦ : ٩٧).

وكان النبي (صلى الله عليه وسلم) ، يختار الممثلين الدبلوماسيين، ممن تتوفر فيهم الخصائص التالية : طلاقة اللسان لباقته، والمدارك الثاقبة وحسن الهيئة، الشخصية الفذة التي لها تأثير في النفس ليكون معبرا صادقا على شخصية مرسله، وصحيح الفطرة المزاج ، ويتوفر لديه الأدب والأخلاق. (عبد العزيز ، ٢٠١٢ : ٣٦١).

وللشريعة الإسلامية طريق معين في نظرتها للدبلوماسية حيث أنها استخدمت الرسل في وقتي السلم والحرب كون الفتح الإسلامي لا يتخذ الحرب المباغته مرسله للفتوحات، بل يسبق على ذلك إبلاغ الأعداء بالدعوة إلى الإسلام الدخول فيه، إذ لا يجوز إن يقاتل الشخص الذي لم تبلغه الدعوة إلى الإسلام، ومن يرفض الدخول في الإسلام يدفع الجزية، ومن لم يدفع الجزية يقاتل عليه الحد، لهذا سميت الدبلوماسية الإسلامية على عدم البدء بالحرب المسلحة وعدم استخدام

السلاح إلا في حالة الدفاع ضد الأعداء وحماية الضعفاء من الظلم والجور
الاستبداد. (مروة، ١٩٩٩ : "٤٠٩-٤٢٢).

ومما سبق فإن الدبلوماسية في الفكر الإسلامي تعتمد على شروط خاضعة
للدين والشرع الحنيف لا يجوز تجاوزها ، قد ترك الإسلام مراقبة تلك الشروط
والمعايير لجهات رقابية ومؤسسات وجب على ولي الأمر الاهتمام بها، ورعايتها حق
الرعاية بحيث تصبح تلك

الدبلوماسية أداة طيعة في يد الدبلوماسي المسلم وفق مبادئ الشرع الحنيف ،
وهذه الميزات التي يتميز بها الفكر الإسلامي فيما يتعلق بالدبلوماسية .

ثانيا : في المفهوم الليبرالي الغربي :

الدبلوماسية في الفكر الليبرالي تعني تمثيل الحكومة ورعاية مصالح البلاد
لدى الدول الأخرى، والسهر على أن تكون حقوق البلاد مصونة، وكرامتها محترمة في
الخارج ومن الليبراليين من عرضها على أنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول
المنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي، وأحكام الاتفاقات. (
اسموي، ١٩٧٣ : ٥).

وتختلف الدبلوماسية ما بينت الليبراليون الجدد وخاصة العرب والغربيين ،
ومن هذا المنطلق فقد ذهب المنظرون الليبراليون يطرحون مفاهيم مختلفة
للدبلوماسية، كأساس من أسس العلاقات الخارجية التي يجب أن تقوم على
الحيادية وعدم تدخل الدولة في تحقيق ما يسمى بالحرية على عكس الدبلوماسية

الإسلامية التي تسعى لتحقيق الخير والتقيد بأمر الله، ومعايير وشروط
الدبلوماسية الإسلامية وفق مبادئ الشرع الحنيف .

إن الدبلوماسية الغربية الليبرالية تسعى لتحقيق هدف واحد وهو الغاية
تبرر الوسيلة ، بينما تسعى الدبلوماسية الإسلامية إلى تحقيق الخير للدولة، وللأفراد
بوسائل حلال مشروعة ضمن مبادئ الدين الحنيف، والسفير المسلم يعمل على
نشر- الإسلام والدعوة إليه خارج بلده، وحسب الوسائل المتاحة، تعقد الندوات
والمؤتمرات إصدار النشرات، المجلات بلغة البلد المضيف، وإنشاء المواقع الالكترونية،
بينما الدبلوماسية الليبرالية لا يهتمها سوى إظهار المكتسبات الانجازات الفردية،
حتى أن تمثيل الدولة في المفهوم الليبرالي يشوبه نوع من التشويش حول دور
السفير، وحياته الشخصية، وصفاته الشخصية وقيمه التي يجب أن يتصف بها، على
عكس الفكر الإسلامي الذي ركز الصفات الشخصية النابعة من الإيمان والدين مثل
: التدين، الأخلاق، الأمانة، والصدق، وحسن النية، والسعي نحو الدعوة والخير.

الخاتمة:

ان الدبلوماسية الإسلامية، هدفت لخدمة المصالح العليا للعالم الإسلامي، الدفاع عن حقوق الشعوب الإسلامية، والاقتصادية لقضايا الأمة الإسلامية، اما الدبلوماسية الليبرالية، هدفها خدمة مصالحها الذاتية الفردية عن مستوى الدولة فقط ولم تكن مصالح عامة لخدمة العالم الذي ينتمون له ، ومن مصادر الدبلوماسية الإسلامية هي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأقوال الصحابة اما مصادر الدبلوماسية الليبرالية الفكر الحر الذي يقوم على قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، حيث انه من الإمكان استخدام أي غاية سواء كانت محللة أم محرمة حتى تصل إلى الهدف مثل استخدام الأموال الحرام، وتجويع الشعوب وقتلهم وسلب ثرواتهم. فان الدبلوماسية الإسلامية تجمع بين القواعد الأصول المرعية وبين القيم المبادئ، ولذلك فان الهدف المشترك بين دبلوماسية دول العالم الإسلامي ذات السيادة الكاملة، وبين الدبلوماسية التي تعبر عن مواقف الإسلامية، بنفي الفروق بين الحالتين التي قد تتبادر إلى الذهن. لكن الدبلوماسية الليبرالية تجمع بين القواعد والقيم الدولية الذاتية التي تستخدم مصالحها الفردية دون النظر إلى مصالح العالم القيم الإنسانية. حيث ان الدبلوماسية الإسلامية السمة الغالبة عليها هي سمة الجماعية ولذلك فان أهدافها تغريد التضامن بين الدول ودعم السلام الأمن الدوليين، وتعزيز التعاون التفاهم الإسلامي، والمساواة التامة بين الدول

الإسلامية، واحترام سيادة واستقلال ووحدة أراضي كل دولة، ومنع استخدام القوة أو التهديد باستعمالها ضد أي دولة إسلامية.

ولكن سمة الفردية هي السمة الغالبة على الدبلوماسية الليبرالية ضمن حدود الدولة الواحدة، وضمن قاعدة الغاية تبرر الوسيلة، والحصول على الأموال التكنولوجية ولا مانع لديها من تحقيق أي هدف باستخدام أي وسيلة.

أما الدبلوماسية الإسلامية تسعى لأجل الحوار والسلام، وهما هدفان يندمجان في هدف استراتيجي واحد باعتبار أن السلام لن يأتي إلا من خلال تعزيز الحوار بين الأمم والشعوب على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية الحضارية، حوار، بناء، مثمر، يقوم على قواعد العدل والحق والفضيلة.

والدبلوماسية الليبرالية تسعى إلى تشويه صورة الدبلوماسية في الغرب، وحيث أن هذه الصورة مستوحاة من فهم مغلوطن للإسلام، حيث أن الغرب الليبرالي لا يميز بين الإسلام كدين وحضارة وبين ما يطلق عليها الإسلامية، وهي نتائج لفكر متطرف وليست من أجل الدين.

وإن إرسال الرسل والسفراء الدبلوماسية سيين هو ما عرف الإسلام إسلامي تم اشتقاقه من الأعراف الدولية القديمة، وهو من مبتكرات الليبرالية، وهذا يدل على أن دين الإسلام عالمي شامل.

إن الدبلوماسية الإسلامية لم تكن مجرد حلقة من حلقات التاريخ في تعاطيه مع موضوع الرسل والشهداء،— وقد كان للإسلام يد السبق، في أقدار قواعد الرسل السفراء والعلاقات الدبلوماسية معطيا بعدا دينيا أخلاقيا جديدا.

وأولى الفكر الإسلامي أهمية بلغة بالتعاون التفاهم في سبيل تحقيق السلام
الدولي كتدبير الشعوب من غير تمييز بسبب اللون أو الجنس أو المعتقد لان
الإنسان هو غاية الإسلام وجميع الناس امة واحدة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- إبراهيم، حسام العيسوي (٢٠١٣) الحرية في المفهوم الإسلامي، انظر الموقع :
said.net/٢٢/٣/٢٠١٣/١٠:٢٢
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن شمس الدين ابن القيم
الجوزية (٢٠١٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين، مكتبة دار لبنان، بيروت،
لبنان، .
- ابن تيمية ، تقي الدين احمد بن العباس الحراني (٢٠١١) مجموع الفتاوى
دار التراث الإسلامي، بيروت، لبنان ج٢.
- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد المغربي (٢٠٠٠)، المقدمة دار الفكر ،
القاهرة.
- أبي عبد الله الحطاب، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، المجلد الثالث،
مكتبة النجاح، ليبيا، ١٣٢٩هـ.
- أبي محمد بن حزم، المحلى، المجلد الرابع، المكتب التجاري، بيروت، ١٣٥٢هـ.
- الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، الرياض،
١٩٩٠م، رقم الحديث ١٠١.
- باعمر، احمد سالم (٢٠٠١) ، الدبلوماسية بين الفقه الإسلامي والقانون
الدولي، دار النفائس، لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، ط١.

- بدر الدين الكرام (١٩٨٦)، مفهوم الديمقراطية الليبرالية، في التطور الديمقراطي في مصر، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.
- بدوي، محمد طه (٢٠١٨)، رواد الفكر السياسي الحديث وأثارهم في علم السياسة المكتب العربي الحديث، القاهرة ، مصر.
- برينتون، كرين (١٩٩٣)، تشكيل العقل الحديث ترجمة شوفي جلال، مطابع الرسالة، الكويت، الكويت.
- بطرس غالي، الأمم المتحدة ، الدبلوماسية الوقائية وضع محفظ السلم، مجلة السياسية الدولية لسنة ٢٨ العدد ١١٠ القاهرة، ١٩٩٢م.
- البطوش، بسام عبد السلام (٢٠٠٨) جذور الليبرالية العربية، كنوز المعرفة للنشر، عمان ط ١.
- بهلول، رجاء_ (١٩٩٨) المرأة وأسس الديمقراطية في الفكر السنوي الليبرالي، المؤسسة الفلسطينية للنشر، ط ١.
- تراي، حسن (٢٠٠٣) السياسة الحكم النظم السلطانية بين الأصول و سنن الواقع، دار الساقى، بيروت، ط ١.
- الجمعة ، محمد ٢٠١٢، توماس هويز، انظر الموقع
Aahmedwahban.co/٨/١٢/٢٠١٢/٥:٥٥ "
- الجندي، انور (١٩٧٤)، الفكر الإسلامي، دار الفكر ن القاهرة مصر.

- حدادين، منهل (١٩٩٦) المنير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الحنين، عمان، ط ١.
- حمصي، انطون (١٩٩٤)، قاموس الفكر السياسي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ج ٢.
- الخزاعلة، ياسر طالب (٢٠١٢)، تيارات فكرية سياسية فلسفية معاصرة، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط ١.
- خميس، حنان (٢٠٠٩) تاريخ وتطور الدبلوماسية ، كلية العلوم السياسية جامعة، بغداد، العراق.
- د. إبراهيم احمد العدوي السفارات الإسلامية إلى أوروبا في العصور الوسطى، سلسلة اقراء، العدد ١٧٩م، القاهرة بلا سنة نشر.
- الشيخ محمد أبو زهرة العلاقات الدولية في الإسلام، القاهرة، ١٩٦٤م.
- صحبي محمصي ، القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، مطبعة دار الإسلام للملايين بيروت، ١٩٧٢م.
- عباس محمود العقاد ، العبقريات الإسلامية، دار الفتوح للطباعة، القاهرة، بدون سنة نشر.
- هشام الشاوي، الوجيز في فن المفاوضات، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٩.

- دايان، رافتش، (١٩٩٨) مختارات من الفكر الأمريكي ترجمة نمر عباس مظفر وصادق إبراهيم عودة، دار الفارس ، عمان، الأردن.
- دوللو، لويس (٢٠٠١)، التاريخ الدبلوماسي، ترجمة سموحي فوق العادة، مكتبة الفكر الجامعي، منشورات غويدات، بيروت، لبنان.
- ربيع، محمد (١٩٩٤) الفكر السياسي العربي فلسفاته ومناهجه من أفلاطون إلى فارس، جامعة الكويت، الكويت.
- الرضا، هاني، (١٩٩٧) الدبلوماسية تاريخها وقوانينها وأصولها، دار الكبت العلمية ، بيروت، لبنان، ط١.
- روسو، جان جاك (١٩٧٢)، العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان قرقوط، دار القلم بيروت، لبنان.
- زاهد، عبد الأمير كاظم (٢٠١٧)، نظرية السيادة في الفكر الإسلامي، كلية العلوم الإسلامية، جامعة كربلاء، العراق.
- زيدان، عبد الكريم (١٩٧٦) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- الزيعلي، فخر الدين عثمان بن علي (٢٠١٠)، تبين الحقائق شرح كنوز الدقائق، المطبعة الكبرى الاميرية، بولاق، مصر.
- زين الدين بن نجم، الحبر الراق، شرح كنز الدقائق، مطبعة البابي، دار المكتبة العربية القاهرة ١٣٣٤هـ.

- سموحي، فوق العادة (١٩٧٣) الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة العربية، بيروت، ط ١.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد بن اللخمي الغرناطي، (١٩٩٧)، الموفقات ، تحقيق أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سليمان، دار عفان، بيروت، ط ١.
- شمس الدين المقدوسي، عقد الفرائد وكنز الفوائد، المكتبة الإسلامية ، دمشق ١٩٦٤م.
- صبح، محمد علي، محمود (٢٠١١)، إدارة الدولة في الإسلام دراسة تاصيلية لمفهوم إدارة الدولة في الفكر السياسي الإسلامية ، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الطهطاوي، رفاعه رافع (٢٠٠٣) الأعمال الكاملة (المقدمة) تعليم محمد عمارة، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، المؤسسة العربية للدراسات النشر، بيروت.
- ظاهر، احمد جمال (١٩٨٨) دراسات في الفلسفة السياسية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- عبد العزيز، محمد كمال (٢٠١٢) الشريعة الإسلامية القانون مجلة القانون والعلوم السياسية، بغداد.

- عزيز محمد عبد الكريم حسن (٢٠١٨) مبادئ القانون الدبلوماسي مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ن مصر ، ط١ .
- العكايلة، عبد الله (٢٠٠٦)، نحو مدخل إسلامي للإصلاح الإداري عدد خاص، عمان، الأردن، المنظمة العربية للعلوم الإدارية عمان، الأردن.
- عمارة، محمد (٢٠١٢) المفهوم الإسلامي للحرية، مجلة الأزهر، ذي العقدة، تشرين أول / أكتوبر الجزء ١١، السنة.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد (١٩٧٢) الاقتصاد في الاعتقاد ، مكتبة الجندي، القاهرة، مصر.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الطوسي المستصفي، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٢٠٠٤)، الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ
- غوشة، زكي راتب (٢٠٠٣) إحدائيات الوظيفة في الإدارة العامة مطبعة التوفيق، عمان الأردن.
- فاضل زكي محمد، الدبلوماسية بين النظرية التطبيق مطبعة شفيق ، ط٣، ٢٠٠٣.
- القرطبي، محمد بن احمد (٢٠٠٤) الجامع الأحكام القران، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

- لطفي، احمد السيد (٢٠٠٨) الفكر الليبرالي الغربي المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، لبنان.
- ليله، محمد كامل (٢٠٠٧) النظم السياسية، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان، ط٣.
- ما يزغرين، تيورد، (٢٠٠٣) ، الليبرالية والموقف الليبرالي، ترجمة جورج زيناتي وفوزي قبلاوي، المؤسسة الشرقية للترجمة النشر، القاهرة، مصر.
- المادروي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، (٢٠٠٥)،- الأحكام السلطانية، دار الحديث، القاهرة، مصر.
- مارغرين، بثورد (د.ت) الليبرالية الموقف الليبرالي، ترجمة جورج زيناتي فوزي قبلاوي، المؤسسة الشرقية للترجمة الدراسات القاهرة.
- مجلة نهج الإسلام (١٩٨٢) نهج الدولة الإسلامية، وزارة الأوقاف السورية، دمشق سوريا.
- محمد المجذوب، الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها في الحصانات الامتيازات الدولية، بيروت، ٢٠٠٧.
- محمد بو سلطان، مبادئ القانون الدولي العام، وهران ، درا الغرب للنشر- ج٢، ١٩٩٩م.
- محمصاني، صبحي (٢٠١١) القانون والعلاقات الدولية في الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

- المرتضى ، احمد بن يحيى، البحر الزاخر، ج5، مطبعة السنة المحمدية.
- مرورة، حسين (١٩٩٩) النزاعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية ، دار الفارابي، بيروت، ط ١.
- مسلم، أبو الحسن، بن الحجاج، صحيح مسلم كتاب الإمارة، المكتبة المصرية، القاهرة مصر.
- مصطفى السيوطي، الرحيباني، مطالب أولي النهي في شح المنتهى، منشورات المكتبة المركزية، دمشق.
- المطيري، حاكم (٢٠٠٨)، الحرية أو الطوفان، دراسة موضوعية للخطاب السياسي ومراحله التاريخية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- منصور، اشرف (٢٠٠٨) الليبرالية الجديدة جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، مصر.
- الموسوعة العربية، (٢٠٠٢) مفهوم كلمة دبلوماسية ، هيئة الموسوعة العربية، دمشق، سوريا.
- موسى، حسين خلف (٢٠١٧) الدبلوماسية ، والأدب، المركز الديمقراطي، العربي للدراسات الإستراتيجية، السياسية والاقتصادية ، برلين، ألمانيا، ٢٧/شباط / فبراير ٢٠١٧ .

- المومني، احمد محمد (٢٠٠٧) نظام الحكم في الإسلام السياسة الشرعية، دار مجدلاوي ، عمان، ط ١.
- ناجي معروف، أصالة الحضارة العربية، مطبعة التضامن ، بغداد، ١٩٦٩م، ص ٢٩١.
- الناصر، عبد الواحد (٢٠٠٤) المتغيرات الدولية الكبرى، متغيرات السياسية الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين، مطبعة النجاه الجديدة، الدار البيضاء ، ط ١.
- الناصر، عبد الواحد(٢٠٠٣) العلاقات الدولية الراهنة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء المغرب، ط ١.
- نيوف، صلاح علي (٢٠١١) مدخل إلى الفكر السياسي الغربي كلية القانون والعلوم السياسي ، الأكاديمية العربية في الدنمارك.
- يجمان، جيفري الين (٢٠١٤) الدبلوماسية المعاصرة التمثيل الاقال في دين العوامة، ترجمة محمد صفوت حسين، درا الفجر للنشر- والتوزيع القاهرة مصر.
- اليكالي، عبد الوهاب، (١٩٨٧) موسوعة السياسة المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان.
- يوفن شوك، وآخرون (١٩٧٩)، موجز تاريخ الفلسفة ترجمة إبراهيم سلوم، دار الفكر موسكو، روسيا.

المراجع الأجنبية :

- Fodree p(١٩٩٩) course Droit Diplomaricue praise France vo ١١
- Istanbul, yosin (٢٠٠١) Diplomacy and Diplomatic practice In the early Islamic Era publisher oxford a university press oxford university London British .
- Looke, Jean (١٩٥٢) The second Treafise of Govern ment The Bobbs Merrill co. Indean polise tst ed .
- Ostorwower Alexandert(٢٠٠٥) lanuge Law and piploMACY university of pansy lvania press philidel U. S. A.
- Satow E(١٩٨٨) Agurd diplomatic London oxford university press London British .
- Strup(٢٠٠٣) Elements due driot International Europe ef American , vo ١ ٢ .

- **The shorter oxford English Dictionary on hiter ical principles
London oxford university , press ١٩٥٩, p١ .**
- **Winter Harber and Bellows Thomas (٢٠٠٧) people and
politices N . Y Jhon willey and sons London .**

